www.kassiounpaper.com

794

الاحد 22 كانون الثاني 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

«تحمّل البرد» يوفر 200 مليار على الحكومة!

[14]

الافتتاحية

آستانا والبعد الإقليمي

تتسارع وتتكثف جهود روسيا الاتحادية في إطار التحضيرات الجارية، لعقد لقاء آستانا بعد أيام، بين وفد الحكومة، والجماعات المسلحة، تنفيذاً للبيان الثلاثي «الروسي الإيراني التركي»، وإعلان وقف إطلاق النار، الذي سجل تقدماً ملحوظاً من ناحية الالتزام به، بالنسبة للتجارب السابقة، وذلك باعتراف الأطراف والقوى المحلية والإقليمية والدولية المختلفة، ليؤكد بالملموس إمكانية السير إلى الأمام، وإطلاق العملية السياسية، عندما يتحلى الراعي بالحيادية والنزاهة، وخصوصاً بعد أن حكم الطرف الأمريكي على نفسه بالخروج من المشهد، وسياسة التسويف والتأجيل والمماطلة التي لجأ إليها، إثر التناقضات التي خرجت إلى العلن بين أركان الإدارة الأمريكية، فيما يتعلق بالملف السوري.

إن هذا الانعطاف على أهميته القصوى سورياً، إلا أنه ذو أبعاد دولية وإقليمية أيضاً، مما يعني ضرورة التعاطي معه كبداية اختراق استراتيجي جاء بالضد من «الفوضى الخلاقة» الأمريكية، بأهدافها ومراميها المعروفة، على امتداد مساحة الإقليم، حيث كانت إحدى أدواتها استمرار حالة الاستنزاف، وإنهاك الجميع، عبر سياسة ضرب الكل بالكل، وتخريب بنى مجتمعات ودول المنطقة دون استثناء، والاشتغال على القضايا المعلقة والمزمنة، والتناقضات البينية، واختلاق الجديد منها إذا تطلب الأمر، ومن هنا فإن الحرص على نجاح الهدنة في سورية، ليس مصلحة وطنية للسوريين فقط، بل تعبير عن مصالح عموم شعوب شرق المتوسط، وبالتالي، فإنّ تذليل العقبات، وتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في لقاء آستانا القادم، كخطوة على طريق الحل السياسي، واستئناف مفاوضات جنيف، وتنفيذ القرارات الدولية، وخصوصاً القرار 2254 يعتبر فرصة ذهبية بالنسبة للدول والقوى المستهدفة بالمشروع الأمريكي، الأمر الذي يتطلب من الجميع المساهمة في دفع العملية إلى الأمام، والإسراع في تطبيق الاتفاقات الموقعة، وعدم السعي وراء مصالح آنية وجزئية، يمكن أن تخلط الأوراق، وتعرقل استراتيجية الحل السياسي التي بدأت تشق طريقها، باعتبارها الرد العملي على مشاريع الفوضى.

تؤكد تطورات الأوضاع، على وحدة التحديات الماثلة أمام دول وشعوب المنطقة، مما يفترض ضرورة التعاطي مع الملفات الساخنة فيها، على أنها ملفات متكاملة، والعمل للوصول إلى توافقات تأخذ مصالح الجميع بعين الاعتبار، سواء كانت مصالح وطنية عامة تتعلق بالحفاظ على وحدة وسيادة هذه البلدان، أو مصالح الشعوب، الاقتصادية-الاجتماعية، والديمقراطية، وحقها في التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

إن رؤية ضمن هذا الإطار، من شأنها أن توحد القوى الحية كلها، ضد مشروع قوى الحرب في مراكز القرار الغربي عموماً، والأمريكي خصوصاً، وتضع حداً لتدخلها الاقتصادي والعسكري والسياسي في شؤون بلدان المنطقة، سواء كان بشكل مباشر، أو من خلال أدواتها الجديدة من الجماعات الإرهابية كـ«داعش والنصرة»، وأداتها القديمة، الجديدة «الكيان الصهيوني»، ومن شأن رؤية كهذه أيضاً، أن تعمق وتجذر خيار المقاومة بمعناه العميق، وتعطيه زخماً جديداً، كخيار تاريخي للشعب السوري، وانعكاس لبنيته الحضارية، وثقافته، وتقاليده، وتحديات الجغرافيا السياسية.

ملف «سورية 2016»

آستانا ...وغياب الكرد والفدرلة!

05

شؤون محلية

حماة.. 45 دقيقة كهرباء تكفي!

09

شؤون اقتصادية

الطبقة الوسطى.. البحثُ عن «الحُلُم الضائع»!

12

شؤون استراتيجية

السَّلب الأمريكي: أفريقيا في براثن «أفريكوم»

22

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

حوار ما قبل المؤتمرات

تنشط مكاتب النقابات في التحضير والإعداد لتقاريرها، المفترض تقديمها للمؤتمرات، وفق المواعيد المحددة لكل نقابة، وتشمل تلك التقارير جوانب مختلفة من العمل النقابي والعمالي، والمطلوب تقديم إجابات عنها، تكون مقنعةً للعمال الحاضرين لهذه المؤتمرات، ولكن ما هو جارٍ في المؤتمرات السابقة والحالية كلها، والمزمع عقدها، أنها تكرر نفسها من حيث المطالب نفسها والقضايا المستمر طرحها، وتبقى المؤتمرات بدون قرارات تمس الحقوق الأساسية للطبقة العاملة، وفي مقدمتها أجورها ومستوى معيشتها وواقع منشآتها الإنتاجية والخدمية، حيث تسير معظم التوجهات الحكومية بما يخص إعادة تشغيل المعامل أو دعم ما هو قائم وينتج بحدوده الدنيا إلى عدم تقديم الدعم المطلوب لها، وتركها تصارع من أجل البقاء، إن تمكنت من ذلك.

إن ورقة المطالب الأساسية، التي تقدم بها المكتب العمالي المركزي لحزب الإرادة الشعبية، أكدت على ضرورة وأهمية تحقيق المطالب العمالية باعتبار تلك المطالب، المدخل الضروري لتحسين المستوى المعيشي للعمال، وتحسين شروط عملهم، وتطوير الواقع الإنتاجي لهم، وللاقتصاد الوطني، وتأتي الورقة المقدمة – للمساهمة مع الكوادر النقابية التي أغنتها الحوارات والنقاشات– في صياغة ما هو أساسي من مطالب للطبقة العاملة في القضايا التشريعية والاقتصادية، والحقوق الديمقراطية النقابية، التي يأتي في مقدمتها: حق الإضراب للطبقة العاملة، وحق الانتخاب الحر، وسيادة المؤتمرات في اتخاذ ما تراه معبراً عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة بعيداً عن التدخلات والتوجيهات التي عادةً ما تعيق الوصول إلى موقف يعكس المصالح الحقيقية للعمال ويمكن أن نضرب مثالاً ساد في المؤتمرات السابقة، وهو: الموقف الرافض لقانون التشاركية، باعتباره بوابة لعبور الاستثمارات الخاصة تجاه المواقع الإنتاجية والخدمية، أي أن هذا القانون هو الطريق الإجباري نحو التخلص من قطاع الدولة، تحت حجة عدم وجود موارد، حيث قوبل بموقفٍ رافضٍ لما طرحه العمال حول قانون التشاركية، وما يمثل من مخاطر حقيقية خبرها العمال والنقابيون جراء تطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية ويجري استكمال تطبيقها بأشكال وطرق مختلفة.

إن تطوير وتعميق الحوار في القضايا العمالية والنقابية، سيفتح الطريق أمام الحركة النقابية والعمالية، من أجل تعزيز وزنها الفعلي المفترض في مواجهة المخاطر، التي سببتها السياسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، وعلى المصالح الجذرية للطبقة العاملة السورية ،هل ستكون المؤتمرات النقابية كذلك؟ سنعيش ونرى!!

المؤتمرات العمالية والنقابية..

خيارنا الدفاع عن حقوقنا ومطالبنا

الورقة التي قدمها المكتب العمالي المركزي في حزب الإرادة الشعبية لجملة المطالب والحقوق، هي مساهمة منه في العمل الجاري الآن الذي تقوم به النقابات من أجل عقد مؤتمراتها السنوية وهذه المساهمة ستغتني وتتطور في سياق الحوار والنقاش الذي جرى وسيجري مع الكثير من الكوادر النقابية والعمالية وكانت الإشارات الأولى لهذا النقاش والحوار إيجابيةً وهذا يؤسس لتطوير وتفعيل الحوار والنقاش المفتوح، داخل وخارج الحركة النقابية على أرضية وحدة الحركة النقابية، وتعزيز دورها واستقلاليتها وتطوير أدواتها في مواجهة المخاطر، التي يشكلها الحلف غير المقدس لقوى الرأسمال، والنهب الكبرى، على اقتصادنا الوطني المنتج وعلى حقوقنا كعمال، وما المستوى الذي وصل إليه الوضع المعيشي للطبقة العاملة، ولعموم الفقراء في وطننا الغالي، إلا حلقةً من حلقات الاعتداء على كرامتنا وحقوقنا في ثروتنا التي ننتجها نحن العمال.

الحركة النقابية تكتسب شرعيتها وأهميتها، من كونها تمثل مصالح وحقوق الطبقة العاملة الاقتصادية الاجتماعية، والديمقراطية النقابية بما فيها القضايا المهنية والتشريعية.

اليوم، المؤتمرات النقابية السنوية على الأبواب، وفي جعبة العمال العديد من المطالب الضرورية، التي يسعون للحصول عليها وخاصة بعد أن تم شفطها من قبل أرباب العمل في القطاعين الخاص والدولة ،منذ تطبيق تلك السياسات الليبرالية، التي نفذتها الحكومات المتعاقبة، حتى اليوم وهي تتجلى بالقضايا التالية :

في مجال التشريع

– إلغاء المادة 137من قانون العاملين في الدولة والمواد 64–65 من القانون رقم 17 ، التي بجوهرها تعني التسريح التعسفي.

– المطالبة بحق الإضراب للعمال والمنصوص عنه دستورياً.

– إيجاد الآلية الملزمة لأرباب العمل لشمول العمال، وخاصة في القطاع الخاص لقانون التأمينات الاجتماعية، برواتبهم الحقيقية والمحافظة على حقوقهم.

– تعديل قانون التنظيم النقابي، بشكل يضمن فيه العمال اختيار ممثليهم بشكل حقيقي في الحركة النقابية وضمان حقهم في سحب الثقة بمن لا يرونه مناسباً في تمثيلهم من خلال الهيئة العامة للتجمع العمالي.

– تثبيت عمال العقود السنوية والمؤقتين الذين لم يتم تشميلهم بعمليات التثبيت السابقة.

– فصل القضايا العمالية أمام المحاكم العمالية، بالسرعة القصوى وضمان حقوقهم وتحقيق العدالة لهم.

– إلغاء التعاميم الوزارية المتعلقة بطريقة دفع رواتب العمال، وإعادة تشغيل المعامل والشركات.

– تفعيل اللجنة الوطنية لتعديل الحد الأدنى للأجور، بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار.

– إعادة العمال المسرحين خلال الأزمة.

– تعديل نظام الحوافز الإنتاجية بما يطور « الإنتاج – ودخل العمال».

– إيجاد قانون عمل موحد للطبقة العاملة السورية يضمن الحقوق الاساسية للعمال الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والسياسية.

المجال الاقتصادي

– مناقشة توقف المعامل، والعمل على تشغيلها وتطويرها، وبحث تلك الآليات الضامنة، بعيداً عن الخصخصة بأشكالها كلها التي تحاول الحكومة تمريرها تحت يافطات مختلفة، وخاصةً قانون التشاركية، وذلك بتأمين مستلزمات الإنتاج الضرورية سواء موادً أوليةً وطاقةً ويداً عاملةً.

– تأمين أجور حقيقة للعمال بما يتناسب مع الوضع المعيشي وذلك برفع الأجور، بما يوازي ارتفاع تكاليف المعيشة والغلاء المستشري.

– إزالة سقف الحد الأعلى للأجور، وتركه مفتوحاً حتى لا يتعارض مع الزيادات الدورية للأجر.

– رفع نسبة الزيادة الدورية للعمال، إلى 5% كحد أدنى سنوياً.

– المراقبة الضرورية للأمن الصناعي في المنشآت والصحة والسلامة المهنية للعمال، وتطبيق الفحوص الدورية اللازمة لكل مهنة، وتأمين العلاجات الوقائية الخاصة بالمهنة.

– تأمين وسائل النقل للعمال، أو إعطائهم بدل نقل حقيقي في حال عدم الإمكانية.

– تأمين مستلزمات الإنتاج للقطاع الخاص وخاصةً الطاقة الضرورية «كهرباء – فيول –غاز» لاستمرار عملية الإنتاج وتشغيل العمال وضمان حقوقهم، لما له من أهمية في نمو الاقتصاد الوطني والحد من زيادة البطالة.

– إعادة أموال التأمينات الاجتماعية التي أخذتها الحكومة.

■ المكتب العمالي المركزي لحزب الإرادة الشعبية

رأيٌ في القوانين: الترفيع الدوري

تعتبر علاوة الترفيع من الحقوق الطبيعية لأي عامل، وتنص أغلب قوانين العمل في العالم، على حق العمال في الحصول على علاوة ترفيع دورية، تضاف إلى رواتبهم، بعد مرور مدة محددة على عملهم، ولكن تتباين هذه القوانين في تحديد هذه المدة، أوتختلف في تحديد نسب هذه الزيادة وشروطها، والمُشرّع السوري نص على هذه الترفيعات لكنها تَعدّ من القوانين المجحفة بحق العمال وذلك لعدة أسباب سنأتي على ذكرها.

■ ميلاد شوقي

على أية أسس تحتسب علاوة الترفيع؟

وفقاً لقانون العاملين الأساسي بالدولة، ولقانون العمل رقم 17 الذي ينظم علاقات العمل في القطاع الخاص، يحق للعامل الحصول على ترفيعات على راتبه المقطوع مرةً كل سنتين، ولكنه ربط حصول العمال على هذه الترفيعات بناء على تحديد أداء العمال وكفاءتهم ومردودهم، وأجاز لربّ العمل حرمان العامل منها، كنوع من أنواع العقوبات التي ينزلها بالعامل.

وبالتالي، ربط الأجور بمجهود العامل، وبالتالي بالإنتاج، ولم يعتبرها من حقوقه الطبيعية، فالترفيعات الدورية تأتي على الرواتب والأجور لكي تزيد من قيمتها، التي من المفترض أن الأخيرة تقاس إلى مستوى أسعار السلع الضرورية التي تلبي احتياجات العامل، فالترفيعات، هي: زيادة تلقائية للموظف سنوياً تضاف إلى راتبه، ويجب أن يحصل عليها كاملةً وليست ناقصةً أومجزأةً، ولا يجوز حرمانه منها أصلاً، فلا علاقة لها هنا بتقييم العامل وأدائه ومدى كفاءته، فالعلاوات التي يحصل عليها العامل أو يحرم منها تبعاً لمستوى أدائه تسمى بالحوافز الإنتاجية أومكافأة تشجيعية ، أما بالحالة الحالية المتبعة فإنه تتم معاقبة العامل مرتين وعلى الفعل نفسه بالحرمان من الحوافز من جهة، ومن علاوة الترفيع من جهة أخرى، ويتأثر الترفيع بالعقوبات التي تلحق بالعامل، وبالتالي يعاقب العامل هنا مرتين أيضاً، وهذا ما يتناقض ونص القانون الذي ثبت ذلك بالمواد التالية : لا يجوز فرض أكثر من عقوبة واحدة على العامل للمخالفة الواحدة. «المادة 99 من القانون رقم 17».

لا يجوز الجمع بين عقوبتين للمخالفة الواحدة بأن واحد «مادة 69 من القانون رقم50 ».

رأيٌ في نسبة الزيادة

حدد المشرع نسبة الزيادة الدورية في المادة 24 من قانون العاملين الأساسي بالدولة رقم50 وفق ما يلي:

9% من الأجر لمن حددت كفاءته بدرجة جيد وما فوق.

5% من الأجر لمن حددت كفاءته بدرجة وسط.

ج- يجب أن لا يتجاوز ترفيع الأجر المحدد لسقف فئة العامل من جدول الرواتب والأجور.

بناءً على ما سبق، فإنه يجب إعادة النظر بنسبة 9% وتعديلها بما يتناسب ومصلحة العمال، فهل هكذا نسبة يمكن لها أن تعوض العمال عن ارتفاع الأسعار؟ أوهل تبدوكافية كمكافأة لهم عن عملهم «كما يريد المُشرّع » خلال سنتين كاملتين؟

لماذا لا يتم تقسيم النسبة إلى دفعتين؟ حيث يحصل العامل كل سنة على نصف علاوة الترفيع مثلاً، بدلاً من الانتظار لسنتين، والترفيع السنوي سيكون أفيد للعامل من نواحٍ عدة بكل تأكيد.

إلغاءُ ما يسمى بسقف الراتب

حسب الفقرة «ج » من المادة المذكورة، لا يحق للعامل الذي وصل إلى سقف الراتب، الحصول أوالمطالبة بعلاوة الترفيع !! ووضع حد أعلى لراتب العامل جريمة بحقه، وبحق أسرته، لما فيها من ظلم وإجحاف، فهل من العدل والمنطق أن يتم تحديد سقف لراتب العامل دون وضع سقف لتكاليف المعيشة؟ هل تتوقف حياة العامل هنا أوتصل إلى سقف معين حتى نضع له حداً أعلى لراتبه؟؟ لماذا يتم تحديد سقف أعلى للأجر أوالراتب ما دام العامل قادراً على العمل وينتهي عمله ببلوغه الستين من العمر؟ فما يسمى بسقف الراتب، يقف عائقاً ليس بوجه العامل فقط، بل وبوجه مصلحة العمل أيضاً، لأنه يدفع الكثير من العمال والموظفين إلى الاستقالة وترك العمل بعد وصولهم إلى سقف الراتب، رغم ما اكتسبوه من خبرة خلال سنين العمل نحن بأمس الحاجة لها!

حالات يُحرم فيها العامل من الترفيع

وفق القانون هناك العديد من الحالات التي يفقد فيها العامل حقه في الترفيع الكامل عن مدة السنتين كاملةً، ومثال على ذلك: إذا رفع إلى فئة أعلى من فئته خلال هذه المدة، فيتم عادة احتساب الترفيع له من تاريخ ترقيته فقط ويسقط حقه عن المدة السابقة .

ولا تدخل علاوة الترفيع ولا تحتسب من أصل راتب الموظف، إلا بعد مرور سنة كاملة على حصوله عليها، وبالتالي، يحرم منها العامل الذي يتقاعد أويقدم استقالته قبل مرور هذه السنة، مع أن هذه العلاوة كانت نتيجةً لأدائه خلال فترة ماضية وليست عن الفترة اللاحقة.

الترفيعات في القطاع الخاص

أما في قانون العمل رقم 17، الذي ينظم علاقات العمل بالقطاع الخاص، فالحال أسوأ بكثير، فقد نص المُشرّع في المادة 95 من القانون على أنه:

– من حق العامل الحصول على زيادة دورية في الأجور، مرةً كل سنتين وفق النسب المحددة في النظام الداخلي أوفي عقد العمل.

هنا لم يضع أويفرض المُشرّع على ربّ العمل، نسبة معينة واضحة للزيادة الدورية، بل تركها إما للنظام الداخلي الذي يضعه ربّ العمل لمنشأته، أوحسب عقد العمل بينه وبين العامل على مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، ورغم نص القانون على عقوبة مالية تصل الى 50 ألف على رب العمل الذي يخالف أحكام هذه المادة، إلا أنه ليس بمقدور العامل المطالبة بها، أورفع دعوى على ربّ العمل، لأنه سيتعرض حكما للتسريح التعسفي من العمل حسب القانون نفسه، وفي ظل تعطيل تطبيق أحكام الدستور الحالي.

خلاصة موضوعية

لا بد قبل كل شيء، من إعادة النظر بسياسة الأجور كاملةً، وخصوصاً في ظل الأوضاع المأساوية التي تعيشها الطبقة العاملة، والتي أوصلتنا إليها السياسات الليبرالية للحكومات المتعاقبة، وتعديلها بما يتناسب ومصلحة العمال، فإن الأجور اليوم لا يمكن تسميتها بالأجور أساساً! حيث أنها لا تكاد تكفي تكاليف معيشة أسرة سورية لأربعة أيام فقط، فسيكون من المضحك المبكي أن نعتبر 9% من هذه الأجور زيادة دورية أومكافأة للعامل عن عمله خلال سنتين، فالأجور تحدد على أساس تكاليف المعيشة وأما الترفيع الدوري فهوحق العامل البدهي كونه يهدر عمره في العمل ولا منّة لأحد عليه.

الطبقة العاملة

بريطانيا- عمال المنشآت العسكرية

أعلن العمال العاملون في مجال تصنيع وصيانة الأسلحة النووية، الإضراب عن العمل لمدة 48 ساعةً، في موقعين إنتاجيين كبيرين، وذلك يومي 18 و30 في الشهر الجاري، بسبب اعتراضهم على الأجر الذي يتقاضونه، وبسبب شعورهم بأنهم تعرضوا للخيانة، عبر الوعود الكاذبة التي أعطيت لهم بصدد عقود ضمان معاشاتهم التقاعدية، ويشمل الإضراب ستمائة عامل في الموقعين، ومنهم من يعمل بيديه أو وراء الآلات، وقد شهدت بريطانيا خلال الشهور الماضية، العديد من الإضرابات في الكثير من المواقع الإنتاجية والخدمية، وكان آخرها إضراب عمال مترو الأنفاق في لندن وشركات الطيران، بسبب الاعتراض على مسائل أهمُّها الأجور.

العراق- إضراب عمال النظافة

تظاهر العشرات من عمال النظافة في محافظة المثنى، رافضين الاستقطاع من رواتبهم الشحيحة، واحتجاجاً على تأخر البلدية في صرف أجورهم، وأكد العمال خلال المظاهرة، التي انطلقت من أمام مبنى بلدية السماوة، بأنهم لن يتراجعوا عن إضرابهم هذا حتى تحقيق مطالبهم، ويعمل هؤلاء العمال في مجال التنظيف براتب مقداره 300 ألف دينار من خلال عقد مبرم مع البلدية، ومما زاد الطين بلةً، قيام البلدية بتغيير شروط العقد واستقطاع 150 ألف دينار من رواتبهم، وعند مراجعة العمال للبلدية بسبب هذا التجني على أجورهم، قال لهم المسؤولون: «ليس لدينا مال لندفع لكم» لهذا اضطروا للقيام بتحركهم هذا.

المغرب- عمال شِل ودعوة للإضراب

تشهد محطات توزيع المحروقات التابعة لشركة «شلِ المغرب» شللاً تاماً يومَ الجمعة، بسبب إضراب عمالها احتجاجًا على «القمع» وطرد زميل لهم بشكل تعسفي، وحسب بلاغ للجامعة الوطنية لعمال البترول والغاز، قرر العمال الدخول في إضراب لمدة 24 ساعةً بدءاً من ليل الخميس 19 كانون الثاني الساعة 12 ليلاً ويستمر حتى الساعة 12 ليلًا من يوم الجمعة20 في محطات «شل» للمحرقات جميعها، وإضافة إلى ذلك يتم تنظيم وقفةً احتجاجيةً يوم الجمعة 20 كانون الثاني من الساعة 11 صباحا إلى 12 أمام المقر الاجتماعي للشركة.

تونس- إضراب الجوع

دخل عمال مجمع Abc في ولاية بنزرت، منذ أيام، في اعتصام مفتوح و«اضطراب جوع» كما تم تسميته طلباً لاحترام حقوقهم المهنية المشروعة، واحتجاجاً على الإغلاق المفاجئ للوحدة الصناعية التي يعملون بها، حيث تعود أقدمية العمال إلى أكثر من عشرين عاماً، وقد أغلقت أبواب المصنع في وجوههم، منذ أكثرِ من ثلاثة أشهر دون الالتفات لمصائر هؤلاء العمال ولا لحقوقهم، مما دفع بهم للاعتصام منذ أكثر من أسبوع، وتصعيد تحركهم الاحتجاجي حيث دخل أربعة منهم في إضراب جوع، وتخشى الإدارة أن تتوسع هذه الظاهرة كونها تشكل أداةَ ضغط عالية من المرجح أن تفعل فعلها.

من أول السطر

■ نبيل عكام

الحرائق وسلامة العمال

تحتوي أغلب المنشآت الصناعية على مواد قابلة للاشتعال، وعلى آلات تعمل على الكهرباء أو الوقود، وبذلك تعتبر مصدراً خطراً لنشوب الحرائق، وبالتالي خطورة على سلامة العمال وسلامة المنشأة.

إن عملية الاحتراق ظاهرة كيميائية، تحدث نتيجة اتحاد المادة المشتعلة بأكسجين الهواء، وحرارة كافية للاشتعال، ويسمى هذا بمثلث الاشتعال.

ومن أهم أسباب الحريق:

تشبع مكان العمل بالأبخرة والغازات القابلة للاشتعال.

حدوث ارتفاع غير عادي بدرجة الحرارة «احتكاك في الأجهزة الميكانيكية».

الأعطال الكهربائية.

إشعال النار قرب الأماكن الخطرة «أقل من 20 متر».

طرق نقل المواد والتخزين غير الصحيحة.

تراكم مخلفات الإنتاج في المصنع «زيوت – كيماويات – منسوجات – نشارة خشب – بلاستيك –...الخ ».

عدم وجود الوعي الكافي للعاملين، ونقص التدريب والتأهيل في الجوانب الأساسية، وهي: إدراك خطورة الآلات التي يعمل عليها وكيفية الصيانة، وإزالة الأعطال بالطرق السليمة وإدراك طبيعة المواد المستخدمة في الإنتاج من ناحية الخواص الطبيعية والكيميائية.

في حال نشوب حريق ما في مكان العمل، تعتمد طرق إطفائه على كسر نظرية مثلث الاشتعال ومنها:

التبريد، وهي: تخفيض درجة حرارة المادة المشتعلة باستخدام الماء.

خنق الحريق، وهي: منع وصول أوكسجين الهواء إليه.«غلق منافذ التهوية – تغطية المادة المشتعلة بالرغوة الكيماوية – إحلال الأوكسجين ببخار الماء أو ثاني أكسيد الكربون أو المساحيق الكيماوية الجافة ».

تجويع الحريق، ويتم بالحد من كمية المواد القابلة للاشتعال، نقل البضائع والمواد بعيداً عن مكان الحريق وتأثير الحرارة، وتقسيم المواد المحترقة إلى أجزاء صغيرة، لتصبح مجموعات حرائق صغيرة يمكن السيطرة عليها.

تصنف الحرائق لعدة أنواع، حسب طبيعة المادة المشتعلة وآلية إطفائها، ومن الضروري جداً، أن تحوي المنشآت المعدات والمواد الخاصة بإطفاء الحرائق، و تبرز أهمية وجود سالالم نجاة من الحرائق والأخطار، وتوفر مواد الإسعاف الأولية الخاصة بإصابات الحروق، والأهم من ذلك التركيز على طرق الوقاية وعلى رأسها، تدريب عمال المصنع كافة على طرق مكافحة الحريق، ووجود فريق أخصائي بعمليات الإطفاء والإسعاف كي يستطيع القيام بالأعمال المناسبة الضرورية، قبل وصول عناصر الإطفاء.

أنصفوا عمال شركة البناء والتعمير في السويداء

تعد شركة البناء والتعمير في السويداء، إحدى الشركات الرابحة بامتياز، حيث بلغت نسبة تنفيذها لخطة عملها 225 % وحققت أرباحاً تقدر بمليار ليرة سورية لهذا العام.

■ وائل منذر

علماً أن الربح المنشود من الخطة المقررة يقدر ب440 مليون ليرة سورية والشركة المذكورة لديها 30 مشروعاً جار تنفيذها على مساحة محافظة السويداء. وقد انجزت الشركة ما يقارب مائة مليون ليرة سورية الشهر الماضي فقط في معسكر الطلائع في السويداء بجهود عمال الشركة، الذين عملوا أيام العطل الرسمية، حيث يبلغ عدد العاملين في شركة البناء والتعمير في السويداء 400 عامل وعاملة، وبفضل جهودهم المبذولة، تعد الشركة من الشركات الرابحة وتعتبرمنفذةً لمجموعة كبيرة من خطط ومشاريع البنى التحتية على مستوى المحافظة وذات ريعية وإمكانيات كبيرة، مع العلم أن الفروع الأخرى شبه متوقفة ولديها عدد قليل من المشاريع ورغم هذه الإنجازات العظيمة، وجهود العمال المبذولة التي لم تشفع لهم، ومكافأة لعمال الفرع الذي أنجز الخطط المقررة بنسب مضاعفة؟؟؟ وتحت مبرر ضغط النفقات على حساب عمال الفرع الأكثر إنتاجية، فقد صدر قرار من الادارة العامة للشركة بضم ودمج فروع درعا والقنيطرة والسويداء مع ريف دمشق وتسمية مقر الفرع بريف دمشق الامر الذي جعل عمال الشركة يقررون التوجه لمبنى اتحاد عمال محافظة السويداء للقاء رئيس الاتحاد ورئيس نقابة الأخشاب والبناء لشرح حجم الظلم الحاصل عليهم، من قرار الضم والدمج لشركتهم والمخاوف من خسارة تعويضاتهم أو نقل العمال الموجودين في الفرع إلى دوائر وشركات حكومية تحت مبرر العمالة الزائدة وضرورة تشغيلها وأكد العمال أن حالة الدمج ستضع العمال في معاناة جديدة كون القرار يفرض الحصول على الموافقات لأي إجراء من إدارة الفرع في ريف دمشق وصعوبة و مخاطر التنقل وضياع الوقت والتكاليف، وبينوا أن المطالبة بإلغاء القرار حق وضرورة في هذه المرحلة قبل إصدار اللائحة التنفيذية وأكد العمال أن تنفيذ هذا القرار من قبل الإدارة العامة سيضع فرع الشركة في السويداء أمام خيارات تضيق مساحة العمل وسيفرض الخضوع للقرار المركزي بأصغر التفاصيل وهذا موضوع لا ينسجم مع طبيعة عملنا وتوسيع جبهات العمل مع العلم أن فرع السويداء هو المنفذ لأكبر الجبهات في هذه المرحلة والسؤال: ما الغاية من تحجيم هذا الفرع؟ وهل هي مكافأة لعمال الفرع الذين أدوا عملهم بأبهى الصور على مدار الأربع والعشرين ساعة، وطالبوا بالنظر في أوضاعهم وحماية حقوقهم التي هي اليوم مهددة بفعل هذا القرار مع العلم أن الشركة العامة للبناء والتعمير في السويداء لديها مشاريع تقدر بستة مليارات ليرة سورية ونسب التنفيذ مضاعفة والعمال يعملون ليلاً ونهاراً وفي العطل والأعياد الرسمية لإنجاز وتنفيذ المشاريع بينما الفروع الأخرى للشركة في القنيطرة وريف دمشق ودرعا متوقفة أو شبه متوقفة وليس لديها مشاريع مما يؤدي إلى دفع أجور ورواتب عمال الفروع المتوقفة من موارد تنفيذ مشاريع الشركة في السويداء والحل الأنسب يكون بفتح جبهات عمل ومشاريع جديدة لهذه الفروع وتعبئة طاقاتها وإمكاناتها لتتمكن من إدارة عجلة الإنتاج وتحقيق معدل نمو وأرباح يمكنها من دفع أجور ورواتب عمالها بدلاً من تحميل خسائرها لفرع الشركة في السويداء يذكر أن رئيس الاتحاد في السويداء ورئيس نقابة عمال الأخشاب والبناء تعهدا بطرح الموضوع ومتابعته ورفضهما قرار الدمج. «قاسيون» تضم صوتها لصوت عمال شركة البناء والتعمير في السويداء، وصوت تنظيمهم النقابي الرافض لقرار الدمج وتطالب المعنيين بالتحرك بالسرعة القصوى لملاقاة مطالب العمال وتنفيذها، وفتح جبهات عمل ومشاريع جديدة، لفروع الشركة المتوقفة في محافظات درعا والقنيطرة وريف دمشق إن خيار العمال الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم المحقة والمشروعة.

آستانا ...وغياب الكرد والفدرلة!

من جملة التجاذبات، التي ترافق عملية التحضيرات، كان الموقف من الحضور الكردي، حيث تحاول حكومة أردوغان إبعاد قوات الحماية الكردية من مفاوضات آستانا.

إن حق تمثيل قوات الحماية الكردية، في أية عملية لها علاقة بتسوية الأزمة السورية، يستمد مشروعيته من أنّ هذه القوات تمثل جزءاً من النسيج السوري من جهة، ومن جهة أخرى كتنظيم مسلح وجزء من المعادلة العسكرية السورية، وواحدة من إفرازات الأزمة، التي ينبغي أن تتمثل، كي تكون جزءاً من الحل أيضاً، لاسيما وأن هذه القوات لعبت دوراً ملموساً ضد الإرهاب، وأكدت مراراً على الحل السياسي كحل وحيد للأزمة السورية، أي أنها ملتزمة بالقرارات الدولية، التي تنعقد آستانا على أساسها، وبالإضافة إلى ذلك، إن إبعاد هذه القوات عن الهدنة والتسوية، ينطوي على مخاطر أخرى، إذ يفتح المجال على المزيد من التورط في توسيع العلاقات «العسكرية» مع واشنطن، بما يعنيه ذلك من إمكانية توتير الأوضاع، حيث تؤكد التجربة، أن البيت الأبيض دفع العديد من القوى السورية المسلحة إلى مأزق متلاحقة، لاسيما، وأن البيت الداخلي الأمريكي، بات يشهد تجاذباً حاداً حول الموقف من الأزمة السورية برمتها، و حول دور واشنطن اللاحق، بمعنى آخر، إن وضع هذه القوات خارج معادلة الحل، هو بمثابة لغم يحاول البعض وضعه على طريق التسوية، وتفجيره لاحقاً، تكون ضحيته البيئة التي خرجت منها هذه القوات، وتستمد قوتها منها، أي الكرد السوريون، بما يعنيه ذلك من مخاطر على عموم المشهد السوري، ومن هنا فإن إسقاط المبررات التي ترفعها الدولة التركية وغيرها، لمنع تمثيل هذه القوات، يكتسب اليوم أهميةً حيويةً، وتحديداً شعار الفدرالية بتسمياتها المختلفة، ليس إرضاءً لأردوغان، والذي لا يشك أحداً بأنه جاء إلى عملية التسوية مرغماً، بل لأن الفدرالية بحد ذاتها نموذج غير قابل للتطبيق، في ظل الظرف التاريخي الراهن، إذا قبلنا جدلاً بأنها نموذج صالح في بلدان أخرى، مع التأكيد بأن النموذج المركزي السابق المتشدد الذي ينظم العلاقة بين المركز والأطراف في سورية، قد تجاوزه الزمن ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الطرح الفيدرالي من جانب واحد، يعطي هامشاً أوسع ليس لأردوغان وحده، بل لكل من يريد الاصطياد في الماء العكر، للشغب في الميدان السوري، وإذا تجاوزنا ذلك كله وانطلقنا من فرضية «الحق المشروع»، فإن التوازنات الدولية والإقليمية والداخلية لا تسمح بتحقيقه، أريد القول: إن الطرح الفيدرالي لا يمتلك أياً من مبررات وجوده، لا الواقعية، ولا السياسية، وبالتالي، ما الفائدة من الإصرار على طرحه، وتركه مجالاً للنظام التركي، وأعداء الحل السياسي من كل شاكلة ولون الى الاستثمار فيه، وتوتير الأجواء، وارتكاب حماقات جديدة؟ مع الإشارة بأنه لا يمكن نيل أي حق ديمقراطي، إلا من خلال الحل السياسي، ومن خلال عملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

إن خشية بعض النُخب الكردية السياسية والإعلامية من «الخروج من المولد بلا حمص»، هي خشية غير واقعية، وكما أن التوازنات الدولية الإقليمية والداخلية لا تسمح بتمرير الفدرلة، فإنها أيضاً لا تسمح بالعودة إلى المربع الأول، فزمن سياسات التمييز القومي وإنكار الوجود انتهى إلى غير رجعة، بحكم عاملين أساسيين على الأقل هما: أولاً: إن الشعب السوري وقواه الوطنية، أدركت وبالتجربة الملموسة ضرورة حل المشكلة الكردية.

ثانياً: إن الحل السياسي، الذي فرضه التوازن الدولي الجديد كخيار وحيد، من الطبيعي أن يعكس رؤى القوى الدولية الصاعدة، القائمة على الاعتراف بحقوق الجميع، وإطفاء بؤر التوتر كلها، ونزع الألغام كلها عن طريق الحل.

كيف نثبت أنّ «الإمبريالية من الأمْبَرَة»؟

هنالك طريقتان مجرَبتان لكيفية إثبات أنّ «الإمبريالية من الأمْبَرَة»، وتفيدان أيضاً في فهم وتفسير كيف أنّ «التوسعية من التوسع»: الأولى، هي: الاستشهاد بمسرحية عادل إمام «الزعيم»، التي يُطلِق فيها هاتين المقولتين الساخرتين، وأما الثانية، فهي: الاستشهاد بسلسلة المقالات التي يكتبها سلامة كيلة عن «إمبريالية روسيا»، مع فارق أنّ هذا الأخير يتعامل مع منتجه بوصفه أمرَ جدٍ لا أمرَ هزل...

■ مهند دليقان

ليس الكلامُ السابق سخريةً، وإليكم الدليل مباشرةً: في مقاله المنشور مؤخراً في العربي الجديد تحت عنوان «دور لروسيا الإمبريالية في إجهاض الثورات»، يستند كيلة إلى تصريح وزير الدفاع الروسي سيرجي شويغو المنشور في رويترز يوم 2016/12/22، والذي يقول فيه «وفقاً لكيلة»: إن روسيا «نجحت في وقف سلسلة الثورات في الشرق الأوسط وأفريقيا». وبناءً على هذا التصريح الشرير، الذي يعيد تذكيرنا به في كل مقطع من مقاله، يبني كيلة «تَصوّرهُ الفكري» – الذي لا يخلو من اقتباسات من كتابات ماركس– عن حِصن الرجعية: روسيا الإمبريالية. بالعودة إلى رويترز، تبيّن أن كيلة «لم ينتبه» إلى كلمة صغيرة وُضعتْ كصفة إلى جانب الثورات، نقصد كلمة الملونة. نقول لم ينتبه لأنّ من المستحيل أن يناصِر ثوريٌ عتيد من طرازه الثورات الملونة، وهي الاسم المكافئ لجملة الانقلابات التي قادتها المخابرات الغربية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي مسقطة الاتحاد السوفييتي، ومفتتة إياه، وموقعة شعوبه وشعوب البلدان الأخرى التي «نعمت بالديمقراطية الأمريكية» في حينه، بويلات لا تزال حتى اللحظة تحاول الخروج من آثارها الكارثية، ثورات ملونة بسواد البرنارين «بومتي الخراب»: كوشنير وليفي، ذلكم مستحيل ولا شك! ولذلك، هناك احتمال آخر، غير احتمال أنّه «لم ينتبه»، ذلك الاحتمال هو الذي استحضر في الذاكرة «الإمبريالية والأمبرة وعادل إمام»، فالزعيم الذي قاد الثورة يحق له أن يدبّج أيّ كلام، حتى وإن خلا من أية حجة منطقية، فهو حجّة نفسه! وكذلك الأمر مع كيلة حين يخترع تصريحاً مناسباً لما يريد قوله، ثم يستند إليه، فإسقاط كلمة «الملونة» من التصريح الآنف الذكر، ليس «تحريفاً»، فالتحريف ربما يبقي شيئاً من الأصل كوسيلة للإيهام، ولكنّه اختراع يستحق مُجتَرِحهُ أن يتبوأ موقعه بين مصنّعي «الهزل التاريخي»...

أعتقد أنّ ما سبق يكفي، بل ويزيد عن الحاجة فيما يتعلق بالسيد المحترم سلامة كيلة، وأما الطرح القائل بأنّ «روسيا إمبرياليةٌ»، فسنتناوله بشكل مفصل وموسع في مقال قريب، ذلك أنّه، وبغض النظر عن طبيعة مطلقيه، وعن غايات كل منهم، فإنّ هنالك مَنْ يتبنى طرح «إمبرياليّة روسيا»، أو أنّه لا يستهجنه، رغم أنّه في الصف المعادي حقاً للإمبريالية العالمية، على الأقل من حيث النيّة، وهذا بالذات هو من يهمنا الحديث معه، وفتح النقاش الفكري الجاد بيننا وبينه، لأنّ كيلة وأمثاله، وبمواقفهم السياسية المتماهية كلياً مع الفئات الأشد تخلفاً ورجعيةً ضمن الغرب، يُسهلون علينا أمر الرد الفكري عليهم، وإن شئتم فإنهم هم أنفسهم حجتنا على «معلقاتهم الفكرية»...

أمريكا «الصديقة» .. وداعاً!

عشية تنصيب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، يشتد عويل الإعلام الليبرالي العربي في نسخته الخليجية، مذعوراً من سيناريو تفكك التحالفات التي تتزعمها أمريكا، والانكفاء المحتمل للأخيرة، وتصاعد الدور الروسي في المقابل، مستحضراً دون ذلك طاقاته «الفكرية والثقافية» كلها في التحليل.

■ محمد الذياب

من خلال عناوين من نوع «رئيس نهاية العالم» و«ترامب رئيساً: العالم في خطر» أو «ترامب وعدم اليقين ومنطقتنا» ومثلها، تقارب وسائل الإعلام العربية الليبرالية، كصحيفة «الحياة» السعودية أو «العربي الجديد» القطرية كنموذجين قدوم الإدارة الأميركية الجديدة، مستحضرة أدواتها «التحليلية» وطاقاتها الصحفية كلها في ظل درجة عالية من القلق والترقب، لم يكن لها ما يضاهيها في أي من الأحداث أو الانتخابات السابقة. تتعدد «القراءات» ولكن بوصلة القلق تبقى ثابتة باتجاه وحيد: الانكفاء الأميركي نحو الداخل؟ والتخلي عن الحلفاء في خضم أكثر من أزمة مفتوحة حول العالم، في مواجهة خصوم دوليين وإقليميين، كروسيا والصين وإيران.

وليس جديداً الخوض في المخاوف الخليجية من قدوم الإدارة الأميركية الجديدة والإشارات التي بدرت من الأخيرة، إلا أن ما يستوقف الانتباه هو: أن وسائل الإعلام المذكورة اتبعت معالجات فكرية وثقافية غاية في التخلف، بعضها مترجم بركاكة من الإعلام الغربي وبعضها من «إبداعاتها» الحصرية..

في البداية، لسنا في وارد تقييم الأدوار المفترضة للرئيس الأميركي الجديد أو إدارته الجديدة، فليس ثمة عاقل يمكن أن يخالطه الوهم، أن أية قيادة للبلد الإمبريالي الأكبر في العالم، والذي تتناقض مصالحه ودوره الدولي مع شعوب المعمورة كلها، يمكن أن تتصرف وفقاً لمصلحة أحد غير الاتجاهات والقوى التي تمثلها موضوعياً.

إلاّ أنّ المسألة المثيرة للاهتمام في متابعة سيل الانتقادات الموجهة للإدارة الأميركية الجديدة من الإعلام الليبرالي الخليجي، هي: أنها ترتكز في الجوهر حول تكوين رأي عام مناهض لمسألتين: تراجع الولايات المتحدة عن تدخلاتها الخارجية، والشراكة مع روسيا في حل الأزمات حول العالم.

كيف تكون أمريكا «صديقة»؟!

لمواجهة شبح تخلي الأميركيين عن حلفائهم، يزج محللون وإعلاميون ليبراليون عرب أسلحتهم السياسية والإعلامية والفكرية «الثمينة» كلها في المعركة.

بالمجمل يلاحظ المتابع أن هؤلاء يكادوا يكررون الطرح ذاته حول طبيعة الأزمة التي تشهدها الولايات المتحدة، فالأزمة هي «ثقافية»! هي تعبير عن انقسام ثقافي يشهده الغرب. فلا وجود للأزمة الرأسمالية العالمية، بأبعادها المالية فالاقتصادية والاجتماعية– السياسية، والتي لم يعد يجرؤ حتى ليبراليو الغرب أنفسهم على تجاهلها في كتاباتهم «فيما الليبراليون العرب لا يجرؤون على ترجمتها في نسخهم الركيك لتلك الكتابات». الأزمة الثقافية التي يستشعر هؤلاء خطورتها، هي: أن الإدارة الأميركية الجديدة معادية للمسلمين والإسبان والمهاجرين.. الخ. والحقيقة فإن مثل هذه الملفات تستحق الخوض فيها، وخصوصاً في بلد مثل أميركا، يعج تاريخه بالانتهاكات في المجالات المذكورة في داخله، وعلى مستوى العالم.

والسعي لمعرفة مصير مثل هذه الملفات مع الإدارة المقبلة، أمر غاية في الأهمية، ولكن، ولكي يستوي النقاش، ولكي نتعرف أكثر على نوايا مثيريه، يجب أن نوسع دائرة المساءلة لتشمل الإدارات السابقة، والمرشحة المقابلة لترامب، هيلاري كلينتون، ولنرى بالملموس كيف عولجت مثل هذه القضايا؟!

في عهد الرئيس جورج بوش الابن، جرى احتلال افغانستان والعراق، وفي عهد أوباما تم التدخل عسكرياً في ليبيا «عندما كانت هيلاري كلنتون وزيرة للخارجية»، وتم تفجير الوضع في سورية وأوكرانيا، والتدخل في بلدان أميركا اللاتينية سياسياً وأمنياً واقتصادياً، للإطاحة بالحكومات اليسارية المنتخبة .. والقائمة طويلة. لم يستدع ذلك كله فيما مضى نوبات من هيستريا الخوف على حقوق الشعوب، والمضطهدين، لدى ذلك الإعلام..! إذن، فإن «صداقة» الغرب التي ينعيها الإعلام الليبرالي العربي، لم تكن إلا تدخلات مدمرة في بلدان «الأصدقاء» كلهم، وهنا يكمن مربط الفرس، ذلك أن الخطاب العنصري، يطرب أسماع المحللين الليبراليين، عندما يليه تدخل خارجي، أما عندما يشي ببداية انكفاء ومحاولة تملص الإدارة الأميركية الجديدة، من مستنقعات ووحول السياسات السابقة، فهذا ما كان يُخشى وقوعه، بنظرهم.

في سياق تنظيرهم «للأزمة الثقافية» التي يشهدها الغرب يجترح الإعلاميون الليبراليون العرب نظرية جديدة حول اليمين واليسار

بوتين من وراء القصد

وفي سياق تنظيرهم «للأزمة الثقافية» التي يشهدها الغرب، يجترح الإعلاميون الليبراليون العرب، نظرية جديدة حول اليمين واليسار، فـ«اليمين القومي» الذي بدأ يترعرع في الغرب، «يتمحور خطابُه حول فكرة السيادة، والمجال الحيوي للدولة، بوصفهما مكونات رئيسة في أيديولوجيّة نظام سلطوي؛ ويعني ذلك غالبًا رفض التدخل في شؤون الدولة الداخلية بذرائع، مثل: حقوق الإنسان» إضافة إلى اتباع «الإجراءات الحمائية الاقتصادية» الاقتباس لعزمي بشارة في العربي الجديد. ومما يبعث على السخرية، أن هذا التعريف جاء بسياق يبدأ من عند توصيف الأوساط المؤيدة لترامب في أميركا، وينتهي عند بوتين في روسيا، كمثال ثانٍ. والحال أن كل تعريفات «اليمين القومي» و«اليمين الفاشي» و«اليمين المتطرف»..الخ، تصب في النهاية عند بوتين في أدبيات الصحافة الليبرالية العربية.

مثل هذا الانحدار في تعريف اليمين، ليس إلا بروباغندا، ومجرد توصيفات تستخدم للشيطنة لا أكثر، تدل على عجلة أصحابها في إنجاز طلبياتهم. ولا يحتاج إلى عناء، القول: أن الظاهرة الفاشية التي بدأت تظهَر عشية اندلاع الأزمة الاقتصادية الرأسمالية في الأوساط الغربية الحاكمة، كانت تجد تعبيراتها الواضحة في التدخلات الخارجية المدمرة، التي سبق ذكرها، وإشعالها الحروب واستيلادها التنظيمات الإرهابية على الأرض، ومن خلال إدارات «اليسار الأمريكي التقليدي» أيضاً متمثلاً بالحزب الديمقراطي، فضلاً عن إدارات الحزب الجمهوري المتعاقبة. ومن جهة أخرى، فإن السيادة واحترام القانون الدولي، في رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول «بذرائع» حقوق الإنسان، والسعي نحو حلول سياسية وحماية السلم العالمي، ليس من شيم «الفاشية» و«اليمين المتشدد» كما يستطيع أي شخص مطلع على أبجديات السياسة أن يدرك ذلك.

مثل هذه الطروحات، لا تُصنَف في خانة العجز المعرفي، بالرغم من الرداءة الفكرية لأصحابها، بل هي تعكس بنحو واضح، حالة الذعر التي تنتاب بعض القوى الإقليمية كالسعودية وقطر، من اضطرار الولايات المتحدة للانسحاب من الحرائق التي أضرمتها في منطقتنا، وزجت بحلفائها فيها في وقت سابق، وذلك في ظل تغيّر ميزان القوى الدولي لغير صالحها.

سوقنا الأسود

لم تعد تجدي التصريحات التي تصدر عن المسؤولين عقب كل أزمة تواجه المواطنين، والشارع السوري بشيء، حيث بات مفعول تلك التصريحات يشبه مفعول أدوية السيتامول منزوعة المادة الفعالة «لا بتقدم ولا بتأخر».

■ نسرين علاء الدين

وكأننا نعيش ضمن ثقب أسود من الأزمات، يتسع ليشمل الماء والكهرباء والمازوت والدواء والمشافي والمدارس والطرقات والمرور والنقل والصرف الصحي وغيرها..

بعض هذه الأزمات، عملت عليها شبكات احتكارية مستغلة حاجات المواطنين، والبعض الآخر منها ما زالت تنتظر فرصتها فيها، وقد قسمت إلى أسواق يضيء فيها سعر المادة المفقودة والمحتكرة، الموجودة في سراديب المدينة، أو في الأسواق العادية علناً، على مرأى ومسمع الجهات الرسمية، سواء المعنية بالرقابة أو بوضع السياسات.

المفقود مولود

طوابير طويلة، وأساليب حجز جديدة يبتكرها السوريون في سبيل الحصول على جرة الغاز، فقد تجد رجلاً أو امرأةً تقف بالطابور بدلاً من جرة الغاز، إذا صادفت مكاناً توزع فيه هذه المادة الغالية، ريثما تأتي الجرة المنشودة!.

وقد أتخم السوريون بتصريحات مفادها أن أزمة المحروقات في طريقها للحل قريباً، حيث صرح مدير إدارة عمليات الغاز في وزارة النفط والثروة المعدنية: أن الإنتاج اليومي من اسطوانات الغاز المنزلي وصل إلى أكثر من 135 ألف اسطوانة غاز يومياً، وهناك إمكانية لزيادة الإنتاج أكثر من 140 ألف اسطوانة في حال زيادة الطلب بشكل أكبر من الوضع الحالي.

ويتساءل «خالد العلي» الموظف: «هل يوجد حاجة أكثر من الوضع الذي نشهده حالياً؟؟ نحن نصطف أكثر من خمس ساعات تحت ظروف جوية قاسية، للحصول على جرة غاز واحدة، وطوابير الانتظار تملأ شوارع مدينة دمشق وريفها، وهناك أشخاص يباتون أمام مراكز التوزيع، فيما يحصل من يملك المال، على جرة الغاز خاصته من رأس الكوم!!».

ولا يدري «مازن العبو» إذا كان عليه الاطمئنان إلى أنه سيحصل على جرته، بعد تصريحات مدير فرع دمشق وريفها للغاز، من ناحية عدالة التوزيع!. حيث قال المدير المسؤول: «إن التعميم الذي صدر إلى وحدات التعبئة في جمرايا أدى إلى نتائج إيجابية لناحية ضبط عمليات التوزيع».

ويرجو السوريون عدم خروج وزير النفط، أو أحد مسؤوليه، بتصريح مفاده أن الغاز للطبخ فقط!، بمعزل عن التدفئة والاستحمام مثلاً!!.

بالمقابل، يجد المواطن بأن اسطوانات الغاز متوفرة بالسوق السوداء، التي يتحكم بها، ويستفيد منها هذا وذاك من الموزعين والمتنفذين، وقد وصل سعر الاسطوانة إلى 5000 ليرة، في استغلال جشع لحاجات الناس لهذه المادة، التي من المفروض أن الدولة هي من تضع يدها عليها بيعاً وتوزيعاً.

افرح يا قلبي

لم تحصل «أم يوسف» على مخصصاتها من مادة المازوت، رغم أنها تحمل «بطاقة شهيد»، وهذا أمر يعد امتيازاً قدمته الحكومة للعائلات التي فقدت أبناءها في الحرب الدائرة.

تقول أم يوسف لقاسيون: «أنتظر أمام بناء البلدية منذ ثلاث ساعات على أمل أن نحصل على خمسين ليتر من المازوت، لكن المازوت وزع في بناء مجاور، وخرجت «بيدونات» المازوت الممتلئة ونحن ننظر بأعيننا».

وأردفت: «لم تفدني البطاقة بشيء، واللجان التي كان من المفروض أن تعطينا حقنا، وزعت المخصصات على بعضها البعض ونحن لم نستلم مازوت أو غاز، وسأعود الى أبناء ابني بكيلو من الحطب كي نتدفأ عليها، بعد أن فقدت الأمل في الحصول على المازوت».

يعلم السوريون عدم جدوى الشكاوى التي يتقدمون بها، فباعة المازوت لا يفتحون كازياتهم إلا بحاشية مدججة بالسلاح في معظم الأحيان، ولهذه الكازيات أسعارها الخاصة، حيث وصل سعر ليتر المازوت إلى 400 ليرة سورية، و«إذا ما عجبك السعر لا تعبي»!!، هكذا.. سوق سوداء في وضح النهار وعلى عينك يا تاجر!.

سوق تفضل أستاذ!

يتفنن أصحاب المحالات التجارية والبسطات، في سوق الكهرباء، وسط العاصمة دمشق، بعرض بضائعهم من «لدات» وشواحن وبطاريات لضخ بعض التيار الكهربائي في عروق الغرف والمنازل.

فسوق الكهرباء يشهد ازدهاراً كلما ازدادت الأزمة سوءاً، وبات السوريون يربطون اشتداد الأزمة بوصول صفقات من المعدات والتجهيزات الكهربائية الجديدة إلى الأسواق، على مبدأ «مصائب قوم عند قوم فوائد».

فقد حصدت هذه الأسواق، ومن خلفها من مستوردين وتجار ومتنفذين وفاسدين، مئات المليارات من جيوب السوريين، استغلالاً فجاً لأزمة لم يجد لها المعنيون من حل حتى الآن، على الرغم من الوعود كلها بهذا الشأن، والتي أدرك السوريون مدى خَلَبيتها.

صيدلي يا صيدلي

تفرغ رفوف الصيدليات من الأصناف الدوائية الضرورية، وإن وجدت فإن فعاليتها وجدواها انخفضت إلى أقل من النصف.

لكن من يبحث قليلاً سيجد الدواء الفعال، المستورد أو المهرب، معروضاً على رفوف بعض الصيدليات، أو في مخابئ خاصة لهذه الغاية «توصاية»، ولكن بسعر مرتفع.

ولا يخفى على أحد، أن الدواء الأجنبي يدخل إلى سورية وبكميات كبيرة، وبالتالي تصبح إمكانية العلاج من نصيب من يملك المال دون غيره!.

سجال حامٍ دار العام الماضي بين نقابة الصيادلة ووزارة الصحة، حيث طالب نقيب الصيادلة وزارة الصحة بالكشف عن مصير نسبة89 بالمائة من الأدوية المتوافرة بالسوق؟!، وقد اتهم نقيب الأطباء وزارة الصحة بتهميش النقابات قائلاً: «إنه لا يجوز لوزارة الصحة أن تهمش أيةً من النقابات الطبية، وذلك بإدخالها بلجنة التسعير للأدوية المحلية، ولا سيما أن رفع سعر الأصناف الدوائية الأخيرة لم تكن هناك مساواة فيها رفع الأسعار للشركات».

«سامر.ع» صيدلاني في منطقة الميدان، يقول: «ارتفع سعر الدواء خلال السنتين الماضيتين أكثر من خمسة أضعاف، وكنا نتوقع أن تبقى الفعالية جيدةً، لكن الدواء ارتفع سعره وانخفضت فعاليته، فانخفاض الفعالية للأسف يخضع لضمير أصحاب معامل الأدوية، فبعض المعامل حافظت على فعالية معينة، فيما لم تلتزم بعض المعامل بالمعايير المفروضة، وهذا يدل على ضعف الرقابة».

يستقبل «جاد»، صيدلاني، كافة الوصفات الطبية، وخاصة تلك التي تحوي أسماء أدوية مفقودة، ويقول: ««أستورد» أدوية من لبنان عن طريق أحد السائقين، الذي يدخل الأدوية بطريقته الخاصة إلى داخل البلد»!!.

متابعاً: «هناك أكثر من شخص يدخلون الأدوية ويقومون بتوزيعها، لكني لا أصرف سوى الأدوية التي أجلبها وأثق بفعاليتها، فهناك أدوية تكون مزورةً وتباع بعشرات الأضعاف عن أسعارها الحقيقية».

واقع الحال يقول: إن سوق الدواء المهرب بات هي الرائجة على حساب الدواء المحلي، الذي تراجعت كمياته كما تراجعت فعاليته، أو المستورد النظامي بحكم قلّته واقتصاره على بعض الأصناف دون غيرها، ما فسح المجال لتوسّع عمل شبكة السوق السوداء ومن خَلفها، وأيضاً لتحصد المليارات على حساب أمراض المواطنين ومعاناتهم، وخاصة لأدوية الأمراض المزمنة.

ستة أعوام من الأزمات المتواصلة كانت الحكومة فيها تتذرع بالحرب والأزمة والحصار ونقص الموارد فيما كان المواطن المسحوق هو المتضرر الوحيد من تداعيات هذه الحرب وذاك الحصار

أزمات وشبكات فساد

ستة أعوام من الأزمات المتواصلة، كانت الحكومة فيها تتذرع بالحرب والأزمة والحصار ونقص الموارد، فيما كان المواطن المسحوق هو المتضرر الوحيد من تداعيات هذه الحرب وذاك الحصار، في حصار آخر فرض عليه على مستوى خدماته ومعيشته ومستقبله وأمنه، سواء عبر القوانين والتعليمات والسياسات، أو من خلال تقاعس الأجهزة الحكومية وترهلها وعدم قيامها بواجباتها، أو من خلال الشبكات العاملة «بالأسود» في عمق هذه الأزمات ولمصلحتها.

لنخلص إلى نتيجة مفادها: إن السياسات الرسمية المعتمدة بترابطها مع الحرب والأزمة، كان لها تداعيات كارثية على المواطنين عموماً، ولكنها بالمقابل كانت إيجابية على شريحة المستفيدين والمستغلين وتجار الحرب الجدد وأمرائها، بالإضافة إلى شريحة الفاسدين من المتنفذين في بعض المواقع الرسمية، والذين شكلوا ككل متكامل شبكات مترابطةً تعمل على استمرار هذه الكارثة ومفاعيلها، حاصدةً المليارات سنوياً على حساب المواطنين والوطن بآن معاً.

يتسائل أحد المواطنين: «مين الأقوى: الدولة، ولّا تجار الحرب والأزمة، ولّا المستوردين... بس بدي أفهم؟؟!!».

خدمة الكهرباء في اللاذقية ستتحسن مع تحسن الطقس!!

نفى مدير كهرباء اللاذقية ما تم تداوله عبر صفحات التواصل الاجتماعي، عن خروج مظاهرة أمام مبنى مديرية الكهرباء في المحافظة، وأنَّ ما تم تداوله مجرد إشاعات وخبر عارٍ عن الصحة.

■ سمير علي

حيث تداولت صفحات التواصل خبراً مفاده تجمع العشرات من أبناء محافظة اللاذقية أمام مبنى مديرية كهرباء اللاذقية، وقاموا بإحراق الإطارات، مرددين بعض الشعارات والهتافات المعبرة عن الاستياء، لما وصلت إليه حال الخدمة الكهربائية بالمحافظة.

الأرضية خصبة ومناسبة

لعل الخبر والنفي لا يعنينا، بقدر ما يعنينا تسليط الضوء على واقع حال الخدمة الكهربائية بمحافظة اللاذقية، من تردٍ وترهل، وحال الاستياء والغضب الذي بات يعتري المواطنين في هذه المحافظة، من هذا الواقع، وعدم معالجة سوء الخدمة المزمن فيها منذ سنوات، والأعذار المكرورة التي يسوقها مسؤولو القطاع الكهربائي بالمحافظة دون جدوى أو نتائج عملية تنعكس إيجاباً على واقع هذه الخدمة الهامة، الأمر الذي يمكن أن يكون الأرضية المناسبة والخصبة التي تبنى عليها الكثير من الأخبار، الصحيح منها أو الكاذب، وخاصة مع تراكم الاستياء من أزمات أخرى يعيشها المواطنون عموماً.

واقع مزرٍ

واقع الحال يقول أن التقنين الكهربائي في مدينة اللاذقية وريفها الكبير وصل إلى 20 ساعة في اليوم وسطياً مطلع الشهر الحالي، بالإضافة للانقطاع الكامل طيلة الـ 24 ساعة في بعض الأحياء والمناطق، مثل حي الدعتور والرمل الشمالي، وبدرجات أخف قليلاً في مناطق وأحياء أخرى، مثل ضاحية الأسد والطابيات والصليبة، أما على مستوى الريف والبلدات والقرى الجبلية فحدث بلا حرج عن واقع سوء الخدمة الكهربائية، وفترات القطع المتواصل فيها.

ولعل حالة الاستياء العامة قد تزايدت مع قدوم العاصفة الأخيرة، خاصة باعتبار الطاقة الكهربائية تعتبر مصدراً من مصادر الدفء في ليالي الشتاء الباردة والأعاصير، في ظل عدم توفر المصدر الأساسي المتمثل بالمازوت، وارتفاع أسعاره بحكم احتكاره من قبل تجار السوق السوداء، ومن خلفهم من المتنفذين في المحافظة، ناهيك عن التمييز والتباين في ساعات التقنين الكهربائي بين منطقة وأخرى أو بين حي وآخر.

ما لم يؤخذ بالحسبان

من المعلوم بأن محافظة اللاذقية استقطبت أعداداً كبيرة من النازحين إليها من بقية المحافظات، وهذا التعداد السكاني المتزايد خلال السنوات الماضية كان له تأثير مباشر، على مستوى الخدمات العامة، ومنها الكهرباء، التي زادت معدلات الطلب عليها تناسباً مع تلك الزيادة السكانية، وبالمقابل على مايبدو، فإن هذه الزيادة في الطلب على استهلاك الطاقة لم يتم الأخذ به بعين الاعتبار، أو بالحد الأدنى لم يكن بما يتناسب مع هذه الزيادة، لا على مستوى حصة المحافظة من الطاقة الكهربائية وزيادة كمياتها، ولا على مستوى مراكز التحويل والصيانة العامة للشبكة والأبراج وغيرها، ما أدى بالنتيجة لزيادة الأعطال وزيادة ساعات التقنين.

تصريحات تزيد الطين بلّةً!

بالعودة إلى تصريح مدير كهرباء المحافظة الذي أدلى به لأحد المواقع الاعلامية، فقد قال في معرض رده على خبر المظاهرة واستياء المواطنين: «أؤكد لكم أن الغاية الأساسية هي الإساءة لشركة الكهرباء وللوزارة أيضا»!!، وبالنسبة للمشاكل التي يعاني منها المواطنون في بعض المناطق أثناء التغذية الكهربائية فقد عزاها إلى: «الضغط والحمولة الزائدة، والاستجرار غير المشروع في بعض المناطق التي تؤدي لأعطال وانهيار في الشبكة، بالإضافة إلى الزيادة في عدد الوافدين والسكان والتوسع العمراني غير المدروس».. مبيناً أن: «حصة محافظة اللاذقية هي 250–280 ميغا واط».. وختم بقوله: «من الممكن أن يكون هناك تحسن ملموس مع تحسن الطقس، ووصول باخرة النفط الخام لتكريرها للحصول على المشتقات النفطية ومنها «الفيول» ربما مع بداية الشهر الجاري»!!.

التصريح أعلاه زاد الطين بلّةً، فالمواطنون المستائون من واقع سوء الخدمة الكهربائية بالمحافظة ليسوا بوارد الإساءة لشركة الكهرباء أو وزارتها، بل عل العكس جل ما يريدونه هو رد إساءات هذه وتلك المتكررة والمعتدية على حقوقهم، بما فيها مضمون التصريح أعلاه الذي ينطبق عليه المثل القائل: «ضربني وبكى.. سبقني واشتكى»، حيث أن الإساءة الأسبق هي التي وقعت على المواطن بسبب سوء الخدمات التي تقدمها مؤسسة الكهرباء، كما لاتعنيهم أية مبررات عن زيادة الاستجرار والحمولة وزيادة السكان وغيرها، فهم يعلمونها ويعيشون معها، كما وسمعوا هذه المبررات والمسوغات والأعذار مراراً وتكراراً طيلة السنوات الماضية.

ويبقى التساؤل الأساسي على ألسنتهم: «مالذي فعلته شركة الكهرباء لمعالجة هذه الزيادة بالحمولة والاستجرار منذ سنوات وحتى الآن»؟.

أما عن أن: «تحسن الخدمة الكهربائية سيترافق مع تحسن الطقس»! فلعمري هذه المقولة تسجل على أنها أفضل ابداعات التصريحات الرسمية على الإطلاق مع بداية هذا العام.

حيث قال أحد المواطنين في معرض تهكمه على هذا التصريح: «وقت بدو يتحسن الطقس بنام ع الشط يا حبيب، وك وبالبحر كمان، شو بدنا بالكهرباء وقتا».

أزمة المياه في حلب من وراءها؟

تعد مياه الفرات التي تتم معالجتها في محطات الخفسة، المصدر الرئيسي لمياه مدينة حلب قبل الأزمة، إلى جانب العديد من الآبار الارتوازية التي انتشرت في أحيائها، كحل بديل يؤمن متطلبات مواطنيها، بعد أن استخدم تنظيم داعش الإرهابي المياه كسلاح على رقاب المواطنين منذ صيف 2015.

■ مراسل قاسيون

إلا أن محطة معالجة مياه الشرب توقفت عن الضخ مساء الأحد الفائت، مما أدى إلى أزمة مياه، جراء عطل في شبكة الكهرباء التي تمد محطة الخفسة لمعالجة مياه الشرب، بحسب مدير مؤسسة المياه.

في حين ذُكر في صفحة مؤسسة المياه على مواقع التواصل الاجتماعي «انقطاع المياه عن مدينة حلب من المصدر بالفرات» لتترك هذه التصريحات المواطن بحال تخبط دائم.

يُذكر، أنه ومنذ استعادة الجيش العربي السوري لمحطة ضخ سليمان الحلبي، وما زالت المدينة تعاني من انقطاعات متكررة للمياه تحت الأعذار نفسها، حتى باتت أزمة المياه في حلب مسلسلاً مكسيكياً طويلاً لن ينتهي.

وكانت تأتي الحجج دائماً، بحيث يصعب الوصول إلى حقيقتها والوقوف على أسبابها الحقيقية، مما يؤكد ما يتداوله العامة عن تورط البعض من مسؤولي المؤسسة والمدينة وامتلاكهم لبعض هذه الصهاريج التي نشطت، وخاصة في غرب المدينة كأحياء الحمدانية وحلب الجديدة إضافة لسيف الدولة وصلاح الدين التي تحررت مؤخراً، وتعاني من تضرر كبير في بُناها التحتية ولم يتم حفر أي بئر فيها، حيث تخضع لجداول ضخ قاسية، تقارب الشهر أحياناً، وبات الاستنزاف الدائم للمياه الجوفيه سبباً في توقف العديد منها، في الوقت الذي يتم استغلال غيرها لبيعه للمواطن، بأسعار مرتفعة تصل إلى 2000ل.س للـ1000 ليتر.

ليبقى السؤال الذي لم يجد إجابته بوضوح: أزمة المياه بحلب مَن وراءَها؟ إن كانت قد قطعت من مصدرها، فمن أين جاءت تلك المياه المنسابة في مجرى نهر قويق؟ إن صحت فرضية القطع من المصدر؟؟.

حماة.. 45 دقيقة كهرباء تكفي!

يعاني أهالي محافظة حماة من التراخي في معالجة مشاكلهم الحياتية اليومية والمتمثلة بأبسط مقومات الحياة، سواء على مستوى الخدمات العامة، أو على مستوى توفر المواد والسلع وارتفاع أسعارها.

■ مراسل قاسيون

مشكلة المياه والكهرباء باتت مزمنة، وتأمين الغاز والمازوت من شبه المستحيلات، كذلك المعاناة من مشكلة النقل ومشاكل السوق المنفلت بأسعاره، ومتفرقات كثيرة أخرى، بالإضافة إلى بعض الإشكالات ذات الطابع الأمني من قبل عصابات امتهنت السرقة والسلب والخطف.

الكهرباء لكل طويل عمر

زادت ساعات القطع الكهربائي مع مطلع العام، وسعيد الحظ هو ذاك المواطن الذي يحظى بساعات وصل تتجاوز الـ 3 ساعات يومياً، فنظام التقنين المعمول به منذ مطلع العام، يعتبر الأسوأ على مدى السنوات الماضية، حيث تعاني بعض المناطق والأحياء في المدينة، من فترات قطع تصل إلى خمس ساعات ونصف، بمقابل نصف ساعة وصل فقط، وكما العادة من قبل المسؤولين في التبريرات المقدمة، يعزون ذلك إلى زيادة الحمولة وعدم تحمل الشبكة للضغط الحاصل عليها، ما يصيبها بالأعطال المتكررة وبالعجز والانهيار، وبناءً عليه يمكن أن يستمر القطع لعدة أيام متواصلة في بعض المناطق أحياناً.

بالمقابل، وعلى الصعيد الرسمي أيضاً، ودون مواربة صرّح مدير شركة كهرباء حماة: أن حصة حماة من الكهرباء تكفي لثلاث ساعات في اليوم، حيث أكد أن مخصصات المحافظة من التيار الكهربائي 115ميغا واط فقط، وأن الشركة تعتمد جدول تقنين يتمثل بـ 5 ساعات قطع مقابل 45 دقيقة فقط للوصل.

هذا الواقع من سوء الخدمة المترافق مع فصل البرد والشتاء، وفترة الامتحانات، كان له انعكاس سلبي على المواطنين، مما أثار المزيد من السخط والاستياء لديهم، وقد تزايد هذا السخط بعد معرفتهم بواقع حصة المحافظة من الطاقة الكهربائية، مع ما يرافق جدول التقنين المعتمد من عدم العدالة فيه في بعض الأحيان.

المياه باتت حلماً

أزمة المياه الخانقة التي تعيشها المحافظة، لم تجد لها حلاً حتى الآن، فالمياه المقطوعة بشكل شبه يومي عن المدينة بأحيائها ومناطقها، جعلت من واقع الاستغلال الجاري بحقهم مأساة يومية، ففي بعض الأحياء قد تنقطع المياه لمدة شهر كامل بشكل متواصل، الأمر الذي فرض وجود متكسبين كبار يحصدون أرباحهم على حساب معاناة الناس واحتياجاتهم، ولم يقف موضوع التكسب هذا عند أصحاب الصهاريج ومن خلفهم فقط، بل تجاوزه إلى الآبار العامة التي تم اعتمادها كمناهل للمواطنين، حيث يتم التحكم بها من قبل بعض المتنفذين أيضاً، ناهيك عن المحسوبيات والواسطات، وغيرها من أساليب تحيل حياة المواطن إلى جحيم، وتجعل من الماء حلماً يراود خيالهم.

سرقات وسلب وخطف

حالة انفلات السلاح المتفشية، جعلت من إمكانية تكوين عصابات مسلحة خارجة عن القانون أمراً واقعاً، مما زاد من عمليات السرقة والسلب والنهب والخطف بقوة السلاح.

وعلى الرغم من الإعلان عن إلقاء القبض على البعض من هؤلاء، والذين كان بحوزتهم بنادق حربية غير مرخصة، وثبت بالتحقيقات، بأنهم لا ينتمون إلى قوات الجيش أو الأجهزة الأمنية في المحافظة، كونهم كانوا يرتدون بزات عسكرية على أحد الطرق، ويقومون بإيقاف السيارات، وكأنهم أحد الحواجز النظامية، إلا أن هذه العمليات ما زالت مستمرة، كما ما زالت مشكلة السلاح المنفلت، من المشاكل التي تؤرق حياة المدنيين، داخل المدينة وفي ريفها الكبير والواسع.

المحروقات سوداء فقط

الغاز والمازوت والبنزين من المواد النادرة بالمحافظة بالشكل الرسمي وبالسعر النظامي، حيث يغلب بيع هذه المواد في السوق السوداء، عنه عبر التوزيع الرسمي، وقد تزايدت المعاناة في الحصول على المازوت والبنزين مع التخفيض الذي جرى على الكميات المخصصة للمحافظة، بنهاية العام الماضي مطلع تشرين الثاني 2016، وأيضاً ترافق ذلك مع قدوم فصل الشتاء والبرد، والذي من الطبيعي أن تزيد فيه كميات استهلاك مادة المازوت من أجل التدفئة، مع عدم إغفال الحاجة لمادة المازوت من أجل الزراعة، حيث تعتبر مادة المازوت من المدخلات الأساسية بالعملية الإنتاجية الزراعية، ويتم الاعتماد عليها بشكل كبير في كل المناطق والقرى والبلدات الزراعية المحيطة بمدينة حماة، والنقص بهذه المادة يهدد الإنتاج الزراعي الذي يعتبر المصدر الأساس للرزق، بالنسبة للكثير من الأهالي في هذه المناطق.

أما عن الغاز، فالحديث فيه ذو شجون، حيث بات من رابع المستحيلات أن يحصل المواطن على اسطوانة غاز بالشكل النظامي، خاصة خلال هذا الفصل من الشتاء، مع ما رافق ذلك من عدم توفر لمادة المازوت، فالسوق السوداء هي الطاغية، مع ما تعنيه من استغلال وجشع وتحكم، يحصد نتيجته شريحة من المنتفعين على حساب الناس، وبظل غياب شبه رسمي للرقابة والمتابعة.

السوق والأسعار!

الشكوى من البيع بأسعار مرتفعة، أو من التلاعب بالمواصفة والجودة، أو من ندرة بعض المواد واحتكارها، تعتبر من الشكاوى اليومية المترافقة مع كل زيارة لأي مواطن للأسواق، اعتباراً من الخبز مروراً بالألبان والأجبان، وليس انتهاءً باللحوم البيضاء أو الحمراء، وعلى الرغم من الكثير من الشكاوي، ورغم التصريحات كلها، التي تتحدث عن أعداد الضبوط المنظمة بحق المتلاعبين والمحتكرين، إلا أن واقع الحال يقول: إن هذه المشكلة تظهر وكأنها عصية عن الحل بالنسبة للجهات الرقابية، الأمر الذي يضع المواطن بالنتيجة بين فكي كماشة، حاجاته التي من الواجب عليه تأمينها، وواقع الفلتان السعري في الأسواق، ناهيك عما يعانيه أصلاً من واقع تدني دخله، الذي يفرض عليه التخلي عن الكثير من الاحتياجات، ما يعني بالمحصلة الاستمرار بتدهور الواقع المعيشي اليومي عموماً.

واقع مؤسف ومزعج

هذه المشاكل والأزمات وغيرها، هي واقع يومي معاش بالنسبة للمواطنين في محافظة حماة، المدينة مع امتدادها الريفي الواسع والكبير، والذي يشمل الكثير من المناطق والبلدات والقرى.

والمؤسف المزعج بالنسبة لهؤلاء جميعاً، هو: واقع الغياب الرسمي والتناسي المتعمد من قبل الجهات الرسمية المسؤولة والمعنية مباشرة بالخدمات والمواد والأسعار، اعتباراً من الحكومة نفسها وصولاً إلى الجهات الرسمية كافة بالمحافظة، بل وحتى على مستوى الخطط الموضوعة يتم هذا الشكل من التخفيض من المخصصات: الكهرباء والمحروقات كانت مثالاً على ذلك، ناهيك عن اللامبالاة والاستهتار من قبل بعض أصحاب الحظوة، من المقربين من المتنفذين الذين يعيثون فساداً على حساب الأهالي، والذي يطال أمنهم في بعض الأحيان، دون حسيبٍ أو رقيب.

وبالنتيجة، فقر وحاجة، وفساد، وسوق سوداء، وأسلحة منفلتة، وسوء خدمات، وفوق ذلك كله محسوبيات ووساطات، وتغييب متعمد لذلك كله عبر وسائل الإعلام، هذا هو واقع محافظة حماة وأهلها.

«فوق حقو دقّو»!

تداولت العديد من وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي خلال الأسبوع المنصرم خبر حالة الاستياء المتعاظمة لدى طالبات السكن الجامعي في دمشق، من واقع البرد الذي يعانونه، بسبب عدم تشغيل المولدة، والتي أوصلتهم لتحرك مطلبي تمثل ببعض الهتافات والشعارات التي أطلقوها من شرفات الوحدات السكنية.

■ مراسل قاسيون

الجديد بالأمر هو: التصريح الذي أدلى به مدير المدينة الجامعية لإحدى وسائل الإعلام إثر هذا التحرك المطلبي، حيث قال: «إن مشكلة عدم تواجد الكهرباء مؤخراً كانت نتيجة تعطل مولدة السكن مبيناً أنه تم إصلاحها بعد توقف دام أكثر من 25 يوم».

وليته توقف عند ذلك، فقد أردف قائلاً: «إن هناك بعض الطلاب يحاولون إثارة الفوضى، من خلال الصور التي ينشرونها عن السكن عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهؤلاء ستتخذ بحقهم العقوبات اللازمة»!!.

عن أية عقوبات يتحدث المسؤول الرفيع، ومن الأولى باتخاذ العقوبات بحقه؟؟

وكأن لسان حال المسؤولين عن الطلبة يقول: «لا برحم ولا بخلي رحمة الله تنزل».. هكذا بكل بساطة تصبح المطالبة بالحقوق «إثارة للفوضى» حسب رؤيتهم وفهمهم للمطالب المحقة وأساليب معالجتها، بهذا النمط المتعالي والمستكبر والمتبجح، وكأن المطلوب هو إزاحة المسؤولية عمن يجب أن يعاقبوا على تقصيرهم بحق أبنائنا الطلبة وخدماتهم واحتياجاتهم ومتطلباتهم، وخاصة بهذه الفترة من العام الدراسي، التي من الواجب أن تؤمن لهم فيها سبل الراحة، من أجل التقدم لامتحاناتهم وهم على أتم الاستعداد لها، بدلاً من هدر وقتهم وجهدهم في بحثهم عن مصدر للنور، أو للدفء.

ولعله يصدق في المسؤولين القول: «كنت أسمعت، لو ناديت حياً»!!

مع 40 ألف حالة طلاق في عام...

الأزمة تهدد بتفكك المجتمع السوري

أثرت عدة عوامل سلباً على الوضع الاجتماعي للسوريين، حيث ساهمت الظروف المختلفة ومفرزات الحرب والأزمة في إضعاف الروابط الأسرية وتفكيك عددٍ من الأسر، الأمر الذي بات معروفاً من حيث النتيجة والسبب إلى حد ما.

■ اروى المصفي

وسلطت إحصائيات –منشورة حديثاً– الضوء على حجم المشكلة التي يواجهها المجتمع السوري، حيث تجاوز عدد حالات الطلاق في العام 2016 الـ40 ألف حالة، ووصل عدد المخالعات «تفريق بالتراضي بين الزوجين» إلى حوالي 10 آلاف حالة.

فقر وحرمان

وبحسب الأرقام المنشورة، فنسبة كبيرة من حالات الطلاق في البلاد جاءت على خلفيات الشقاق بين الزوجين، أهمها: عدم توفير الأمور الضرورية، ما يعكس أثر الوضع الاقتصادي المعيشي على استمرارية الحياة الزوجية والأسرية.

وبالاعتماد على دراسة للأمم المتحدة نشرت في شهر أيار من الـ2016، والتي قالت: إن 83% من السوريين هم تحت خط الفقر، يبدو من الجلي أن الوضع المعيشي والاقتصادي للأسرة السورية تغير بدرجة كبيرة.

ويلعب العامل المادي دوراً أساسياً في استمرارية الحياة الزوجية، لأهميته في تأمين متطلبات الحياة أولاً وقبل كل شيء، إلا أن انعكاسات الخسائر الاقتصادية على المستوى الفردي، ومن ثم على المستوى العام، امتدت إلى داخل الأسرة، وأدت لتفككها وتفريقها في كثير من الحالات، إذ لم يعد الزوج قادراً على تأمين متطلبات أسرته، مع الغلاء وفقدان قيمة مدخراته وممتلكاته، كما لم تعد الزوجة قادرة في كثير من الحالات على تحمّل الفقر والحرمان، بينما كان الطلاق والفراق حلاً لعدد من العائلات، التي لم تعد تجد أي أمل أو طريق يمكنها من الاستمرارية، بعد خسارة كل شيء بالكامل، وذلك في ظل انعدام الاهتمام والرعاية الحكومية، وتزامناً مع سياسات اقتصادية اجتماعية لم تضع مصلحة المواطن في أولوياتها.

المشكلة اقتصادية..

وفي حديث لجريدة «قاسيون» مع الأخصائية والباحثة الاجتماعية «فاديا ديوب» أكدت على الدور الكبير الذي يلعبه الجانب الاقتصادي في الحياة الزوجية، معتبرة أنه «متجذر ومرتبط بالعديد من العوامل والظروف، لأن الكثير من المشاكل والخلافات يمكنها أن تتخذ شكل العامل الاقتصادي وتؤدي للطلاق، في حين أنه من الممكن أن يكون العامل الاقتصادي هو السبب في الفراق بشكل أساسي».

فبعد سنوات من التقدم والتطور والاعتياد على نمط حياة معين، كان كل من الزوج والزوجة العاملين، قادرين على تأمين الجزء الأعظم من متطلبات حياتهم الزوجية قبل بدء الحرب في سورية، إلا أنه ومع زيادة الخسائر الاقتصادية وتراجع مستوى العملية وخسارة مصادر الدخل وارتفاع الأسعار وتضاعفها، بات من غير السهل تأمين أساسيات الحياة وليست الكماليات، وبالتالي انقلبت أحوال عائلات بأكملها وانحدر مستوى معيشتها كثيراً، الأمر الذي كان صعب التقبل على أفراد العائلة بالكامل، وكان أصعب على رب الأسرة الذي بات حمله ثقيلاً، ذلك كله أدى إلى جعل الأسرة بالكامل في دائرة التهديد والخطر، جراء القلة وعدم الشعور بالاستقرار.

وعند اجتماع الظروف الاقتصادية السيئة، وغيرها من عوامل اجتماعية وعاطفية ومن خسائر بشرية في العائلة والمقربين، تتولد الضغوط والانفعالات الشديدة لدى المرء، ما قد يدفعه لاتخاذ قرار بالانفصال، لعدم قدرته على مواصلة العيش مع المشاكل والمآسي كلها التي لا يبدو لها أمل بالانفراج.

«العين بصيرة والإيد قصيرة»

وأشارت الأخصائية الاجتماعية إلى أن لوسائل «التواصل الاجتماعي والفضائيات وما يعرض عبر تلك القنوات، من مظاهر اجتماعية ورفاهية وغيرها من صور ترسم واقعاً متخيلاً لدى المرء، يدفعه في حياته الواقعية لمحاولة الحصول على ما يراه أو تحقيق تلك الخيالات، لكنه يصطدم بالواقع البعيد عن ذلك كله، ومع تردي الواقع الاقتصادي، لن يكون بمقدور الزوجة مثلاً، الحصول على ما تراه في المسلسلات أو الأفلام وغيرها، الأمر الذي يولد مشاكل مع زوجها وبالتالي تنشأ الخلافات بينهما وتتطور، وصولاً لحد الطلاق في بعض الحالات».

عند اجتماع الظروف الاقتصادية السيئة وغيرها من عوامل اجتماعية وعاطفية ومن خسائر بشرية في العائلة والمقربين تتولد الضغوط والانفعالات الشديدة لدى المرء ما قد يدفعه لاتخاذ قرار بالانفصال

انعدام التوعية

وألقت «ديوب» الحمل على الحكومة بمؤسساتها ووزارتها، التي «تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية، وتحديداً من الناحية التوعوية، حيث لم تعمل عبر أي من أجهزتها على ترسيخ وبناء الوعي الاجتماعي والأخلاقي الكافي لدى الشباب عبر تهيئتهم للحياة الزوجية والتعريف بماهيتها، والمسؤوليات المترتبة على الزواج، وكيفية التعامل مع الظروف المختلفة، بغرض الاستمرار، وحماية الأسرة من التفكك».

نسب وأرقام صادمة!

تبدو المنعكسات الاقتصادية والاجتماعية للحرب التي تعيشها البلاد كبيرة، منذ حوالي ست سنوات، فقد قدّرت عدة دراسات أن نسبة البطالة في سورية قاربت الـ53 %، لتشير هذه المعطيات مجدداً إلى سوء الحال الاقتصادي الذي يعانيه المجتمع السوري، وتراجع الدعم الحكومي في كثير من الحالات، فضلاً عن مختلف الأزمات وصعوبات الحصول على ضروريات المعيشة إن توفرت؟ من مياه وغاز وكهرباء ومازوت وغيرها..!

بطالة فهجرة فطلاق

ورغم ذلك كله، لا تزال الحكومة بعيدة في توجهاتها واهتماماتها عن إغاثة المواطن وحمايته، ولم تعمل على منح تعويض حقيقي وكاف لمن خسر عمله، أو منزله، نتيجةً الحرب، فازدادت البطالة بعد أن كانت إحدى أكبر التحديات التي لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من التعامل معها بالطريقة الصحيحة، وعملت عكس ذلك بتكريسها وتعميقها، الأمر الذي أدى في النهاية إلى خسارة البلاد نسبة كبيرة من شبابها نتيجة الهجرة، التي كانت حلاً لبعض العائلات، هرباً وخوفاً من الموت فقراً، أو من التشرد.. لكن السفر كان في أحيان أخرى سبباً للشقاق والخلاف، بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد تعذر لم شمل العائلات في عدة مواقف، ما دفع بالطلاق ليكون خياراً مفروضاً على الزوجين، في حين كان غياب الزوج لفترة طويلة، بغرض تأمين عمل ومردود مادي محفزٍ للمشاكل، إما بسبب شعور الزوجات بالوحدة والعزلة والحاجة لشريك حقيقي في الحياة، أو لأن السفر لبلد مختلف ومقابلة الآخرين فتح المجال أمام بعض المهاجرين أو المهاجرات، للارتباط بأشخاص من البلد المستضيف وهجر عائلاتهم.

المشكلة في التواصل

ولم تكن سنة 2016، الوحيدة التي ظهرت فيها مفرزات الأزمة على العائلة السورية والمجتمع عموماً، فقد كان العام 2015 سباقاً كذلك بمعدلات الطلاق التي شهدها، وبحسب تصريحات للقاضي الشرعي الأول في دمشق «محمود معراوي»، سجلت المحكمة الشرعية في دمشق 7028 حالة طلاق في عام 2015 مقابل 5318 في عام 2010، أي بزيادة قدرها 25 في المئة.

وكانت العوامل الاقتصادية في ذلك العام متصدرة لمسببات الطلاق، تماماً كما هو الحال في 2016، حيث أرجع المعراوي ارتفاع نسبة الطلاق، إلى «أسباب اقتصادية وعدم إمكانية تأمين مسكن مستقل، إذ تضطر العائلة لتقاسم المسكن أو الانتقال للسكن مع الأهل، فضلاً عن عدم قدرة الزوج على إعالة زوجته بعد الأزمة التي أفقدت الكثيرين أعمالهم. ويضاف إلى ذلك، تأثير الهجرة السلبي في العائلات».

وتتيح المادة 109 من قانون الأحوال الشخصية «التفريق للغيبة»، حيث بموجب ذلك يحق للزوجة أن تحصل على طلاقها بعد أن تثبت غياب زوجها لمدة تزيد على السنة بشكل قانوني.

«خارج القانون».. مكاتب وشركات تعمل علناً بـ «المراهنات»!

قد تبدو الحالة طبيعيةً في المقهى، بأن تكون العيون منشدة نحو الشاشة التي تعرض إحدى المباريات، وقد يبدو أيضاً تحمس البعض وامتعاض البعض الآخر من النتيجة، شيئاً طبيعياً بين المهتمين والمشجعين والمتابعين للشأن الرياضي، لكن ذلك قد يخفي وراءه ربحاً أو خسارة لبعض هؤلاء تبلغ الآلاف أو حتى ملايين الليرات.

■ حازم عوض

انتشرت في سورية في الفترة الأخيرة بشكل علني وواضح، مايسمى «مكاتب المراهنات»، وغالباً تكون ضمن مقاهٍ مشهورة، أو مكاتب مستقلة، أو عبرَ وسطاء بالاعتماد على مواقع مختصة عبر الإنترنت أولاً وأخيراً، حيث تقوم بفتح باب الرهان على نتائج أو حيثيات المباريات الرياضية بشتى أنواعها، بمبالغ صغيرة أو كبيرة.

«فيسبوك» للترويج

إحدى الصفحات على «فيسبوك» وتدعى «مراهنات سورية – syrianbetting»، تقوم يومياً بعرض خيارات الرهانات، وشرح كيفية المشاركة و«الباكيج» أو أسعار الرهان وأسماء الفائزين، ويشارك بها الكثيرون، وخاصة من شريحة الشباب والمهمشين.

وتعتمد عملية المشاركة على دفع مبلغ معين من المال لوسطاء، يقومون بدورهم بالتعامل مع «صاحب المكتب»، وهو وسيط لإحدى المواقع العالمية المختصة بالمراهنات، والذي يجني مبالغ خيالية مع سماسرته يومياً، وذلك كله على مرأى ومسمع الجهات المعنية دون تحريك ساكن.

ويعتبر العمل في المراهنات والترويج له ضمن شبكة الإنترنت، وخاصة عبر «فيسبوك» وبشكل علني، من اختصاص فرع مكافحة جرائم المعلومات، بإدارة الأمن الجنائي، إلا أن الصفحة ما زالت تعمل ولا يوجد أي عائق أمامها.

ويؤكد استطلاع «قاسيون»، أن أغلب المشاركين هم من طلاب الجامعات، أو الخريجين، الذين لم يحصلوا على فرصة عمل لائقة أو من المهمشين، وهؤلاء أصيبوا بنوع من الإدمان، سواء ربحوا مرة أو لم يربحوا نهائياً، فهم بالنتيجة أحرار بحجم الأموال التي يراهنون بها، كبيرة كانت أم بسيطة، حسب رأيهم.

فوق القانون!

أغلب المكاتب التي افتتحت في سورية، يديرها أفراد محسوبون على بعض المتنفذين، وهؤلاء قادرون على العمل علناً فوق القانون دون حسيب أو رقيب.. هكذا، وبالعكس، ازداد عملهم خطورة وانتشاراً وعلنية بعدما قامت شركات الاتصالات الخلوي في البلاد، باتباع الأساليب ذاتها في المقامرة والمراهنة.

رغم أن القانون السوري يمنع هذه المراهنات ويعاقب عليها، إلا أن شركتي الاتصالات الخلوي في سورية، وجدت بهذا الأسلوب طريقة إضافية لـدَرّ الأرباح الضخمة نتيجة ازدياد عَدد الشباب المدمنين عليها، ومن يتم استقطابهم عبر أساليب الدعاية والترويج لديها، من بسطاء الناس والمهمشين، وكون هاتين الشركتين أساساً، محسوبةً على المتنفذين في البلاد، فهي لا تخشى القانون، أو هكذا يبدو.

وكما مدراء المكاتب، فإن عملهما علني، حيث ترسل يومياً رسائل للمشتركين تطلب منهم التوقع والمراهنة على نتائج المباريات الرياضية بمبلغ معين، دون أي تدخل من السلطات والأجهزة الرقابية.

وعداك عن المراهنات المباشرة، تقوم هذه الشركات، باستثمار المقامرة عبر أساليب عدة، منها مراسلة المشتركين عبر الـ sms بنصوص مختلفة، منها: «أرسل كلمة «كذا» إلى الرقم «كذا» واربح ذهب بقيمة كذا»، وبحسب العديد ممن اشتركوا بهذه «المسابقات» كما تسميها الشركات، فإن إرسالها أول مرة، يدفع الشركة لإرسال رسائل يومية للمشترك لإقناعه بإرسال المزيد والمزيد من الرسائل المأجورة، عبر اقناعه بأن فرص الربح تزيد بإرسال رسائل أكثر، أو أن الرسالة التي اقتطع ثمنها لم ترسل، ويجب المحاولة أكثر من مرة، وما إلى ذلك من أساليب الاحتيال، بغاية جني أكبر قدر من الأرباح الإضافية على حساب الناس والمشتركين.

ضبط 5 مكاتب فقط!

رغم بدء الظاهرة منذ حوالي 3 سنوات تقريباً عند وجود مباريات كرة قدم هامة، وانتشارها مؤخراً بشكل علني ويومي، على أية رياضة ومباراة هامة أو غير هامة، إلا أن رئيس قسم التزييف والتزوير بوزارة الداخلية وسيم معروف أكد: «ضبط خمسة مكاتب للمراهنة في مقاهي عامة في دمشق»، فقط، علماً أن المكاتب المعروفة علناً جميعها ما زالت تعمل في دمشق واللاذقية.

ويؤكد معروف أن: «عملية المراهنات تعود على بعض الوسطاء بمردود أسبوعي يتجاوز المليوني ليرة إلى ثلاثة ملايين»، حيث تتم العملية عبر وسطاء غالباً، كأن يتصل الشاب بالوسيط، ويطلب منه الرهان على نتيجة معينة بمبلغ معين، ليقوم الوسيط بالاتصال بصاحب المكتب، وحجز الرهان ريثما يتقاضى المبلغ من الزبون، وللمكتب والوسيط حصة معينة، حيث يحصل صاحب المكتب على 20% على الأقل من مبلغ الرهان، في حال الفوز أو الخسارة، إضافة إلى حصة السمسار التي يتقاضاها كعمولة من الزبون.

ثروات هائلة تجمع وتدار خارج القانون!

توسعت الحالة في دمشق واللاذقية بشكل سريع مؤخراً، وباتت تشبه الشبكات المترابطة التي يجني العاملون بها، من مكاتب وسماسرة ووسطاء، عشرات الملايين من الليرات خلال أيام معدودة فقط، مايعني تكديس ثروات هائلة خلال مدة قصيرة، وكلها عبر شبكة تعمل وتدار خارج القانون، وعين الرقابة والمحاسبة، ولا أحد يعلم كيف يعاد ضخها وتبييضها، باعتبار هذه الأنشطة مشبوهة وغير مشروعة، مثلها مثل أي نشاط مالي يعمل بالظل «وبالأسود».

ويرى «معروف» بهذه الرهانات «جرائم في بدايتها ونهايتها، كون أغلب المراهنين هم طلاب جامعيون، يقتطعون من مصروفهم أو أقساط جامعتهم ويراهنون بها، وعند الخسارة قد يضطرون للسرقة أو الاستدانة»، حسب رأيه، مشيراً إلى حالة من الإدمان تصيب هؤلاء.

حسب النص القانوني

بدوره أكد رئيس محكمة صلح الجزاء الخامسة «أحمد زهير بلوق»: أن «قانون العقوبات السوري العام، يعاقب ويمنع المراهنات التي هي نوع من المقامرة والتي انتشرت مؤخراً في مكاتب غير مرخصة»، مشيراً إلى أن «ألعاب الروليت والفرعون والبوكر والألعاب المتفرعة عنها، أو التي تشبهها، هي مقامرة أو مراهنة وهي ممنوعة بحسب القانون السوري».

وتابع: «يعاقب القانون السوري من تولى محلاً للمقامرة أو نظم ألعاب مقامرة ممنوعة في محل عام أو منزل خاص اتخذ لهذه الغاية بالإضافة للموجودين في المكان من إداريين وموظفين، أما بحال عدم معرفة صاحب المكان بحصول مقامرة بشكل سري فإن العقوبة لا تشمله».

عقوبة مشددة

ويعاقب القانون السوري المقامر بغرامة من 2000 ليرة إلى 10 آلاف ليرة، وتتضاعف العقوبة لتصبح 4 آلاف إلى 20 ألف، إن تمت عبر الانترنت، وهو النوع الرائج للمراهنات الحالية.

وتكون العقوبات الشديدة بالحبس من 3 أشهر إلى سنتين لكل من تولى إدارة محل للمقامرة، والصرافين ومعاونيهم والعمال والمستخدمين في المحل، وتجب مصادرة الأشياء التي تنتج عن المقامرة، كالأموال والأشياء التي تستخدم فيها كالأدوات والأثاث، ويمكن للقضاء إغلاق المحل نهائياً، وتكون عقوبة مرتكبي الجرم على شبكة الأنترنت مشددة.

أخطار من الواجب لحظها

واقع الحال يقول: إن هذه العقوبات تبقى ضمن الإطار النظري، وحبيسة كتب القانون، طالما أنها لم تجد طريقها للتطبيق على أصحاب المكاتب، ومن خلفهم، الذين يعملون بشكل علني، كما ولا تطبق على شركات الاتصالات الخليوية أيضاً، بالإضافة إلى غضّ النظر عن الأرباح والثروات التي تجمع وتدار عبر شبكات تعمل بالظل، ما يعني إمكانية توسيع أعمال مثل هذه الأنشطة المشبوهة، ذات الصفة الجرمية حسب القانون، لمجالات ونواحٍ أخرى من الأنشطة الجرمية العاملة بالظل، والتي قد تكون أكثر إجراماً ناحية التوصيف الجرمي، خاصة وأن الأنشطة غير المشروعة غالباً ما تجد طريقها للتشبيك فيما بينها، بما يتماشى مع مصلحتها واستمرار عملها «المقامرة- المخدرات- الدعارة- تهريب الأسلحة- التجارة بالأعضاء-... وغيرها»، وذلك كله على حساب جيوب المواطنين ومستقبلهم ومصلحة الوطن، وربما أمنه بالنتيجة.

غضّ النظر عن الأرباح والثروات التي تجمع وتدار عبر شبكات تعمل بالظل يعني إمكانية توسيع أعمال مثل هذه الأنشطة المشبوهة ذات الصفة الجرمية حسب القانون

يكثر الحديث في الأوساط الاقتصادية، والسياسية، بل وحتى الثقافية والفنية في سورية، عن أن زوال الطبقة الوسطى السورية هو أزمة البلاد الاقتصادية-الاجتماعية التي تستوجب الحل، عبر تحسين معيشتها، أو عبر توسيع التعليم، أو عبر مساندة الدولة، أو غيرها من الحلول..

الطبقة الوسطى..
البحثُ عن «الحُلُم الضائع»!

لكن، ما هي بالفعل الطبقة الوسطى؟! وهل هي فعلاً نسبة 60-80% من السوريين قبل الأزمة؟! وهل «أذابتها» الأزمة، أم أن «ذوبانها» كان موضوعياً في ظل انتعاش النخبة القليلة العليا؟! وما الحل..؟

■ عشتار محمود

لا بد من تحديد الطبقة الوسطى، التي يتم البحث عنها، لإحيائها، والتحديد وفق معيارين، الأول: هو موقع هذه الطبقة في عملية الإنتاج، أي مَلكيتها لوسائل الإنتاج، والثاني، هو: موقعها من توزيع الدخل، أي الحصة التي تعود إليها من الدخل الإجمالي المنتج.

من لا يملكون شيئاً هم الأغلبية!

تختلف التعريفات، ولكن أنضجها، يستند إلى القاعدة الموضوعية في تعريف الطبقة، أي بموقعها من مَلكية وسائل الإنتاج. فهناك من يملك ولا يعمل، وهناك من يعمل لدى المالك، وهناك من يقع بينهما، أي: يملك رأس مال يوظفه، ولكنه في الوقت ذاته يساهم في العمل به بنفسه، ويشغّل الآخرين. وهؤلاء من نسميهم البرجوازية الصغيرة، أو الطبقة المتوسطة في تسميات أخرى. وغالباً ما يكون رأس مال هؤلاء صغيراً، وكذلك حجم منشآتهم، أو ملكياتهم.

وعملياً الفلاحون في سورية هم شريحة البرجوازية الصغيرة الأكبر، ويليهم الحرفيون أصحاب الورش الصناعية الصغيرة، التي تضم أقل من 9 عمال، ومن ثم شريحة واسعة من أصحاب الأعمال الخدمية الصغيرة، سواء في التجارة أو الخدمات المتنوعة ومجموع المهن التي يملك صاحبها عدته ومكان عمله، و«شغيلته»، ويقوم بأعماله بنفسه، مساهماً في إنتاج دخله، حتى لو كان هذا طبيباً..

وكل ما هو عكس ذلك، لا يصنف في عداد طبقة البرجوازية الصغيرة، بل هو عملياً إما صاحب أجر، أي يعمل لدى الآخرين، سواء كان من أهم المهندسين العاملين في الشركات الكبرى، أو كان عاملاً صناعياً، أو زراعياً أو غيرها. وإما أن يكون صاحب عمل يحصل على الربح من ملكية منشأته ومن تشغيل الآخرين لإنتاج دخلها.

وبناءً على مفهوم الطبقة من موقع ملكيتها لوسائل الإنتاج، فإن الإحصاءات السورية كانت تصنف في عام 2010 قوى العمل وفق التالي: صاحب عمل- يعمل لحسابه- يعمل بأجر.

هذا التصنيف في عام 2010 كان يقول: بأن تعداد المشتغلين ممن يعملون لحسابهم في سورية، أي من الطبقة المتوسطة هو: 1,4 مليون شخص وبنسبة 29% من مجموع المشتغلين. بينما العاملون بأجر، أي الطبقة العاملة السورية تعدادها مع العاطلين عن العمل: 3,6 مليون، وبنسبة 73% من المشتغلين، بينما أصحاب الأعمال نسبتهم 4% من المشتغلين. أما إذا ما أخذنا نسبة وسطي الأسرة والإعالة في سورية البالغ 4 إلى واحد تقريباً في عام 2010، فإن تعداد العاملين بأجر وأسرهم في سورية، يبلغ قرابة 18 مليون، ونسبة: 83% تقريباً من سكان سورية في عام 2010. أي أن العاملين بأجر هم الغالبية في سورية، كما في كل دولة عبر العالم.

من لا ينفقون حاجاتهم الضرورية هم الأغلبية!

وينشأ التباس في تعريف الطبقة الوسطى، حيث لا يتم اعتماد التصنيف الطبقي السابق، بل يتم استخدام تصنيف آخر، بناء على الإنفاق، أي على الحصة الموزعة من الدخل، لتنقسم هنا شرائح المجتمع إلى فئات بحسب حجم الدخل الموزع لها، والذي يتحدد بالتأكيد على أساس ملكيتها لوسائل الإنتاج، ولكن هذا ليس المحدد الوحيد، حيث تساهم عوامل عديدة في زيادة التوزيع للبعض دوناً عن الآخرين، ومن أهم العوامل هو: دور الدولة على سبيل المثال.

وبناءً على هذا يميل البعض للقول: أن الطبقة الوسطى في سورية كانت تشكل نسبة بين 60-80% من السوريين قبل الأزمة! فما هو مستوى الدخل الذي نستطيع القول بأنه يؤمن مستوى حياة متوسطة للأسرة؟! لنقول بأن هذه الأسرة «مستورة» ودخلها متوسط، وأن أسرة أخرى فقيرة. غالباً ما يعتمد خط الفقر الدولي لهذه المسألة.. ولكن الاعتماد على ضرورات المعيشة السورية المحسوبة محلياً، قد يكون أدق في تحديد وضع الأسرة المعاشي الفعلي!

فبحسب البيانات الرسمية، والمسح الشامل لدخل ونفقات الأسرة في عام 2009، فإن حاجة الإنفاق الوسطي الشهري للأسرة السورية تبلغ: 30 ألف ليرة كوسطي في سورية كلها، لتستطيع الأسرة أن تؤمن حاجات معيشتها الأساسية المصنفة 8 حاجات.

ونستطيع القول: أن كل أسرة كانت تنفق ما هو أقل من 30 ألف ليرة شهرياً، لم تكن متوسطة الحال، بل كانت تحصل على ما يسد حاجاتها فقط، ولا يكفي لتوسيع الإنفاق إلى مجالات التطور والتنمية الأخرى.

ووفق بيانات توزع الأسر على فئات الإنفاق الشهري، يتبين بأن نسبة 64% تقريباً من الأسر السورية تنفق أقل من 30 ألف ليرة شهرياً، وبالتالي فإن هؤلاء بمجموعهم ليسوا طبقة وسطى، وإلا فما الذي نستطيع أن نسميه الفقر العام، إن لم يكن محدداً على أساس العيش على حافة تأمين الحاجات الضرورية؟!

وعموماً، الغالبية العظمى من أصحاب الأجر، أي نسبة 83% من السكان تقريباً، الذين كان دخلهم الوسطي 11 ألف ليرة قبل الأزمة، لم يكونوا في عداد الطبقة المتوسطة، لأنهم لا يحصلون إلا على أجر يعادل ثلث الحاجة الضرورية!..

أي أن فقراء الحال والدخل، وليسو متوسطيه هم الغالبية أيضاً وفق مقياس الإنفاق والحصة من الدخل!

الطبقة الوسطى السورية لم تنتظر الأزمة لتضمحل! بل كانت متلاشية على عتبات عام 2010، عندما تراجعت قدرات أصحاب الأعمال الصغيرة سواء المزارعين، أو الحرفيين وأصحاب الورش على مواجهة مد السوق العالمية، الذي شُرّعت له الأبواب تماماً خلال العقد السابق للأزمة، وعندما أطلق العنان لقوى السوق الكبرى، على ابتلاع صغار الأعمال وجمع الغلة من حصتهم في الناتج السوري السنوي، بعد أن أصبح أغنى 15% في سورية ينفقون، أي، يملكون عملياً ما يقارب 80% من الناتج.. أما لمن يصنف الطبقة الوسطى كخليط من متوسطي الحال أياً كان موقعهم الطبقي عمالاً أم أصحاب أعمال وخدمات، فإن الطبقة الوسطى بهذا المفهوم أيضاً كانت متلاشية، لأن قرابة 83% من السوريين أصحاب الأجور كانوا يستهلكون أقل من حاجاتهم الضرورية.

في سورية كما في غيرها يزداد الاستقطاب الاقتصادي، وتتمركز الثروة، وبالتالي الدخل لدى القلة القليلة، كلما توسعت قدرات السوق، وزادت حريتها، وسلطتها المطلقة. لأن قوانين السوق كما يعلم الاقتصاديين كلهم، تؤدي بالضرورة إلى ابتلاع الكبير للصغير، واستلاب المزيد والمزيد من الدخل والتنمية لصالح نخبة المالكين.. لذلك فإن من يريد أن يحيي قدرات السوريين، عليه أن ينادي لا بإحياء الطبقة الوسطى وحدها، بل بضرورة إعادة توزيع الثروة لصالح الأجور أولاً، لأن أصحاب الأجر هم الأغلبية، وتحديداً بعد أن أفقدت الأزمة والسياسات الاقتصادية أصحاب الأعمال الصغيرة والمزارعين، منشآتهم وقدرتهم على الاستمرار في مواجهة ربح أمراء الحرب، وأن ينادي ثانياً: بإيقاف الآلية التي تؤدي إلى انتقال الثروة والدخل إلى الأقوى اقتصادياً، أي أن يبحث عن طرق لجم قوانين السوق، والتحكم بها، وهذا لا يكون إلا بتغييرات في الأوزان الاقتصادية، عبر سلسلة إجراءات، ولكن في جوهرها، إعطاء من لا يملكون وسائل إنتاج، حقهم في الثروة الاجتماعية عبر الملكية العامة، أي، عبر دور جهاز الدولة الاقتصادي، ولكن المحمي بدفاع الأغلبية، السياسي الديمقراطي عن حقهم العام، ومنع استلابه كما جرى ويجري الآن..

توزيع الثروة، والتحكم بالسوق، وتفعيل دور جهاز الدولة الاقتصادي للمصلحة العامة، نقاط رئيسة، كفيلة بجعل السوريين كلهم ينتقلون سوياً إلى جني ثمرة حقهم في عملهم وموارد بلادهم، دون تمييز بين طبقة وسطى وأخرى أدنى منها عليها باللحاق!..

أصدرت وزارة الكهرباء القرار 1760 بتاريخ 28-12-2016، في تعديل وتصحيح على قرار التعرفة الأخير، والتصحيح في مفهوم الحكومة هو الرفع، حيث تم رفع التعرفات الكهربائية جميعها، باستثناء الاستهلاك المنزلي. القرار الذي لم ينشر رسمياً بعد حصلت قاسيون على نصه، وسنناقش الأرقام، لنحاول الإجابة عن تساؤل محق: ما الذي يريده مُصْدرو قرارات من هذا النوع؟!

الكهرباء «تتوصّى» بصغار المنتجين.. وترفع تعرفتهم 76%!

يأتي الرفع المرتقب في بداية عام 2017، وبعد عام تقريباً على رفع أسعار الكهرباء الشامل، الصادر بالقرار رقم 349 بتاريخ 2016/1/6. فالحكومة للعام الثاني على التوالي، تفتتح العام الجديد، بقرار يمس قطاع الكهرباء ويرفع أسعارها.

■ محرر الشؤون الاقتصادية

ارتفعت التعرفة الكهربائية للقطاعات المختلفة، وبشكل تمييزي، وجرت تعديلات جديدة على طرق التصنيف، وسنبدأ أولاً بالارتفاعات في الأسعار، ثم سنتجه لتوضيح التغير في التصنيفات.

من المستهدف بالرفع؟!

وفق نص القرار، ارتفعت التعرفة الكهربائية للمكلفين الصناعيين والتجاريين والزراعيين، والخدميين جميعهم، وعلى التوترات المرتفعة والمنخفضة، حيث سينال الكل حصة من الرفع، ولكن البعض سينال «حصة الأسد» وكأن القرار مفصّل لهؤلاء!

ويمكن أن نضع وفق نسب الارتفاع في التعرفة، التمايزات الثلاث الرئيسة:

سترتفع التعرفة بنسبة 15%– 16,6% لكل من مؤسسات القطاع العام الصناعي على التوتر 230 فولت، وللمشتركين على التوتر 66 ك.ف وعلى التوتر 20 ك.ف، وللأغراض الصناعية والتجارية ومضخات المياه على التوتر بين 20–0,4 ك.ف، وكذلك للأغراض الزراعية والتجارية على التوتر 0,4 ك.ف.

20%: سترتفع التعرفة بنسبة 20% للمشتركين الزراعيين على التوتر 0,4– 20 فولت.

76%: سترتفع التعرفة بأعلى نسبة 76% للمشتركين الصناعيين والحرفيين على التوتر 0,4، لتصبح: 33,5 ليرة للكيلو، بعد أن كانت 19 ليرة للكيلو.

مختلف المشتركين الصناعيين والزراعيين والتجاريين، وعلى مختلف التوترات ستنالهم حصة من الرفع بين 15–16,6%، مع رفع أعلى للمشتركين الزراعيين بنسبة 20%، ولكن نسبة الارتفاع الأكبر هي للشريحة المستهدفة من الرفع، وهي: الورش الصناعية والحرفية التي تشترك على التوتر المنخفض: 0,4 ك.ف، وهؤلاء سترتفع تكلفة الكهرباء عليهم بنسبة: 76%، وهي نسبة ارتفاع قياسية خلال فترة سنة، وتزيد من هشاشة وقدرة هؤلاء على مواجهة ارتفاع تكلفة الإنتاج.

من استثني من الارتفاع؟!

عملياً شريحتان لم يتم لهما، رفع التعرفة الكهربائية للمشتركين فيها حتى الآن، ووفق البيانات المسربة من القرار، وهما، أولاً: القطاع الخاص المستهلك على التوتر المرتفع 230 ك.ف، حيث أن هؤلاء لا تعلن التعرفة المخصصة لهم، بل تتم بالاتفاق ووفق قرارات الجهات المختصة العليا، كما يذكر مضمون القرار الحالي، والسابق للرفع: «تحدد تعرفة مبيع الكيلو واط، حسب فترات الاستجرار، والعوامل الأخرى التي تضمنتها عقود التزويد بالطاقة الكهربائية، ومقاولات الاشتراك التي يتم إبرامها مع المشتركين على التوتر 230 ك.ف، وتبعاً لنوع الصناعة أو الاستثمار والاستطاعة التعاقدية، وحسبما توافق عليه أو توصي به الجهات الوصائية العليا». فلماذا لا يحق للسوريين أن يعرفوا ما الذي يدفعه، كبار المستهليكن الكهربائيين؟! وهل يعطى هؤلاء إعفاءات كهربائية، وتخفيضات؟ ألا نستطيع التساؤل ما حجم مسؤولية هؤلاء في الفرق بين تكاليف إنتاج الكهرباء ونسبة التحصيل المنخفضة، أو ما يسمى الفاقد الكهربائي؟!

بالإضافة إلى هؤلاء، فإن شرائح الاستهلاك المنزلي، لم ترتفع تعرفة كهربائها وفق القرار المنشور نصه، وهذه الشرائح لا تصلها الكهرباء إلا بمعدل 8 ساعات يومياً، في أحسن وأكثر موجات التقنين انتظاماً، قد نالت حصة جيدة من الرفع في العام الماضي، عندما ارتفعت التعرفة بنسبة 300%.

المساواة بين المنتجين وغير المنتجين!

وفق نص القرار، فإن التغيير في التصنيفات طال المشتركين الأكثر استهدافاً، أي الصناعيين والحرفيين على التوتر المنخفض 0,4 ك.ف، الذين ارتفعت نسبة التعرفة لهم بمقدار 76% تقريباً. فهؤلاء كانوا في التعرفات السابقة، منفصلين عن المشتركين التجاريين على التوتر ذاته، بينما تم دمجهم مع التعرفة التجارية، وفق القرار الجديد. أي عملياً أصبحت فاتورة الكهرباء التي يدفعها المشترك الصناعي والحرفي، متطابقة مع فاتورة الكهرباء التي يدفعها التاجر. والفرق كبير بين هؤلاء وأولئك. حيث أن القطاع التجاري، يتمتع بمرونة أعلى للتعامل مع ارتفاعات تكاليفه، بينما ارتفاع تكاليف الإنتاج للورش الصناعية والحرفية الصغيرة، وتحديداً في كلفة الكهرباء وبهذه النسبة المرتفعة، سيؤدي عملياً إلى تقليص إمكانيات هؤلاء على الإنتاج، وسيرون جدوى أكبر في التحول إلى موزعين للمنتجات المستوردة، أو لمنشآت الصناعيين الكبار أصحاب المرونة الأعلى والإنتاج الأكبر. أي أن توحيد التعرفة للصناعيين والحرفيين الصغار، وللتجار، يعني عملياً إزالة آخر حوافز هؤلاء للاستمرار بنشاطهم الاقتصادي الصناعي، أي إنتاج المنتجات محلياً، ليتحولوا إلى توزيع ما يستورده الآخرون وبيع منتجاتهم.

وينبغي التذكير بأن القرار الماضي، تضمن إلغاءً لكثير من شرائح الاستهلاك المنخفض، ودمجها مع الشرائح المتوسطة، في الاستهلاك المنزلي، وكذلك في الاستهلاك الصناعي والتجاري والزراعي، أي، عملياً تم إلغاء الحوافز التي تدفع المستهليكن لتخفيض استهلاكهم، ليحصلوا على تعرفة منخفضة إذا ما استهلكوا أقل، وعملياً أصبح من يستهلك 400 كيلوواط ساعي، كمن يستهلك 600 كيلو واط ساعي في الاستهلاك المنزلي، أي أزيل الدعم الأوسع عن الشرائح الأقل استهلاكاً.

عداك عن الرفع العام لتعرفة الكهرباء وإنهاء دعمها، هناك عملية دمج ومساواة غير عادلة بين كبار المستهلكين وصغارهم، وبين المنتجين وغير المنتجين، مع تمييز واضح وصريح لكبار المستهلكين في القطاع الخاص الذين تتحدد تعرفتهم «من راسهم لراس» الجهات العليا المختصة.

من مفارقات السياسة الاقتصادية أن رفع الكهرباء يستهدف المشروعات الصناعية الصغيرة بنسبة 76%

أسئلة تجيب عن نفسها..

يمكن أن نطرح أسئلة مشروعة على مُصْدري قرارات من هذا النوع، ويمكن أيضاً أن نعفيهم من الجواب الصريح الصعب ونجاوب بأنفسنا..

لماذا رفع تكاليف الكهرباء، طالما أنها تؤدي إلى ارتفاع مباشر في المستوى العام للأسعار، وفي إمكانيات الإنتاج؟

لماذا رفع التعرفة للصناعيين والحرفيين على التوتر المنخفض بنسبة 76% وبشكل استثنائي بينما مجمل التعرفات الأخرى ارتفعت بنسبة بين 15– 20%؟

لماذا تبقى تعرفة المشتركين الكبار من المستثمرين في القطاع الخاص، على التوتر 230 ك.ف، «تعرفة سرية» أو غير معلنة ومعتمدة على قرارات وتوافقات الجهات العليا المختصة مع كبار المشتركين، وأكثرهم استهلاكاً؟

لماذا يتم دمج الشرائح، وإزالة التمايزات ليتساوى صغار المستهلكين مع الاستهلاك الوسطي، وليتساوى المشتركون الصناعيون ومنتجو المواد، مع المشتركين التجاريين بائعي المنتجات؟! أي لماذا تلغى التمايزات بين الأغنى والأفقر من جهة، وبين المنتجين وغير المنتجين من جهة أخرى؟!

بعض الأسئلة تجيب عن نفسها، وتجيب نتائجها عنها، فارتفاع الأسعار، وتهميش صغار المنتجين والإنتاج، وتمييز «الكبار» ومحاباتهم، وتحويل الكهرباء لقطاع رابح، جميعها نتائج لسياسات من هذا النوع، وجميعها في مصلحة «جماعة الربح الكبير»، وفي عكس المصلحة العامة للسوريين وبلادهم.

«تحمّل البرد».. يوفر 200 مليار ليرة على الحكومة!

خطط مجلس الوزراء، ووزارة النفط لاستهلاك مازوت التدفئة لموسم الشتاء الحالي، بمعدل 400 لتر لكل أسرة سورية، أي لحوالي 3,2 مليون أسرة إذا اعتبرنا أن عدد السوريين في المناطق الآمنة هو حوالي 16 مليون، كما تشير التقارير الدولية، أي خططت بمعدل يقارب: 1,28 مليار لتر لمازوت التدفئة.

ولكن يتبين مع اقتراب بداية شهر كانون الثاني، ومنذ الشهر الخامس في عام 2016، أن السوريين وفروا على الحكومة أكثر من 1,1 مليار لتر، وأكثر من 200 مليار ليرة، ولم يستهلكوا إلا ما يقارب 170 مليون لتر من المازوت، وبدقة أكثر 169 مليون لتر وفق ما نشرته الصحف المحلية عن تقارير لوزارة النفط، حول كميات مازوت التدفئة الموزعة خلال الفترة بين نهاية آب والشهر الحالي.

وقد وُزعت هذه الكميات على حوالي 1,3 مليون أسرة، أي أن كل أسرة استهلكت وسطياً حوالي 130 لتر مازوت للتدفئة، بينما لم تحصل الأسر في بعض المحافظات إلا على 20 لتر فقط، كما في طرطوس واللاذقية، وعلى 50 لتر كما في السويداء، وغيرها..

بشكل عام 1,3 مليون أسرة حصلت على مازوت حكومي بكميات متباينة، بينما أكثر من 1,9 مليون أسرة، بحثت عن طرق أخرى للتدفئة، ومصادر سوداء للوصول إلى المازوت الحكومي..

وهكذا الحكومة ترفع الأسعار، السوريون يقلصون استهلاكهم للحاجات الأساسية كالدفء! الحكومة تقلص المشتريات وتوفر مليارات، السوق تحصل على نسبة هامة من مازوت التدفئة. وتكون النتيجة الناس تبرد، والبعض يغنم، والدولة لا تؤدي مهامها.

المضارب السوري.. الأوفر حظاً

«بتاريخ 14-5-2016 وصل سعر صرف الدولار إلى 648 ليرة مقابل الدولار، وحتى نصف حزيران 2016، تحسن سعر الصرف بنسبة 39% وكان هذا بفعل التدخل الإيجابي لمصرف سورية المركزي، بتكلفة تقارب 200 مليون دولار»

هذا ما صرحت به سحر ردیني، رئيس قسم المكتب الأوسط في مديرية العمليات المصرفية في بنك سورية المركزي، وذلك في ندوة الأربعاء التجاري للأسبوع الفائت.

فهل هناك من هو «أكثر حظاً» من مضارب سوري كبير يملك دولاراً باعه بسعر يقارب الـ 620، واشترى من مليونات الدولارات الحكومية بسعر انخفض إلى قرابة الأربعمائة في حينها.. وعاد إلى مواقعه بأرباح كبيرة من صغار المضاربين، وبدولارات حكومية جديدة، بيعت خصيصاً لأمثاله. وهل هناك ما هو أسوأ من سياسة نقدية في الحرب، تقتصر على استخدام ملايين القطع الأجنبي «كلاعب في سوق المضاربة»؟!

«السورية للتجارة».. «تاجر عِملاق»!

ستندمج ثلاث مؤسسات عامة من مؤسسات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في مؤسسة واحدة، واسمها: «المؤسسة السورية للتجارة»، ستضم هذه المؤسسة كلاً من: المؤسسة الاستهلاكية، والخزن والتسويق، وسندس، وذلك وفق المرسوم التشريعي رقم «6» لعام 2017.

وستصبح «مؤسسة عملاقة» وفق تعبير الوزير، لها أكثر من 1500 صالةً، ولكن سيتم تحريرها من قيود المؤسسات، وتمارس نشاطها كأي تاجر في السوق، وتستطيع القيام بعمليات الاستيراد والتصدير بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد، وتُحاسَبُ نهاية العام على نتائج أعمالها.

لكن هل هذا ما كان ينقص جهاز الدولة، ليساهم بدوره في التجارة الداخلية، ويخفض الأسعار، «وينافس إيجاباً»؟ ليستطيع الوزير أن يحقق ما قاله سابقاً وسط حماسة وزير جديد، بأنه «سيخفض الأسعار بنسبة 60%»؟! هل كان انفصال المؤسسات، ونقص المرونة في العمل هو المشكلة؟ هل كانت الجهات الحكومية ممنوعةً من الاستيراد لصالحها، وكان من الصعب إيجاد طريق إلى ذلك، وقد فتح هذا الطريق الآن؟!

قد تكون التفاصيل الإدارية والقانونية طريقاً لعرقلة عمل الجهات العامة ومؤسسات الدولة، وبالتالي إزالة بعض العراقيل وإجراء تغييرات إدارية قد يساهم بحل مشكلة ما..ولكن من أين تأتي العرقلة الفعلية؟!

إن وزارة التجارة الداخلية، توضع لها أهداف محدودة: «التنافس الإيجابي»، وهذا أقصى ما تستطيعه السياسة الاقتصادية الليبرالية، التي تطبق على نفس السوريين، وتسير حكوماتهم. فتوسع مساهمة «السورية للتجارة» في طرح البضائع في السوق، لن يغير من واقع الأمر شيئاً، لأن مشكلة ارتفاع الأسعار، ليست في نقص البضائع.. ولا يمكن أن تنخفض الأسعار، إلا إذا كانت نسبة المعروض الحكومي من السلع نسبة احتكارية، أي تتجاوز الـ 30% من السوق، وتباع بسعر مخفّض، أي: أن تكون السلع مدعومةً، أو بسعر قريب من التكلفة..

وطالما أن أهم بنود مرسوم الدمج، هو: معاملة المؤسسة الجديدة كتاجر، فإنها إن نجحت ستنجح كتاجر جيد، يساهم في الحصول على ربح من أجور السوريين، وإن فشلت فإنها ستوسع من عمليات بيع واستثمار أصولها عبر المستثمرين، وبكلتا الحالتين لن ينال السوريون تغييراً يذكرُ، ولن يتحقق حلم الوزير بخفض الأسعار بنسبة 60%!

1,9

مليون أسرة

حصلت 1.3 مليون أسرة سورية على مازوت التدفئة الحكومي، بينما أكثر من1,9 مليون أسرة في المناطق الآمنة بحثت عن طرق ومصادر أخرى.

1,6

مليار ليتر

باعت الحكومة 130 مليون لتر مازوت تدفئة، بينما كانت النية على أساس 400 ليرت لكل الأسرة بيع ما يقارب 1,28 مليار لتر تقريباً، وتم توفير 1,1مليار لتر

تكثر الدراسات التي تحاول أن توضح حجم التفاوت في توزيع الثروة في الولايات المتحدة الأميركية، بعد أن تحول موضوع التفاوت المذكور إلى واحدة من أهم القضايا، التي لم يعد أحد من الاقتصاديين قادراً على تجاهلها، أو فصل ارتباطها العميق بالأزمة الاقتصادية العالمية، وبالركود السائد في النمو العالمي اليوم.

كيف ينقسم الأمريكيون «بقوة» الدخل والثروة؟!

إن الثروة في أميركا المتراجعة اليوم، لا تقسم فقط بين الأغنياء والفقراء، ولكنها أيضاً تقسم النخبة الحاكمة والمالكة إلى شرائح وأقسام.

■ قاسيون

في تقرير صادر عن جامعة كاليفورنيا، في كانون الأول – 2016، درس مجموعة من الأكاديميين بيانات جديدةً موسعةً، لتوزيع الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية. خلال الفترة بين 1970–2014، أي خلال نصف قرن مضى، حيث صنفت الدراسة، تغيرات الدخل لدى أغنى 1% في الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل أفقر 50% من الأمريكيين، والشرائح بينهما، ليتبين أن انعكاساً كاملاً قد حصل.

حيث أن حصة أغنى واحد بالمئة، أي حوالي: 3 مليون شخص، قد ارتفعت من 12% في عام 1970 ووصلت إلى 20% في عام 2014، أي حوالي: 3،6 تريليون دولار، أي3600 مليار دولار في عام 2016.

بينما بالمقابل انخفضت حصة الـ 50% الأفقر أي حوالي: 160 مليون شخص، من 20% من الناتج الإجمالي الأمريكي، في عام 1970، وصولاً إلى 12% في عام 2014، أي حوالي: 2،1 تريليون دولار. بوسطي سنوي: 13 ألف دولار، وأقل من 1100 دولار شهرياً.

الـ 9% التالية من المدراء والفنيين

ركزت الدراسة على ثاني أغنى شريحة في الولايات المتحدة، الـ 9% الأغنى بعد الـ 1%، وحوالي: 29 مليون شخص، ارتفعت دخولهم أيضاً خلال الفترة المدروسة: من 23% من الدخل، إلى قرابة 28% من الدخل تقريباً، أي حوالي: 5 تريليون دولار.

وهذه الشريحة تصنف من يملكون ثروة صافية بين 1–8 مليون دولار، ويحصلون على دخل شهري بين 155 ألف دولار، وصولاً إلى 430 ألف دولار. وهي مكونة من مدراء الأعمال، ومن المدراء التنفيذيين، والأكاديميين، والمحامين الناجحين، والاختصاصيين وغيرهم، وهؤلاء وضعهم الاجتماعي المتميز، مرتبط بمواقعهم المتميزة في قطاع الأعمال. ورغم أن حصة هؤلاء من الدخل في تزايد خلال هذه الفترة بنسبة تقارب 3%، إلا أن حصتهم من الثروة الصافية قد تراجعت خلال قرابة النصف قرن المدروسة، من 42،5% في عام 1970، وصولاً إلى 34،9%.

وهذه الخسارة في حصتهم من الثروة الصافية، قابلتها زيادةٌ في ثروة الـ 1% الأغنى من 22،5% وصولاً إلى 37،2%.

40% من الدخل المتوسط تراجع

40 % من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، أي حوالي 129 مليون شخص، في موقع أعلى نسبياً من الـ 50% الأفقر، حيث أن هؤلاء كانوا يحصلون على 47% من الدخل السنوي في عام 1970 وتراجعوا إلى نسبة 40% تقريباً في عام 2014. وحوالي: 7،2 تريليون دولار، بدخل سنوي وسطي لكل فرد من هذه الشريحة حوالي: 55 ألف دولار، وشهرياً: 4651 دولار.

داخل الـ 1%: أغنى 400 شخص

تبلغ الثروة الصافية لأغنى 400 شخص في الولايات المتحدة حوالي 2،4 تريليون دولار، أي 2400 مليار دولار، وبين هؤلاء تفاوتات في الحصص والقطاعات ومصدر الثراء.

حيث أن أغنى 6 أشخاص في الولايات المتحدة وفق تقديرات فوربس الأخيرة، هم من الأثرياء الجدد، أو من يقال عنهم بأنهم «صنعوها أنفسهم بأنفسهم» بثروة إجمالية تقارب 310 مليار دولار، وأغلبهم من المؤسسين والمدراء التنفيذيين والمشاركين الرئيسيين في شركات حديثة، وفي مقدمتها التكنولوجية: مثل مايكروسوفت، وفيس بوك، وأمازون وغيرها.. حيث أن الثروات من قطاع التكنولوجيا تبلغ نسبة 24% من صافي الثروة لأغنى 400 شخص في الولايات المتحدة.

كما تشير بيانات فوربس لعام 2016 بأن من تسميهم: «صانعي ثرواتهم»، يملكون ثروةً تبلغ: 1،6 تريليون دولار، أي نسبة 66% من صافي ثروة أغنى 400 شخص في أمريكا، أغلبها في التكنولوجيا، والمال والاستثمار.

وتبلغ الثروات الفردية لأغنى 25 ملياردير في الولايات المتحدة حوالي: 531 مليار دولار، وحوالي 22% بينما ثروات عائلات المالكين الكبرى القديمة في الولايات المتحدة، والتي يعود ثراء بعضها إلى عام 1800تقريباً، فتبلغ مجتمعة ما يقارب 722 مليار دولار لأغنى 25 عائلة، وحوالي 30% من الثروة الصافية لأغنى 400 شخص في الولايات المتحدة.

أغنى 6 أشخاص في الولايات المتحدة هم من الأثرياء الجدد أو من يقال عنهم بأنهم «صنعوها أنفسهم بأنفسهم» بثروة إجمالية تقارب 310 مليار دولار

هل «ينتفض» أثرياء أميركا الجدد؟!

يتضح اليوم مع تراجع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعمق الأزمة الرأسمالية، بأن التباين عميق بين النخب الحاكمة وأصحاب الثروات، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة من أكثر دول العالم، التي تنشر بياناتها بدورية، إلا أنها قد تكون من أكثر المعلومات التي لا يمكن الركون إليها تماماً، فعلى سبيل المثال: لا يظهر قطاع السلاح ضمن القطاعات التي تدر الربح والثروة في الولايات المتحدة، في المجمع الصناعي العسكري المنشأ منذ الثلاثينيات، ويضم أكثر من 200 شركة صناعية، ولا تظهر أرباح المساهمين في البنك الفيدرالي الأمريكي، وحائزي عوائد من طباعة الدولار وبيعه عالمياً، كعملة تبادل دولي، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن يظهر أن مصادر الثروة المتزايدة والدخل في الولايات المتحدة الأميركية، والدخل، تتوظف اليوم بالدرجة الأولى، في القطاعات التي تنعشها سوق المال العالمية، مثل التكنولوجيا، بأسهمها المرتفعة منذ التسعينيات، ومثل: المال والاستثمار المالي. ولا تزال توظف الأموال بدرجة كبيرة، في القطاعات المعتمدة على الاستهلاك الترفي والفائض، مثل الأزياء ومبيعات التجزئة والطعام والشراب، وقد يكون هؤلاء المشاركون بتوظيف الثروات بداية، والحائزون على حصص هامة لاحقاً في تناقض اليوم، مع «عتاة أصحاب الثروة الأمريكية» الذين نقلوا نفوذهم إلى قطاعات السلاح والمال، إلى القطاعات المرتبطة بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً، بينما يرى الآخرون من «الأثرياء الجدد»، بأن تأمين استقرار أسواق المال الأمريكية والعالمية، وتعزيز استهلاك الأمريكيين، وجعل «أميركا عظيمة ثانية»، وتخفيض ضرائب الأثرياء، كما يقول برنامج ترامب، هو ما يلزم لأمريكا متراجعة، يجب أن تعترف بأن إمكانية الهيمنة بقطاعي السلاح والمال، هي إمكانية مؤقتة في ظرف الأزمة الاقتصادية العالمية، وتغير ميزان القوى الدولي بشكل لا رجوع عنه.

تغيرات توزيع الدخل السنوي
للشريحتين الأعلى والأدنى في الولايات المتحدة الأمريكية- %

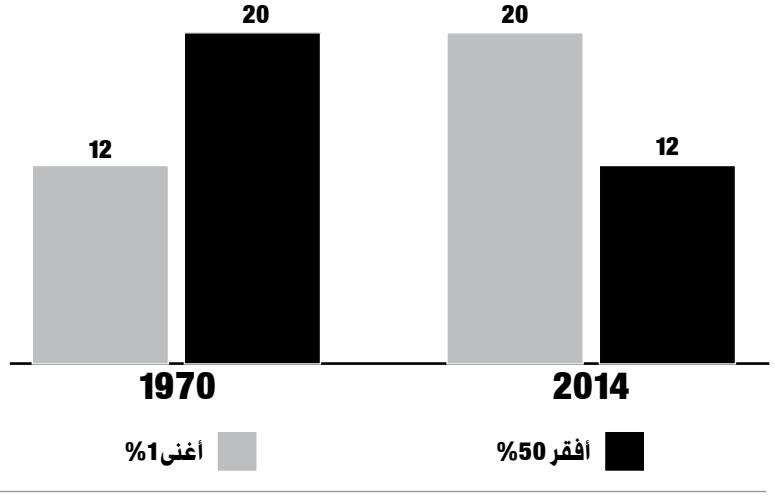

من أين تأتي ثروة أغنى 400 شخص في الولايات المتحدة لعام 2016 ؟!

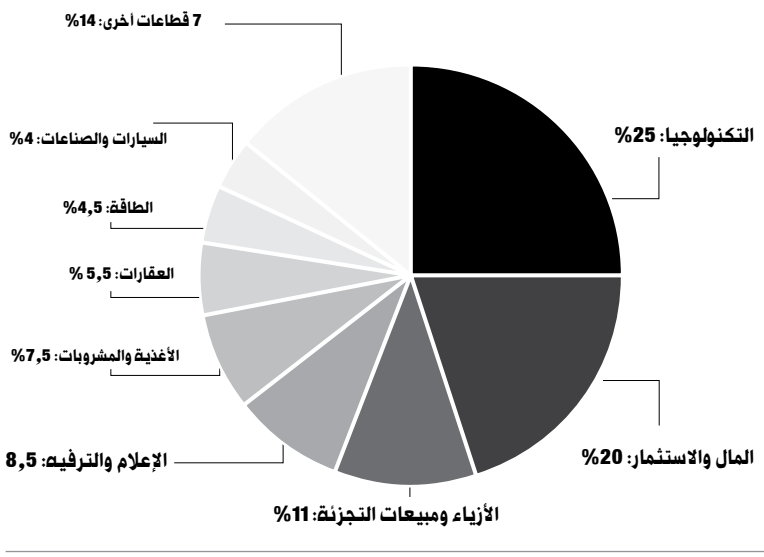

استخدام فطور ماء الجفت في معالجة الجفت حيوياً

تحت عنوان عزل واختيار أفضل العزلات الفطرية من ماء الجفت الطازج لاستخدامها في المعالجة الحيوية. قدم كلّ من الدكتورة أميمة ناصر، والدكتور حسين جنيدي، وكرم موسى بحثهم في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، في سلسلة العلوم الأساسية.

تعد صناعة زيت الزيتون إحدى دعائم الاقتصاد في بلدان البحر الأبيض المتوسط، وهذا يترتب عليه تأثيرات بيئية سلبية مهمة، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وذلك بسبب الكميات الكبيرة من المخلفات السائلة، الصادرة عنها حيث ينتج فصلياً نحو «6X106 m3» من المنتجات الثانوية السائلة لمعاصر الزيتون أو ما يسمى ماء الجفت، بين شهري أيلول وكانون الأول سنوياً في أنحاء العالم كلها، وأن ما يقارب نحو % 98 من الإنتاج العالمي لزيت الزيتون يتم إنتاجه في بلدان حوض البحر المتوسط .

يتميز ماء الجفت بمجموعة من الصفات، أهمها: درجة الحموضة التي تتراوح بين 4,6 و5,7 وبوجود نسبة عالية من الحمولات العضوية، وتحديداً الاحتياج الكيميائي للأكسجين، تتراوح قيمته بين 45–220 l/gO2 بالإضافة إلى الفينولات الكمّية، والتي يتراوح تركيزها بين 0,5–24 g/l التي لها التأثير الأكبر في تثبيط نمو الأحياء الدقيقة .

شيدت المعالجات الحيوية للنفايات السائلة العديد من التطبيقات، في أنحاء العالم كلها ، وذلك بوصفها صديقة للبيئة. يمكن الاعتماد عليها، وفي كثير من الحالات تقابل تكلفة المعالجة. وفي العديد من هذه الدراسات التي تناولت معالجة ماء الجفت حيوياً، تم فيها استخدام الفطور، ولاسيّما الفطريات الدعامية والناقصة، والعديد من الخمائر.

ومن ثمّ ، يجب الاهتمام باختيار الكائن الحي الدقيق الذي سيوظف في عملية المعالجة، وما مدى تكيّفه مع ماءالجفت. كما يجب أن تكوف عملية المعالجة فعالةً، من خلال إدخال صيغة اقتصادية سهلة على أنظمة المعالجة

المصغرة. وهذا يؤكد أن المعالجة الحيوية، خاصة بماء الجفت، لم تُستثمر على نحوٍ كامل، مما يضع الباحثين أمام مصدرٍ غير منته منها.

تم تعريف العديد من الأجناس الفطرية الموجودة في ماء الجفت التي تملك القدرة على خفض سُميّة ماء الجفت

منها الأجناس الفطرية الآتية:

Aspergillus sp, paecilomyces sp, Penicillium sp, Fusarium sp, Phoma sp . Acremonium sp, Alternaria sp, Lecythophora sp

جمعت عينات ماء الجفت المخمرة من خزانات معاصر عدة للزيتون، منتشرة في منطقة جبلة التابعة لمحافظة اللاذقية، في عبوات من البولي إيثلين أُحضرت مباشرةً للمختبر لإجراء التحاليل عليها.

الاستنتاجات والتوصيات

1– توصيف ثلاثة أنواع عُزلت من ماء الجفت المتخمر وهي النوع Aspergillus sclerotiorum وعزلة من النوع Paecilomyces niveus وعزلة من النوع Mucor nircinelloides

2– انفراد Paecilomyces niveus في النمو على وسط OMWA 3 الحاوي على ماء جفت طازج غير ممدد

دون باقي الفطريات، يدل على إمكانية هذا النوع احتمال التراكيز العالية للفينولات الكلية على والحمولات العضوية، وعليه، إمكانية استخدامها كمرحلة أولى في المعالجة الحيوية، من دون تمديد ماء الجفت، أو حتى إضافة مغذيات.

3– ارتفاع نسبة نمو Aspergillus sclerotiorum عن Paecilomyces niveus بمقدار0,01± 0,00 يدل على حالة تعاقب فطري، أثناء انخفاض تركيز المركبات الفينولية، والحمولة العضوية، وبالتالي يجب الاهتمام بدراسة مراحل تعاقب الفطريات، أثناء تخمر ماء الجفت طبيعياً.

4– ضرورة دراسة مراحل التعاقب الحيوي، خلال مراحل التخمر لماء الجفت لمعرفة التنوع الحيوي فيه، والكائنات

الحية الدقيقة الأكثر سيادةً.

وجدتها

■ د. عروب المصري

أدرينالين متتابع

رغم كل المعاني الاقتصادية والسياسية التي تحملها الأزمة الاقتصادية الخانقة التي نمر بها حالياً إلا أن لها أبعاداً أخرى غالباً ما يتم تجاهلها.

فانهماك المرء في التفكير بتلك الأحجية المستحيلة «للحمّام» التي تتضمن فيما تتضمن بشكل رئيسي الماء والكهرباء، واجتماعهما سوياً لفترة زمنية كافية لتعبئة الخزان وتسخين الماء والاستحمام، يستهلك جزءاً كبيراً من التفكير والتخطيط والعمل، الذي في الحالات الطبيعية يكون جزءاً روتينياً لا يستحق التفكير، وإذا أضفت إليه البحث مطولاً عن ماء صالح للشرب وكيفية إيصاله للبيت، آخذاً في الاعتبار أن هذه العملية تحتاج إلى وسيلة نقل على عدة دفعات، لأن هذا السائل «الماسي» يصلح للاستهلاك في كل وقت، بدءاً من كأس الشاي الصالحة للشرب، إلى طبخة تستحق الأكل مروراً بشرب كأس من الماء لا يسبب المرض النفسي، دون تجاهل تلك العروس الزرقاء التي أصبح وجودها نوعاً من الحلم الوردي، الذي يمر بك قاطعاً عليك تأملاتك «إن استطعت إليها سبيلاً في ظل البرد الذي يفرض عليك توتراً مستداماً».

هذه المستويات المرتفعة كلها من الأدرينالين اليومي والساعي، بل وأحياناً اللحظي، تُعيق حسب ما يقوله العلم التفكير المتسلسل.

فالأدرينالين هرمون تقوم بإفرازه الغدة الكظرية أثناء تعرض الجسم للضغط الخارجي الشديد، أو التعرض لموقف خطر مفاجئ بالنسبة للجسم، وهو أحد الوسائل القوية التي يستخدمها كرد فعل تجاه القتال، أو المواقف المفاجئة حيث يقوم برفع عدد ضربات القلب، مما يعني سرعة ضخ الدماء خلال الشرايين، التي تتوسع بدورها لاستيعاب ما يأتيها من الدماء، لإمداد العضلات والخلايا بالمزيد من الأكسجين، الذي يساعدها على استنتاج رد فعل سريع ومناسب.

إلا أنه يجعلك تشعر أنه هناك من أوقف الوقت، وجعله أبطأ من المعتاد ويساهم في تحديد رؤيتك للموقف، بحيث ترى ما هو أمامك فقط، وليس الرؤية الشاملة لما يحدث حولك، ويجعل من الصعب التركيز في هذه الحالة فتشعر أنك في عالم من الفراغ، كما يولد صعوبة في تنسيق الأفكار وصعوبة في التفكير بشكل واضح.

إن هذه الضغوطات كلها التي نتعرض لها تساهم في تشويش الصورة عن العالم من أجل صياغة موقف صحيح، وتسهل على من يستغل هذه الأزمة استعمال حالة الشواش التي نعيشها.

aroub@kassioun.org

فيدل كاسترو: حاربوا الدمار البيئي الذي يهدد كوكب الأرض

ينضم الملايين من الناس في أنحاء العالم جميعها في الحداد على وفاة فيدل كاسترو روز وتكريمه إنه يعيش في ذاكرتنا كبطل، ومشارك نشط في النضال العالمي لمكافحة الفقر والجهل والظلم، ومن أجل عالم مستدام. في هذا الكلمة القصيرة التي ألقاها في قمة الأرض عام 1992، يصف فيدل أزمة النظام في الأرض ويحدد أسبابها بقوة أكثر من أي مندوب آخر.

غداً سيكون الأوان قد فات

السيد رئيس البرازيل فرناندو كولور دي ميلو.

الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي، أصحاب السعادة،

إن نوعاً بيولوجياً هاماً يتهدده خطر الانقراض، بسبب التدمير السريع والمتقدم لظروف معيشته الطبيعية: إنها الإنسانية.

أصبحنا الآن واعين لهذه المشكلة، عندما يكاد أن يفوت الأوان لوقف ذلك.

من الضروري أن نشير إلى أن المجتمعات الاستهلاكية هي المسؤول الأساسي عن الدمار الوحشي للبيئة.

لقد نشأت من القوى الاستعمارية القديمة، ومن السياسات الإمبريالية، التي بدورها وَلّدت التخلف والفقر اللذين يعاني منهما اليوم الغالبية العظمى من الجنس البشري.

إن هذه المجتمعات التي تحوي اليوم 20 في المئة فقط من سكان العالم، تستهلك ثلثي المعادن، وثلاثة أرباع الطاقة المنتجة في العالم.

لقد سمموا البحار والأنهار، ولوثوا الهواء، وأضعفوا وثقبوا طبقة الأوزون، وأشبعوا الجو بالغازات، التي تغير الظروف الجوية بتأثير كارثي بدأنا بالفعل بتلمسه.

الغابات تختفي والصحارى تتوسع. وتنتهي كل عام مليارات الأطنان من التربة الخصبة في البحر. تنقرض العديد من الأنواع. الضغوط السكانية والفقر تؤديان جهوداً محمومة من أجل البقاء حتى عندما يكون ذلك على حساب البيئة. ليس من الممكن إلقاء اللوم على دول العالم الثالث في ذلك. ففي الأمس كانت مستعمرات وهي اليوم دول تُستغل وتُنهب من قبل النظام الاقتصادي الدولي الجائر.

لا يمكن أن يكون الحل بمنع تنمية أولئك الذين هم في أشد الحاجة إلى التنمية.

والحقيقة هي: أن كل ما يساهم في الوقت الحاضر في التخلف والفقر يشكل انتهاكا صارخا للبيئة. يموت عشرات الملايين من الرجال والنساء والأطفال سنويا في العالم الثالث نتيجة لهذا وهو يفوق خسائر كل من الحربين العالميتين. إن الشروط غير المتساوية في التجارة، وسياسة الحمائية الاقتصادية، والديون الخارجية تعتدي على البيئة وتعزز تدمير الطبيعة.

إذا كنا نريد إنقاذ البشرية من هذا التدمير الذاتي، يجب أن نقوم بتحسين توزيع الثروة والتقنيات المتوفرة في العالم. وللحد من الفقر والجوع في الجزء الأكبر من العالم، نحتاج للحد من الهدر وتقليل المخلفات في الجزء الأصغر من العالم. ولسنا بحاجة إلى أن ننقل إلى العالم الثالث المزيد من أنماط الحياة والعادات الاستهلاكية التي تدمر البيئة.

لندع حياة الإنسان تصبح أكثر عقلانيةً، دعونا نطبق نظاماً اقتصادياً دولياً عادلاً. دعونا نستخدم العلوم الضرورية كلها من أجل تنمية مستدامة خاليةً من التلوث. دعونا نسدد الديون البيئية، وليس الديون الخارجية. دعوا الجوع يختفي وليست البشرية.

والآن بعد أن اختفت «التهديدات الشيوعية» المزعومة ، ولم تعد هناك أية أعذار للحروب الباردة، وسباقات التسلح، والإنفاق العسكري، ما الذي يعيق الاستخدام الفوري لهذه الموارد لتعزيز التنمية في العالم الثالث ومحاربة خطر تدمير الكوكب بيئياً؟

دعوا الأنانية تنتهي. دعوا الهيمنة تنتهي. دعوا اللامبالاة واللامسؤولية والخداع تنتهي.

غداً سيكون الأوان قد فات على فعل ما علينا أن نفعله، منذ زمن طويل

شكراً لكم

■ نُشِرَت هذه المادة في 26 تشرين الثاني عام 2016 في مجلة المناخ والرأسمالية

أخبار العلم

لوحات كهوف يبلغ عمرها 40 ألف عام

قد تكون لوحات الكهوف التي عُثِر عليها في التلال الصخرية بالقرب من مدينة خُمَين الإيرانية ، من أقدم لوحات الكهوف المعروفة في العالم. وقد يتجاوز عمرها 40 ألف سنة ،

قال عالم الآثار الإيراني محمد ناصري فارض، الذي كان قد اكتشف تلك الرسومات القديمة قبل بضعة أعوام: «ذهبت مع رفاق لي إلى الجبال للنزهة. وعندما كان رفاقي يستريحون تحت الشمس في منتصف النهار، صعدت إلى التلال القريبة حيث رأيت نماذج باليةً جداً من اللوحات القديمة أدهشتني. وكأنني عثرت على كنز» .

واستمر العالم الشاب أفيراني في العمل في هذه المنطقة، حيث وجد العديد من الرسوم القديمة ، بما في ذلك رسوم الآلهة والصيادين والحيوانات والراقصين.

ويفترض ألا يكون عمر هذا الفن الصخري في خمين يقل عن 40 ألف عام. ولكن العلماء الإيرانيين عاجزون عن تحديد تاريخ ظهور تلك الرسوم، لعدم توفر الأجهزة اللازمة لديهم.

ويأمل ناصري فارض، أن تساعد اكتشافاته في الإجابة عن سؤال مطروح أمام علماء الآثار منذ زمن، وهو: لماذا هناك تشابه في الفن الصخري القديم في مناطق مختلفة من العالم، بدءاً من جنوب أفريقيا وانتهاءً باسبانيا وكاليفورنيا الأمريكية؟

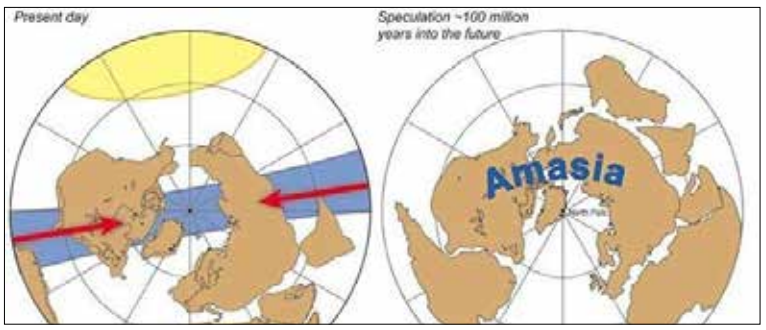

«أماسيا» قارة عملاقة جديدة تتشكل على الأرض

توقع مجموعة من الباحثين، أن هناك قارة عظمى جديدة ستتشكل خلال الـ 250 مليون سنة المقبلة وستحمل اسم «أماسيا».

ويشير الباحثون إلى أنه سيحدث التصاق بين أمريكا الشمالية والجنوبية، وبذلك يختفي البحر الكاريبي، وسيزول المحيط المتجمد الشمالي عندما تلتحم الأمريكتان بالقارة الآسيوية، بحسب محاكاة جديدة للباحثين لما سيحدث للأرض خلال الـ 250 مليون سنة المقبلة.

وأوضح الباحثون من جامعة ييل الأميركية والوكالة اليابانية للتكنولوجيا وعلوم الأرض والبحر، أن تشكّل قارة أماسيا العملاقة سيحدث بسبب حركة الصفائح التكتونية tectonic plates للأرض، وتلك الصفائح الضخمة للقشرة الأرضية التي انجرف بعضها حيال بعض بشكل متفاوت خلال ملايين السنين.

ويستند الباحثون إلى نظرية تسمى «Orthoversion»وهي نظرية تتعلق بانجراف القارات بعضها عن بعض عقب تفكك إحدى القارات العملاقة، ولكنها تصبح محاصرةً داخل نطاق انضواء بين الشمال والجنوب «north–south band of subduction» حيث تنحدر إحدى الصفائح دون الأخرى، ويعرف ذلك النطاق الآن باسم «حزام النار» الواقع حول المحيط الهادي، حيث ستتكون القارة العملاقة الجديدة.

ويقول الباحثون: إن القارة الأميركية ستجتمع مع الآسيوية في القطب الشمالي، كما ستنتقل قارتا إفريقيا وأستراليا إلى الشمال، لتشكلا معاً القارة الجديدة العظمى «أماسيا» بالإضافة إلى احتمال تجمع ألاسكا وسيبيريا في أقصى الشمال.

واعتمد الباحثون أيضا في تنبئهم بتكون قارة «أماسيا» على بيانات المجال المغناطيسي للأرض المحفوظة في الصخور لدراسة التغيرات في دوران الأرض بالنسبة إلى محور دورانها.

حظر بيع السجائر للمولودين بعد عام 2014!

اقترحت وزارة الصحة الروسية في وقت سابق من هذا الشهر مبادرةً تنص على حظر بيع السجائر للمواطنين الروس جميعهم المولودين بعد عام 2014.

ويعتزم مجلس الدوما النظر في حظر بيع التبغ ومشتقاته لكل المواطنين المولودين في عام 2015 وما بعده، حتى بعد تخطيهم السن القانونية لذلك.

كما صرح النائب الأول لرئيس اللجنة الصحية في مجلس النواب الروسي، سيرغي فورغال: أن هذه الفكرة تتطلب مناقشة، وهي غير جاهزة بعد للتطبيق على نطاق واسع.

وفي وقت لاحق علق الناطق الرسمي باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، على هذا الموضوع قائلاً: «هذا الاقتراح وزاري، ولا يمكن للكرملين اتخاذ أي موقف بهذا الشأن».

تيران وصنافير: التنازل خط أحمر

عادت مسألة الجزيرتين المصريتين، تيران وصنافير، إلى واجهة المشهد السياسي المصري من جديد. القضية التي جرى التعامل معها على أنها «محسومة سلفاً»، من قبل أوساط نافذة في جهاز الدولة المصري، خرجت إلى العلن من جديد بلبوس «قضائي».

■ سعد خطار

رفض القضاء الإداري المصري، طعن حكومة البلاد بخصوص جزيرتي تيران وصنافير، وأكد أن الجزيرتين مصريتان، كما أصدر حكماً نهائياً ببطلان «اتفاقية ترسيم الحدود البحرية» التي جرى توقيعها بين مصر والسعودية خلال العام الفائت. وقال رئيس المحكمة، القاضي أحمد الشاذلي، بمنطوق حكمه: إن «سيادة مصر على جزيرتي تيران وصنافير مقطوع بها»، موضحاً أن هيئة المحكمة قد أجمعت على هذا الحكم.

وتزامن هذا الحكم مع تجمع مئات المصريين أمام مقر المحكمة، قبل صدور الحكم وبعده، وردد المتجمعون هتافات تؤكد أن تيران وصنافير مصريتان. من جهة أخرى، قال المحامي لدى محكمة النقض «أحمد عبد الحفيظ»: إن الحكومة لا يمكنها الطعن في الحكم، لكن يمكنها اللجوء إلى المحكمة الدستورية. وأشار عبد الحفيظ: إلى أن الحكومة السعودية يمكنها اللجوء إلى التحكيم الدولي، للبت في ملكية جزيرتي تيران وصنافير.

عقب النطق بالحكم، هلّل المحامون والحاضرون بهتافات، من بينها «مصرية مصرية»، في إشارة إلى الجزيرتين الواقعتين بمدخل خليج العقبة في البحر الأحمر، فضلاً عن ترديد النشيد الوطني المصري، في مشهد مؤثر لم يجد طريقه إلى معظم وسائل الإعلام العربية.

ليست المواجهة التي تجري في مصر اليوم محصورة في «نزاع دستوري» ومعركة حقوقية بين برلمان البلاد وقضائها

حول أهمية الجزيرتين

تبعد جزيرتا تيران وصنافير عن بعضهما بمسافة نحو أربعة كيلومترات في مياه البحر الأحمر، وتتحكم الجزيرتان في مدخل خليج العقبة، وميناءي العقبة في الأردن، وإيلات في فلسطين المحتلة. وتقع جزيرة تيران عند مدخل خليج العقبة، على امتداد يتسم بأهمية استراتيجية يطلق عليه: «مضيق تيران»، وهو طريق كيان العدو لدخول البحر الأحمر.

وتعد جزيرة تيران أقرب الجزيرتين إلى الساحل المصري، إذ تقع على بُعد ستة كيلومترات، عن منتجع شرم الشيخ المطل على البحر الأحمر. وتتمركز القوات المصرية في الجزيرتين منذ أكثر من قرن، وكانتا من بين القواعد العسكرية الاستراتيجية لمصر في فترة العدوان الثلاثي عام 1956، حيث احتلهما كيان العدو في ذلك الوقت، وعاود احتلالهما مرة أخرى في حرب 1967، لكنهما عادتا إلى مصر بعد التوقيع على اتفاق «كامب ديفيد» المشؤوم في عام 1979. وتنص بنود «كامب ديفيد» على أنه لا يمكن لمصر وضع قوات عسكرية على الجزيرتين، وأن تلتزم بضمان حرية الملاحة في الممر البحري الضيق، الذي يفصل بين جزيرة تيران والساحل المصري في سيناء.

وتشير مجموعة من الوثائق التاريخية إلى الهوية المصرية للجزيرتين اللتين شكلتا مكاناً لأنشطة تجارية مصرية منذ القدم. وعلى هذه الأساس، واجهت الحكومة المصرية انتقادات واحتجاجات حادةً، وصفت بأنها أشبهُ بـ«بيع» للأراضي المصرية، لاسيما بعد أن جاء القرار أثناء زيارة العاهل السعودي لمصر في ذلك الوقت، والذي أعلن أثناء الزيارة عن مجموعة من «المساعدات والاستثمارات السعودية» في البلاد.

بين «القضاء» و«البرلمان»

أكد وزير الشؤون القانونية ومجلس النواب في الحكومة المصرية، مجدي العجاتي، في أول تصريح بعد الحكم القضائي النهائي ببطلان الاتفاقية: أن البرلمان «هو صاحب القول الفصل في اتفاقية إعادة ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، وفقاً لنص المادة 151 من الدستور».

وقال «العجاتي»، في تصريحات له يوم الثلاثاء 17/كانون الثاني: إن مناقشة الاتفاقية التي أعلن بموجبها وجود جزيرتي تيران وصنافير ضمن المياه الإقليمية للسعودية، «حق أصيل للمجلس»، مضيفاً أن «توقيت مناقشة البرلمان للاتفاقية يرجع إلى النواب أنفسهم.. فهم أصحاب القرار في رفضها أو الموافقة عليها».

هناك من يعتقد بأنه حتى الأطراف التي كانت وراء صياغة «الاتفاق» قد وصلت خلال الأشهر الأخيرة إلى الاستنتاج بأن «الصفقة» التي أبرمت مع الجانب السعودي هي خاسرة

بدوره، أكد رئيس مجلس النواب المصري، «علي عبد العال»: أن «المجلس هو الوحيد المخول بتحديد إن كانت اتفاقية ترسيم الحدود مع السعودية دستورية أم لا، والحكم القضائي سيكون ورقةً ضمن الأوراق التي سينظر فيها المجلس»، وكان لافتاً قوله: إن «الاتفاقيات الدولية تمر بـ5 مراحل، هي: المفاوضات والتوقيع والمناقشة في مجلس النواب ثم تصديق رئيس الجمهورية والنشر في الجريدة الرسمية.. وطبقاً لنص الدستور، لا توجد اتفاقية دولية بشأن تعيين الحدود البحرية بين مصر والسعودية، لأنها لم تعرض على البرلمان ولم تمر بالمراحل الخمس حتى الآن».

عن أية معركة يجري الحديث؟

ليست المواجهة التي تجري في مصر اليوم محصورةً في «نزاع دستوري» ومعركة حقوقية بين برلمان البلاد وقضائها، ذلك أن قطاعات شعبية واسعة، داخل جهاز الدولة وخارجه، تقف اليوم ضد مبدأ التنازل عن سيادة الدولة على أجزاء من أراضيها «تحت ضغط الحاجة إلى استثمارات اقتصادية». في المقابل، يذهب بعض كبار المتنفذين والفاسدين في جهاز الدولة، إلى حدود قصوى في التنازل عن السيادة المصرية، والرضوخ إلى إملاءات «المستثمرين الدوليين»، حتى وإن كان مقابل ذلك، رهن البلاد، ووضعها على صفيح ساخن، في ظل الضغوط الشديدة التي تواجهها، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، هذا عدا عن خطر الإرهاب المحدق في البلاد من شرقها وغربها.

بالتالي، فإن المعركة التي تجري في البلاد، تحمل في طياتها بذور الصراع العميق الجاري في المجتمع المصري، بين الفساد الكبير الممثل لمصالح رأس المال المحلي والخارجي، وبين القطاعات المدافعة عن سيادة البلاد، والرافضة للتنازل.

«صفقة خاسرة»؟

هنالك ما يلفت الانتباه في طريقة تعاطي السلطات المصرية مع حالة الاحتجاج الشعبي، على قرار تيران وصنافير. حيث إن المظاهرات والاحتجاجات العلنية المناهضة للقرار، لم يجر التعامل معها بالعنف الشديد. وتعاطي الإعلام المصري، حتى الرسمي منه، مع هذه الاحتجاجات لم يتم وفق منطق التجاهل، كما يجري عادة. ذلك ما يدفع العديد من المحللين إلى الاعتقاد بأنه حتى الأطراف التي كانت وراء صياغة «الاتفاق»، قد وصلت خلال الأشهر الأخيرة إلى الاستنتاج بأن «الصفقة» التي أبرمت مع الجانب السعودي هي خاسرة. وبالنظر إلى الأزمات الاقتصادية التي يعيشها الأخير، وتضاؤل قدرته على «تقديم المساعدات»، وضيق هوامش مناوراته الاستثمارية، هناك ما يعزز هذا الطرح القائل بأن «الاتفاق» خاضع لموجات المد والجزر الجارية في العلاقات المصرية السعودية.

صربيا وأوكرانيا:

حلقات في سلسلة توتير أوروبا الشرقية

كانت الحروب التي اندلعت في يوغسلافيا السابقة، منذ العام 1992، وغزو حلف «الناتو» لها في عام 1999، قد حدثت في ظل موازين قوى دولية، كانت الزعامة العالمية فيها للولايات المتحدة، كما كانت هذه الحروب تسمى اصطلاحاً وترميزاً «الحرب العالمية الثالثة».

■ آلان كرد

أي حديث أو شروع بقيام «الكيان القومي الأكبر الفلاني» في شبه جزيرة البلقان يعني توجيه الأمور نحو نزاع عسكري شامل يمتد من اليونان حتى هنغاريا والنمسا ومن تركيا حتى الحدود الإيطالية

خلقت هذه الحرب يوغسلافيا مقسّمة إلى عدة جمهوريات: سلوفينيا، صربيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، مقدونيا، وبعد تقسيمها على هذا الشكل، قام «الناتو» بتفتيت المفتت، فظهرت كيانات في قلب هذه الجمهوريات: كوسوفو، صرب البوسنة، فوجفودينا، ألبان مقدونيا وصرب كوسوفو وكيانات صغيرة أخرى يجري استخدامها لخلق التوتر السياسي في أوروبا الشرقية على تخوم روسيا.

حاول الغرب تنظيم انفجار سياسي في مقدونيا سنة 2015، عبر استخدام «مظاهرات معارضة وأخرى موالية وإطلاق مجموعات مسلحة» ومحاولة إحياء القوميين المتعصبين مشروع «ألبانيا الكبرى»، ولكنهم فشلوا في ذلك، مما يدل على تضاؤل قدرة الولايات المتحدة والغرب على تفجير أزمات كبرى، وهذه هزيمة سياسية.

قطار التوتر السياسي في صربيا

جديد محاولات التأزيم في البلقان، هو قطار التوتر السياسي بين صربيا وكوسوفو قبل أيام، وكان قطار الرّكاب الذي أصبح سبباً للتوتر، متوجهاً من بلغراد إلى مدينة كوسوفكا ميتروفيتسا في إقليم كوسوفو، وذلك للمرة الأولى منذ العام 1999.

ولم يصل القطار إلى المحطة المقصودة، بسبب وجود تهديد لأمنه، فتوقف في مدينة راشكا، وهي المحطة الأخيرة قبل الحدود الإدارية بين المناطق الواقعة وسط صربيا، من جهة، وكوسوفو، من جهة أخرى. وأجبر القطار، بعد ساعات عدة من الانتظار، على العودة والتوجه إلى العاصمة الصربية بلغراد، التي وصل إليها صباح الأحد حسب وكالات الأنباء.

بعد حادثة القطار هذه، جرى تبادل التراشق الإعلامي بين صربيا وكوسوفو، وأعلن الرئيس الصربي، توميسلاف نيكوليتش، أنه سيرسل قوات عسكرية إلى كوسوفو، في حال وجود أي تهديد لسكان بلاده من قبل السلطات الألبانية في الإقليم.

وجاء هذا التصريح على خلفية تصعيد حدة التوتر في العلاقات بين صربيا والسلطات الألبانية، فيما يسمى بجمهورية كوسوفو المعلنة من طرف واحد، بعد رفضها، السبت 14/كانون الثاني، السماح لقطار ركاب قادم من بلغراد بالمرور عبر الأراضي الخاضعة لسيطرتها، مهددة باستخدام قواتها الخاصة. وجاءت هذه الحادثة بعد أيام من تصريحات رئيس جمهورية صرب البوسنة والهرسك، ميلوراد دوديك، التي نقلتها جريدة «كوميرسانت»، وهي: التصريحات التي دعت إلى قيام «صربيا الكبرى».

أي حديث، أو شروع بقيام الكيان القومي الأكبر الفلاني في شبه جزيرة البلقان، يعني توجيه الأمور إلى قيام نزاع عسكري شامل يمتد من اليونان حتى هنغاريا والنمسا، ومن تركيا حتى الحدود الإيطالية الشرقية، واستخدام ذلك في تصعيد الصراع بين روسيا والغرب.

ويُذكر أن صربيا من البلدان التي رفضت خسارة علاقاتها مع روسيا، بسبب أوروبا، في العام 2014، كما تعارض صربيا نصب الدرع الصاروخية الأمريكية في أوروبا الشرقية، وكان مجلس النواب الروسي قد اجتمع، في حزيران 2016، مع أعضاء برلمانات دول الناتو، والجمعية العمومية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وممثلين عن الهيئات التشريعية في صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك ومقدونيا، من أجل حوار يهدف لتخفيف التوتر في أوروبا وتهيئة الظروف الدولية لذلك.

مباحثات حول الأزمة الأوكرانية

بحث وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، مع نظيره الفرنسي، جان مارك إيرولت، بتاريخ 6 كانون الثاني 2017 أزمتي سورية وأوكرانيا. وخلال بحث الوزيرين الوضع في أوكرانيا، شددا على عدم وجود أي بديل لاتفاقات مينسك الخاصة بتسوية النزاع في دونباس، حسب ما نقلته وكالة «تاس» الروسية.

كما بحث الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، الموضوع ذاته مع المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، والرئيس الأوكراني، بيتر بوروشينكو، في اتصالين هاتفيين قبل أيام حسب «أوكرانيا برس».

وجاء في بيان قصر الإليزيه: أن الاتصالين تناولا بشكل أساسي اتفاقيات «مينسك» التي وضعت خارطة طريق لإنهاء النزاع في أوكرانيا، وكذلك اتفقوا على الالتزام بمجموعة «رباعية النورماندي» لتسوية القضايا العالقة، مثل: سحب الأسلحة الثقيلة من منطقة الصراع، وتنظيم الانتخابات شرق أوكرانيا.

الصورة عالمياً

• أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف: إن موسكو لا تتدخل في المواجهات بين إدارة أوباما، وفريق الرئيس ترامب، معتبراً الاتهامات الموجهة إلى روسيا بهذا الشأن عارية عن الصحة تماماً.

• تعليقاً على تصريح ترامب الأخير، والذي أعلن فيه احتمال تراجع واشنطن عن التزاماتها حول الصين، أعلنت الخارجية الصينية: إن بكين لن تسمح لأحد بالمساومة على مبدأ «الصين واحدة».

• أعلنت وكالة «كويدو» اليابانية: إن الولايات المتحدة نشرت في القاعدة العسكرية اليابانية «إيفاكوني» أولى مقاتلتين أمريكيتين من طراز F-35، وبالتالي شرعت في نشر هذه المقاتلة خارج الولايات المتحدة.

• أعلن رئيس جهاز مكافحة الإرهاب في العراق، يوم الأربعاء 18/ كانون الثاني: إن القوات العراقية فرضت السيطرة على الساحل الأيسر في مدينة الموصل، مؤكداً حرصها على حياة المدنيين.

• قبل ساعات من وصوله إلى صنعاء، لتسليم خطته المقترحة للسلام، أكد المبعوث الدولي الخاص إلى اليمن، «إسماعيل ولد الشيخ أحمد»: إن وضع خطة أمنية وتشكيل حكومةٍ كفيلان بإيقاف الحرب.

• قال مكتب المدعي الخاص في كوريا الجنوبية: إنه يعتزم استجواب رئيسة البلاد، باك جونهاي، أوائل شباط في إطار تحقيقه في فضيحة فساد أدت إلى مساءلتها أمام البرلمان بهدف عزلها.

«الغموض مصيرنا.. الغموض كارثتنا»..!

حول الآفاق المتاحة أمام الإدارة الأمريكية الجديدة، برئاسة دونالد ترامب، كتب الباحث الأمريكي، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة نيويورك، جورج كاستنيدا، مقالاً تحت عنوان «عالم ترامب الجديد الغامض»، نشر في دورية «بروجيكت سانديكيت». ولا بد من التنويه، إلى أن ما سيلي لا يمثل، بشكل من الأشكال، تبنياً لرأي الكاتب، بل استعراضاً لحالة التخبط والتهويل، التي وصلت إليها النخب الأمريكية في التفكير بالمرحلة المقبلة.

■ إعداد: وائل سعد

الشيء الوحيد المؤكد حول الإدارة المقبلة في الولايات المتحدة بقيادة الرئيس المنتخب، دونالد ترامب، هو: حالة عدم اليقين والالتباس التي ستصاحبها. ربما يكون التحلي بمظهر، من لا يمكن التنبؤ بتصرفاته من التكتيكات الناجحة في عالَم الأعمال، ولكنها سمة مُرْبكة، وبالغة الخطورة، عندمَا تلتصق بزعيم الدولة الأمريكية. ويصدق هذا بشكل خاص، عندما يتعلق الأمر بثلاثة مجالات حساسة في السياسة:

إذا خفض ترامب الضرائب وتمكن من وضع برنامج ضخم لتشييد البنية التحتية فسوف يرتفع عجز الميزانية الأميركية وربما بشكل بالغ الأثر»

ضربة ترامب في وجه الاقتصاد

المجال الأول، هو: الاقتصاد الأميركي، وتأثيره على اقتصادات الدول الأخرى. فإذا خفض ترامب الضرائب وتمكن من وضع برنامج ضخم لتشييد البنية التحتية، فسوف يرتفع عجز الميزانية الأميركية، وربما بشكل بالغ الأثر. وهذا، جنباً إلى جنب مع ارتفاع أسعار فائدة البنك الاحتياطي الفيدرالي تدريجياً. من ناحية أخرى، ربما يحافظ ترامب على الهالة المحيطة به من عدم القدرة على التنبؤ بتصرفاته، من خلال الانصراف عن فكرة التخفيضات الضريبية، أو زيادة الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية بشكل كبير، أو حتى الجدار الذي وعد بإقامته على الحدود مع المكسيك. في هذه الحالة، لن يمسك فرط النشاط بتلابيب الاقتصاد الأميركي، وربما ينقلب الاتجاه الصاعد في سوق الأسهم، وربما يؤجل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الزيادات الجديدة في أسعار الفائدة.

ولكن ما دام ترامب يتبنى الغموض، فسوف يعمل فعلياً على خلق الظروف التي تسمح بتحقق السيناريو الأسوأ على الإطلاق، لأن الأسواق والمستثمرين والبنوك المركزية والحكومات لن تجد أمامها أي خيار سوى الاستعداد للأسوأ، حتى وإن كانت ترجو الأفضل.

العلاقات المتضررة مع كوبا

ربما نستطيع أن نقول الشيء نفسه عن كوبا، وهي الدولة المعرضة للتأثر فعلياً بوعود ترامب، بإلغاء سياسات الرئيس باراك أوباما. ولأن الكونجرس رفض تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، بإلغاء الحظر الأميركي، فقد اضطر أوباما إلى اللجوء إلى أوامر تنفيذية يمكن عكسها قانونياً لتخفيف القيود المفروضة على السفر، والتجارة والاستثمار.

إذا لم يحدث ذلك، فسوف تكون صناعة السياحة هي الأكثر معاناة. فالآن، وقد أصبحت شركات الطيران الكبرى، تنظم رحلات إلى ومن الجزيرة، بات بوسع الأميركيين من أصل كوبي، وأي سائح آخر السفر إلى هناك بحرية، وهو ما يعني توفر فرص الاستثمار في قطاعات الضيافة، والاتصالات، والنقل، والخدمات المصرفية للأفراد، وغير ذلك من الصناعات ذات الصلة. ولكن الآن في ظل احتمال إلغاء ترامب لهذه الرحلات كلها، فمن الجنون أن يلتزم أي شخص بتدبير 200 مليون دولار لتجديد مطار خوسيه مارتي الدولي في هافانا، على سبيل المثال.

ومرةً أخرى، لن تتحمل كوبا وحدها العبء الأكبر، الناجم عن استمرار حالة عدم اليقين، بل سيتحمله أيضا المستثمرون المحتملون، الذين بات لزاماً عليهم أن ينتظروا الأسوأ. فلن يراهن أي مستثمر ذكي على تصرف ترامب بعقلانية، فينخرط في ارتباطات في كوبا مقدماً، ما دامت قواعد الطريق عرضة للتغيير. وسوف تظل هذه القواعد مبهمة لبعض الوقت في المكسيك أيضاً– وهي دولة أخرى سوف تتأثر بشكل غير متناسب بكلمات ترامب وتصرفاته.

والمكسيك أيضاً..

خلال حملته الانتخابية، فعل ترامب كل شيء بوسعه، للإساءة للمكسيك والشعب المكسيكي، وإحاطة العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك في المستقبل بسحابة من عدم اليقين، من خلال الوعد بإقامة الجدار الحدودي، وترحيل المهاجرين المكسيكيين غير الشرعيين بشكل جماعي، وإعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية «النافتا» أو الانسحاب منها. والآن تدور في المكسيك مناقشة، حول ما إذا كان أي من هذا سيحدث بالفعل، وكيف ينبغي للبلاد أن تستجيب إذا حدث، خاصة في ما يتعلق بإلغاء اتفاقية النافتا.

وفقا لترامب، عانت الولايات المتحدة، من خسارة صافية للوظائف في ظل اتفاقية النافتا، لأن العمال المكسيكيين يتقاضون أجوراً أقل لأداء الأعمال، التي كانت تنفذ سابقاً في الولايات المتحدة. ولكن أنصار اتفاقية النافتا في الولايات المتحدة والعديد من المكسيكيين يزعمون: أن الاتفاقية خلقت في واقع الأمر عدداً من الوظائف، أكثر من تلك التي فُقِدَت في ولايات حزام الصدأ، التي فاز فيها ترامب في الانتخابات، لأنها عملت على زيادة الواردات الأميركية إلى المكسيك.

لكن المشكلة تكمن في «نهاية المطاف»: فالمكسيك ليس لديها متسع من الوقت. ففي عهد إدارة الرئيس المكسيكي، إنريكي بينيا نييتو، كان النمو الاقتصادي– عند مستوى لا يتجاوز 2% سنوياً، ومن غير الممكن أن يتوسع الاقتصاد بسرعة أكبر من دون زيادة الاستثمار الأجنبي. ولكن هذا لن يتسنى قبل البت في قضية اتفاقية النافتا، وتوضيح وتنظيم قواعد جديدة للتجارة والاستثمار.

ربما يكون الغموض سِمةً أصيلةً في ترامب، بل وربما يرحب حتى بهذه الصفة. ولكن في نظر الآخرين كلهم تقريباً، تشكل عدم القدرة على التنبؤ بتصرفات ترامب عائقاً كبيراً. ومع مضي العشرين من كانون الثاني، سوف تضطر الدول التي تتعامل مع الولايات المتحدة كلها، إلى جعل التخفيف من العبء الذي تفرضه إدارة ترامب واحدة من أولى أولوياتها.

«الشعبية»: «باريس» رؤية قاصرة.. وانتقاص للحقوق

أصدرت دائرة الإعلام المركزي التابعة لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بياناً صحفياً يوم الاثنين 16/1/2017، اعتبرت فيه: أنّ النتائج التي تمخض عنها «مؤتمر باريس الدولي للسلام»، والتي ركزت على «حل الدولتين»، واعتباره «الطريق الوحيد لتحقيق السلام الدائم، وأن جميع قضايا الحل النهائي سيتم حلّها على أساس قرار مجلس الأمن 242 وقرار 338»، تستهدف، وبوعي، الانتقاص والتجاوز للحقوق الفلسطينية، التي أقرتها الشرعية الدولية في العودة للاجئين الفلسطينيين، وفق القرار 194، وحق تقرير المصير، والدولة المستقلة كاملة السيادة على حدود الأراضي المحتلة عام 1967 بعاصمتها القدس.

وشدّدت الجبهة، في بيانٍ لها: أنّ قرارات مجلس الأمن المشار إليها، لا علاقة مباشرة لها بهذه الحقوق، فهي صدرت ارتباطاً بالحروب التي نشأت عامي 1967 و1973.

وحذّرت «الشعبية» من أن «تتحول نتائج مؤتمر باريس بالاستناد إلى ما سبق، إلى مرجعية بديلة عن قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بحقوق الشعب الفلسطيني، ومن أن تتحول المفاوضات التي دعا المؤتمر إلى عودتها، إلى وسيلة ضغط لتحقيق هذا الغرض».

وذكر البيان أنه «في الوقت الذي ترحب فيه الجبهة بأي جهد دولي يساند الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه، ويحاصر سياسات دولة الكيان الصهيوني، منها الاستيطان الاستعماري الذي أدانه المجتمع الدولي، فإنها لا تقبل بأية حال، أن يشكل ذلك مدخلاً للمساومة على حقوق الشعب الفلسطيني، وفي القلب منها حقه في العودة، إلى دياره التي شرد منها في العام 1948».

وعليه، دعت الجبهة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقوى الوطنية الفلسطينية كلها إلى التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة، واستمرار النضال الموحد لتحقيقها.

كما دعت اللجنة التنفيذية إلى تجديد قرارها، بعدم العودة إلى المفاوضات على ذات الأسس والمرجعيات السابقة، واستمرار العمل من أجل عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، وبرعاية الأمم المتحدة، من أجل وضع الآليات لتنفيذ قراراتها ذات الصلة بحقوق الشعب الفلسطيني.

تعرضت ليبيا لأقسى عمليات السلب والنهب الغربي، منذ غزو «الناتو» للبلاد في مطلع العقد الحالي. حتى الأمس القريب، بدا وضع النهب هذا مستمراً بلا رادع له، وكانت التنبؤات تصل إلى استنتاج مفاده: إن المسارات الكارثية هي الحتمية في الحالة الليبية. فما الذي تغير؟

بعد تقاعس الغرب وفشله: هل تتنفس ليبيا؟

على وقع زيارة قائد الجيش الليبي، خليفة حفتر، إلى حاملة الطائرات الروسية، «الأميرال كوزنستوف» التي رست في شرق ليبيا في طريق عودتها- بعد أن أنجزت مهامها الرئيسة في إطار عملية مكافحة الإرهاب في سورية- إلى الأراضي الروسية، خرجت تحليلات عدة، تشير إلى إمكانية أن تجد البلاد بديلاً دولياً يؤمن لها استعادة هيمنة جهاز الدولة على مؤسساته.

■ عماد بيضون

كانت الحكومة الروسية قد استقبلت «حفتر» في موسكو خلال الشهر الفائت، في سياق عملية البحث الجارية عن إمكانية توريد السلاح إلى ليبيا– التي فُرض على جيشها حظرٌ للتسلح– لإنجاز مهمة مكافحة الإرهاب، والتي أبدى فيها الغرب تقاعساً ملحوظاً منذ غزوه للبلاد، ودوراً أساسياً في دعم التنظيمات الإرهابية التي سيطرت، في نهاية المطاف، على جزء من عائدات النفط الوطني الليبي، لاستخدامه في توطين الإرهاب في ليبيا، وتجذيره، وجعل ليبيا «قاعدة انطلاق» وانتقالاً للتنظيمات الفاشية الجديدة نحو بؤر التوتر حول العالم.

الاستفادة الروسية من التجربة السورية

«لإرغام خصومك على تنفيذ برامجك، ما عليك سوى البدء فيها»، يبدو أنها القاعدة التي باستطاعتها أن تلخص الاستراتيجية الروسية المعتمدة في حل الأزمات العالمية، وفتائل التفجير التي زرعها الغرب، في ظل غياب توافق دولي على حلّ الأزمات الإنسانية، بسبب قوى الرفض في الغرب، وغياب الرغبة، واستشراء التقاعس، والمحاولات المحمومة للاستفادة من قوى الإرهاب والفاشية الجديدة لتنفيذ الأجندة المعتمدة غربياً.

في ليبيا، شرعت روسيا بشكل نشط، الدخول على خط الأحداث والتأثير، فزيارة حفتر إلى موسكو، ومن بعدها لقاء السفير الروسي بحكومة فايز السراج في طرابلس، وسفر رئيس وزراء «المؤتمر الوطني» إلى روسيا، هي جميعها مؤشرات على استعداد روسي مبدئي للدخول بفعالية على خط حل الأزمة الليبية، والتي كان من الواضح سابقاً أن سيناريوهات «الحل» المطروحة، تدور جميعها في فلك الأجندات الأوروبية والأمريكية، في ظل ممانعة غير متكافئة، من قبل دول الجوار الليبي، التي لم تكن قادرة على وضع حد للتدخلات الغربية في ليبيا.

ما يهم روسيا في المطاف الأول، هو: منع السيناريو الغربي– تحويل ليبيا إلى قاعدة انطلاق للتنظيمات الفاشية الجديدة، نحو بؤر التوتر– من التحول إلى «أمر واقع» لا يمكن التعامل معه.

نحن أمام مشهد سياسي معقد تأكل فيه القوى السياسية بعضها وتتنازع على حكم أراضٍ يقضمها الإرهاب يومياً

وهذا ما يبرر السعي الروسي لإعادة الاستقرار إلى ليبيا، من خلال تعزيز دور الجيش الليبي، ووضع حد لظاهرة الميليشيات المسلحة المدعومة غربياً وعربياً.

على أرضية الفشل الغربي

جاءت الإشارات الروسية، بعد انهيار واضح لاتفاق الصخيرات، ولحكومة «الوفاق الوطني» التي لم تلق الدعم الدولي الغربي على أقل تقدير، لمسك زمام الأمور، وهذا مفهوم تماماً بالنظر إلى المصلحة الغربية في إرساء حكومة لا تحكم في ليبيا، من شأنها أن تسمح بتمدد الإرهاب، وتؤمن استمرارية نمو وتمدد التنظيمات الإرهابية المسلحة. وفي الواقع، عمل الغرب على تعقيد المشهد السياسي إلى أبعد حد ممكن، فـ«المؤتمر الوطني» الذي يحكم طرابلس– وهو غير معترف به دولياً– يُعرقل استلام حكومة «الوفاق الوطني» للسلطة من خلال المليشيات التابعة له، وهي المليشيات التي أنشأها الغرب للإطاحة بالقذافي، وتدمير الدولة الليبية، والتي يمكن القول: إنها ترفض تسليم السلطة بضغط أمريكي، وبدورها، فإن حكومة «الوفاق الوطني» الناتجة عن اتفاق الصخيرات لم تكسب ثقة البرلمان المنتخب في طبرق، والذي يحظى بالاعتراف الدولي.

إذاً، نحن أمام مشهد سياسي معقد، تأكل فيه القوى السياسية بعضها، وتتنازع على حكم أراض يقضمها الإرهاب يومياً. وعلى هذه الأرضية، يمكن القول: إن مسألة مكافحة الإرهاب، في الوقت الحالي، تتخذ طابعاً حمائياً للدولة الليبية، ومنعها من التقسيم الذي سيصبح ممكناً بسهولة، فيما لو استمرت الحال كما هي عليه اليوم.

من جهة أخرى، فإن المشكلة العميقة لاتفاق الصخيرات، تكمن في : أنه لم يحمل برنامجاً للقضاء على الإرهاب، وإنهاء الحالة الانقسامية في البلاد، بل هو توليفة من التوزيع القبائلي والمناطقي للحكم في ليبيا، وهو يأتي– إن «أحسنا النية»– في إطار فهم الغرب لدول المنطقة على أساس «تخلف مكوناتها وسيادتها».

سيدفع النشاط الروسي في ليبيا الدول الغربية لإعادة الحسابات هناك وهذا سيجرها إلى الاضطرار لتقديم «تنازلات» قاسية عليها ومفيدة للشعب الليبي التَّواق لاستعادة دولته

ما الجديد لدى روسيا؟

في تعاطيها مع الأزمات السياسية الجارية، في عدد من بؤر التوتر العالمية، تبقى روسيا على قاعدة احترام القوانين الدولية. وعلى هذه الأرضية، تحرص روسيا على التعاطي مع تلك القوى السياسية المعترف بها دولياً في ليبيا، بغض النظر عن الأشخاص والأسماء، وخلفياتهم السابقة المعروفة. وبرلمان طبرق والجيش الليبي، بقيادة حفتر، هو المعترف به دولياً في الحالة الليبية. وعلى أرض الواقع، هو من يخوض معارك ضد التنظيمات الإرهابية، وهو من يحتاج إلى الدعم العسكري، ومن يُعوَّل عليه من خلال نظرة واقعية لاستعادة جهاز الدولة الليبي.

الدول المسؤولة عمّا جرى في ليبيا، تخاف من الحضور الروسي في الملف، أكثر من خوفها من التنظيمات الإرهابية، ومن مافيات السلاح، وتهريب البشر، وهو ما جعلها تسارع في عملياتها العسكرية، داخل الأراضي الليبية. في جو مشابه لحالة «النشاط الأمريكي» التي جرتْ بُعَيد الدخول العسكري الروسي على خط محاربة الإرهاب في كل من الأراضي السورية والعراقية.

سيدفع النشاط الروسي في ليبيا الدول الغربية لإعادة الحسابات هناك، وهذا سيجرها إلى الاضطرار لتقديم «تنازلات» قاسية عليها، ومفيدة للشعب الليبي التَّواق لاستعادة دولته، فبعض القوى الغربية تريد تأطير ما يجري في ليبيا، لا حلّه. غير أنه من الممكن القول: إن المشهد قد شرع يتغير لغير المصلحة الغربية.

إثر التسويق الإعلامي المتزايد وقلق واشنطن، ولاسيما بعد أن خسرت مواقعها أمام فاعلين كبار جدد- سراً في البداية، ثم بصورةٍ علنيةٍ أكثر فأكثر، أصبحت «إفريقيا ضرورةً استراتيجيةً كبرى بالنسبة لأمريكا». بهذه العبارات، لخّص الجنرال جيمس جونز أسباب الاهتمام المتزايد الذي أولته الولايات المتحدة، لمجمل القارة الإفريقية في العقد الماضي، ووضّح أهمية الاعتراف في أسرع وقتٍ ممكن، بأنّ مسائل الأمن الإفريقية ستجثم أكثر فأكثر على أمن الأراضي الأمريكية.

عن السَّلب الأمريكي: أفريقيا في براثن «أفريكوم»

يشدد جونز، على أن القارة الأمريكية تشهد عدم استقرار سياسي داخلي المنشأ، تفاقمه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، الناتجة بدورها عن عوامل متعددة منها: معدل الولادات المرتفع، المسائل الزراعية والمشكلات البيئية، التنقل الكثيف للسكان والأوبئة.. تغذي هذه العوامل كلها الإرهاب وانعدام الأمن.

■ بقلم: جان كلود بيساي
إعداد: رنا مقداد

بعد التذكير بأنّ «مكافحة الإرهاب» هي: الشعار العريض لوجود منظمة الـ«أفريكوم»، إثر أحداث الحادي عشر من أيلول، وبعد تقديم التفويض الأمريكي الذي منح للأفريكوم، سنتطرق إلى نشاطاته في إطار TSCTI وAPS وتسلسله الهرمي. أخيراً سنرى، أنّ تأسيس هذه القيادة، خلال العقد الماضي يمثّل تحدياً للأمريكيين، مثلما يمثّل خط انكسار بالنسبة لأمم القارة. هنالك عامل مفاقم، هو أنّ فاعلين جدداً قد سبقوا تجدد المباحثات المباشرة مع الأوروبيين الذين أصبحوا خلف حليفهم الأمريكي، وأصبح «النسر الأمريكي» يجد نفسه في صراع مباشر مع القطب الصاعد.

فشلت الرهانات الأمريكية منذ عهد بوش إلى عهد أوباما في سلب القارة الإفريقية والاستفراد فيها إلى الأبد

مكافحة الإرهاب

بعد استغلال الولايات المتحدة لمختلف الأزمات الإنسانية، والأوضاع السياسية الخطيرة في «الصومال، ليبريا، سيراليون، السودان»، قررت تبني «إجراءات وقائية»، سواء في شمالي إفريقيا أو في إفريقيا الغربية والقرن الإفريقي، حيث يمكن للدول كلّها أن تُستخدم كملاذات مختارة لـ«المجرمين والإرهابيين القادمين من أفغانستان والشرق المتوسط».

منذ العام 2004، أكّد خبراء أمريكيون: بأنّ إفريقيا، بـ«مناطقها الرمادية»، تتحول إلى قاعدة خلفية للإرهاب. في إطار مبادرة بلدان الساحل «التي تغير اسمها إلى برنامج مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، أو TSCTI، بميزانية بلغت 500 مليون دولار لخمس سنوات»، تقدّم واشنطن التدريب والتجهيزات لبلدان، كان عددها أربعة في البداية «مالي، موريتانيا، تشاد والنيجر»، ثمّ وسّعت هذا الترتيب ليشمل بلدان المغرب العربي الثلاثة، مشجعةً على التعاون المشترك فيما بينها مثلما في مناورة لوك 2005.

وفي ما وراء الساحل، تقاربت الولايات المتحدة مع أكبر منتجي النفط في إفريقيا الغربية وخليج غينيا، وهما: العملاقان، النيجر وأنغولا، وكذلك ساو توميه وبرنسيب «STP». وبعد تاريخ الحادي عشر من أيلول المفصلي، أولت واشنطن أهميةً استراتيجية للقرن الإفريقي «HOA»، الواقع على الطرف الغربي لـ«قوس عدم الاستقرار» الذي يضم الموارد الاستراتيجية التي تتنافس عليها الولايات المتحدة مع باقي دول العالم.

وعلى هذا النحو كانت إفريقيا، مرشحة لتتحول إلى «ساحة المعركة التالية ضد الإرهاب». حيث نَوّت واشنطن «إشاعة النظام» في «المناطق الخضراء»، تلك «المناطق التي تفلت إلى هذا الحد أو ذاك من سيطرة الدولة». من وجهة نظر واشنطن، يعتبر الساحل والقرن الإفريقي «ساحة المعركة الجديدة»، حيث أدت إجراءات «مكافحة الإرهاب» التي جرى تطبيقها أمريكياً منذ العام 2000 إلى تطور في الوضع، تجلى في إضعاف واضح للدول وللبنى التحتية فيها، مستفيدة من المتطرفين وللمجموعات الإرهابية الجديدة: «الطالبان السود» في نيجريا، وجماعة «تبليغي» في إفريقيا الغربية، المتمركزة بصورةٍ خاصة في البلدان المنتجة للنفط.

وحدة القيادة

في العالم 2008، وللمرة الأولى، ينشئ الأمريكيون قيادةً موحدةً كبيرة لتنسيق عمليات الانتشار العسكرية والنشاطات المدنية الأمريكية المختلفة في القارة الإفريقية. سيجد البرنامج العسكري الأمريكي بؤرته الجغرافية في «أفريكوم». وكانت ثلاثُ من أصل القيادات الخمس القتالية الموحدة الحالية تتضمن مناطق تتقاطع في إفريقيا، وكان هذا التقسيم الاصطناعي يتمفصل جغرافياً ووظيفياً: «جزء من إفريقيا يتبع لليوكوم Eucom قيادة أركانه في شتوتغارت، ألمانيا، وجزءٌ آخر يتبع للسنتكوم Centcom قيادة أركانه في تامبا، فلوريدا، والجزء الأخير يتبع للباكوم Pacom قيادة أركانه في هاواي».

ولخّص رايان هنري، نائب الوزير الأساسي لشؤون الدفاع، الأمر بقوله: «نحن نأخذ على عاتقنا مسؤولية منطقة القارة الإفريقية ونوكلها لقائد جديد- المقصود أفريكوم- لن يهتم إلاّ بالمسائل الإفريقية 24 ساعة يومياً، 7 أيام في الأسبوع».

هناك فرصة حقيقية اليوم أمام دول القارة الإفريقية بقواها السياسية لمواصلة العمل على إنشاء المنظمات التنسيقية السيادية

نشوء «أفريكوم»

بعد إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق، جورج بوش، عن تأسيس القيادة الأمريكية الجديدة لإفريقيا «أفريكوم» في شباط 2007، أطلقت رسمياً في الأول من تشرين الثاني من العام نفسه. والهدف: جعل القيادة عملياتية بالكامل «FOC» في الأول من تشرين الأول 2008 كحد أقصى. عبر إنشاء الولايات المتحدة لقيادة سادسة تشير تسميتها بوضوح إلى المنطقة الجغرافية المستهدفة، جعلت زيادة تواجدها في برّ «إفريقيا المفيدة» وعلى سواحلها، بل فيما ورائها، أمراً رسمياً، إن كانت هنالك ضرورة لذلك.

لكنّ المدى الجغرافي لهذا التواجد المتزايد وديمومته، ما يزالان مثار سجال. يمثّل «أفريكوم» بالنسبة لمناصريه، فرصةً لكل من إفريقيا والولايات المتحدة، لتعزيز روابط التعاون المتواجدة أصلاً في المجال الأمني. كما أنّ تعريف «التهديدات» التي تمس أمن هذه البلدان يبقى غائماً. كما أنّه جرى النظر لـ«أفريكوم» بوصفه أرضاً تجريبية يفترض فيها إتاحة اندماج أفضل للنشاطات المدنية. العسكرية الأمريكية. وفي هذا السياق، كان يتساءل البعض: إن كان جدول أعمال «أفريكوم» مثيراً للشكوك، فيقولون: ألا تقع مسؤولية المسائل التي يفترض بـ«أفريكوم» معالجتها على عاتق مجلس الأمن الدولي؟ إلى أي حد يتعدى «أفريكوم» على مجال عمل الأمم المتحدة؟ هل سيتعاون مع أعضاء آخرين في «المجتمع الدولي» «روسيا، الصين، فرنسا، الاتحاد الأوروبي...»، أم أنه على عكس ذلك سيعمل وحيداً وربما يدخل معهم في منافسة؟ هل ستتمكن الدول الإفريقية، أو يتوجب عليها مواصلة اللجوء إلى خدمات الشركات العسكرية الخاصة، في حال لم تنجح في جعل أداتها العسكرية احترافية؟

أياً كان الوضع، فإن لـ«أفريكوم» مثالبه. وهنا، يبرز الانشغال الآخر، أو بصورة أدق، سبب الوجود الحقيقي لخلق هذهً القيادة الجغرافية الجديدة: الرهانات الاقتصادية، ولاسيما تلك المتعلقة بالطاقة.

اليوم، وبعد انقضاء حوالي العقد على إنشاء «أفريكوم»، يتبين جلياً استنتاجان مهمان، أولاً: فشل الرهانات الأمريكية، منذ عهد بوش إلى عهد أوباما، في سلب القارة الإفريقية، والاستفراد فيها إلى الأبد. حيث أن اللبنة الأساسية للوجود الأمريكي في إفريقيا، والمتمثلة في منظمة «أفريكوم» قد تضعضعت بشكل لا لبس فيه. وثانياً: إن هناك فرصة حقيقية اليوم أمام دول القارة الإفريقية، بقواها السياسية، لمواصلة العمل على إنشاء المنظمات التنسيقية السيادية، التي تجري اليوم في عملية مركبة للاستفادة من واقع التوازنات الدولية الجديدة، مما يشكل حبل خلاص للقارة التي جثمت على صدرها أنياب القوى الاستعمارية ردحاً طويلاً من الزمن.

صُبحيّة..

اعتاد مجموعة من العاملين والعاملات في إحدى مؤسسات القطاع العام، الاجتماع صباح كل يوم، في مكتب رئيس الدائرة لشرب القهوة ولمدة نصف ساعة، قبل التوجّه إلى ممارسة أعمالهم. وقد كُلّف مراسل «قاسيون» لرصد همومهم ومشاكلهم فكان تقريره التالي:

■ ضيا اسكندر

حرصاً منّا على نقل نبض الشارع باتجاهاته السياسية والفكرية والعقائدية المختلفة فقد توجّهتُ لزيارة مؤسسة عامة كعيّنة عشوائية من الجهات العامة. وقبل تجوالي في أهمّ أقسامها، دُعيت لتناول فنجان قهوة في أحد مكاتبها وكانت حصيلة ما رأيتُ وسمعتُ هو التالي:

عامل «1»: بتصدّقوا يا جماعة، مبارح ما إجت الكهربا إلاّ ساعة وحدة. ويا دوب شحنت الموبايل وبطارية اللدّات.. العمى شو هاد، والله العيشة صارت زفت!

عامل «2»: ياسيدي احمد ربّك، هنيّالك أنّو إجت عندك ساعة. الله وكيلك من خمسة أيام ما شمّينا ريحة الكهربا!

عاملة «3»: إذا بقلّكن أنّو الغسيل صرلو بالغسّالة أسبوع وما عم تخلص الوجبة! أي والله رح نقمّل!

رئيس الدائرة: بتعرفو يا زملاء، أنا من أسبوعين ما تحمّمت، ما عم يصرلي دور. نحنا خمسة أفراد بالبيت والقازان بدّو يومين ليسخن.. الله وكيلكم عم نتقاتل مين بدّو يتحمّم بالأول..

عامل «1»: لأ والمصيبة مافي غاز. مبارح مثلاً نطرت أكثر من عشر ساعات عالدور، وآخر شي قال ما في، خلص الغاز! لا حول ولا قوة إلا بالله، شو بدّو يحكي الواحد؟

عامل «معارض»: شايفين هالحديث اللي عم نحكي فيه؟ هاد اللي بدّو ياه النظام، نحكي فيه عن الكهربا والغاز والمازوت وضرّاب السخن.. يا جماعة هالأزمات صدّقوني كلها مفتعلة، والحكومة قادرة تحلّها كلها.. بس الغاية أنّو البني آدم بهالبلد يتحوّل لكائن غرائزي، همّه الوحيد تأمين لقمة العيش واتّقاء البرد والظلام.. وبالتالي تعطيل تفكيره من خلال إشغاله بتأمين ما ذكرت حتى ما يشغّل مخّه ويفكّر ويحكي بالقضايا الكبرى..

عامل «موالي»: يا أخي رجاءً لا تصيد بالماء العكر. نحنا بحالة حرب، وكل هالأزمات المعيشية ماكانت موجودة قبل ست سنين. لا تحطّو كل شي برقبة الحكومة والنظام. طيب في دولة بالعالم عاشت حالة حرب طويلة إلا وظهر فيها أزمات؟ إنتاج ما في، حصار وعقوبات اقتصادية، تآمر و..

عامل «معارض»: يا أخي ما اختلفنا، بس برأيك ما في إمكانية لتخفيف معاناة الناس من خلال محاربة الفساد وتأمين سلّة غذائية لكل عائلة بسعر معقول، وحصر استيراد الحاجات الرئيسية بأيدي الدولة، وتأميم شركات الخليوي ومكافحة التهرّب الضريبي والإفراج عن معتقلي الرأي، و..

عامل «1»: يا جماعة، عوجة، عوجة والله ما في حلّ..

عاملة «4»: كل مين بهمّو مبتلي.. والله والله مستعدة آكل تراب بس يفكّ أسر ابني المخطوف من أكثر من تلات سنين ما بعرف عنه شي. يا ترى ميت ولّا طيب!

عامل «2»: عندي اقتراح، شو رأيكن وقت اللي منجتمع الصبح عالقهوة، نكون حريصين أنّو ما نجيب سيرة الكهربا والغاز والسياسة وما بعرف شو.. خلّونا نحكي بقضايا تربوية، بالحبّ، بالغرام، بالفنّ.. أي والله مو معقولة كل يوم نفس السيرة ديديديديدي.. وما عم يطلع معنا شي!

عامل «معارض»: ليش برأيك العناوين اللي ذكرتا ما إلها علاقة بالسياسة؟ وحياتك كل شي مرتبط بالسياسة. ليش دخلك بظلّ هالغلاء الفاحش وهالأوضاع الكارثية، مين قادر يحصل على بيت ويحبّ وينضرب على قلبه ويتجوّز؟ بعدين مين قادر يربّي أولاده تربية حضارية؟ حبيبي إذا كنت مهمّش مكبّل فقير جوعان مقهور عايف التنكة.. ولك كيف قادر أصلاً تبتسم؟!

عامل «موالي»: يا جماعة، صحيح في فساد وشبّيحة وعفّيشة وتجاوزات واللي بدكن ياه.. بس والله مو وقتو هلّق نحاسب حدا.. في مؤامرة كبرى يا ناس بدها تدمّر البلاد والعباد.. والخطر الحقيقي حالياً هوّي داعش والنصرة. ولك هدول إرهابيين ما شافت عصور التاريخ أشرس منهم.. معركتنا يا شباب مع هدول مو مع غيرن. لازم نتكاتف لخوض معركة إنقاذ سورية.

رئيس الدائرة: أنا مع الزميل «العامل الموالي» بالفعل نحنا أمام خطرين، الإرهابيين والفاسدين. بس بصراحة يا شباب الفاسدين أرحم.. عالقليلة ما بيدبحوك!

عامل «معارض»: ولك يا أخي الفاسدين هم الوجه الآخر للإرهابيين. نحنا كمعارضة ضد الاثنين معاً، ولا يمكن نوحّد الشعب لمحاربة واجتثاث الإرهاب إلا إذا صار حلّ سياسي وضربنا بيد من حديد تجار الأزمة من عفّيشة ومحتكرين وفاسدين.. ولازم نبدأ بالرؤوس الكبيرة أولاً.. معقول نخلّي حفنة قليلة من الفاسدين يتحكّموا برقبة غالبية الشعب السوري ويمرمروه؟!

هذا وما زالت «الصُبحيّة» على حالها، فقد زرتُ المؤسسة ذاتها بعد أسبوعين، وكانت الأحاديث هي هي..

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	مهند دليقان	0991586731
دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133
الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/01/20» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

لوحة على جدار البار

هناك على الجدار، كان يجلس مرتاحاً على كرسيّه الخشبي ضمن إطار اللوحة، مراقباً ما يجري حوله، ومستغلاً فرصة أن الراقصين والسكارى، لم يعودوا يتأملون اللوحات المعلّقة على الجدران.

■ نور أبو فرّاج

ما تزال كأسه نصف ممتلئة، مذ أتمّ الرسام الذي ابتدعه تلك اللوحة التي أعيد استنساخها آلاف المرات. لتصبح، ولسبب غير مفهوم، جزءاً أساسياً من ديكورِ الحانات الصغيرة وبارات الليل.

في اللوحة، يجلس السكير العجوز مسنداً جسده إلى طاولة خشبية، شعره الأبيض مشعث، وكذلك لحيته غزيرة الشعر. يضع على رأسه قبعةً قديمةً من القش ويرتدي قميصاً أبيض مفتوح الياقة على صدرٍ مكشوف.

أهم ما في اللوحة ربَّما، ذلك التعبير المرتسم على الوجه، تلك العيون الصغيرة الضيّقة السكرى، التي تنظر بثبات وخبث إلى الأمام. أما الأنف فهو كبيرٌ محمرٌ، والابتسامة عابثة تكاد تكون وقحة.

من كان ذاك الرجل، وكيف أصبح رمزاً للسكارى؟ تدل هيئته على أنه صيادٌ ربما. أو ربما فلاحٌ فقير، أو مجرد عجوز أحمق مدمن للكحول. هو الشكل النموذجي لسكّيري الحانات، كما تصفهم الروايات الكلاسيكية أو أفلام السينما. بحيث تكاد تتخيله يتحدث الإنكليزية، بلكنة إيرلندية ربما، بحيث يلوك الكلمات ومخارج الحروف، ويطلق الشتائم مقهقهاً، بينما يملأ كأسه بالمزيد من الشراب.

لا أحد يكترث بالسؤال عن الوجهة التي جاءت منها اللوحة، أو اسم الرسام التي أنجزها. لأن السكير العجوز، جنباً إلى جنب مع لوحة الطفل الدامع الخدين، ووجه الموناليزا، وغيرها من اللوحات العالمية التي استخدمت بكثرة تجارياً، تركت متاحفها ومحترفات رساميها، واستوطنت في الصالونات المتواضعة وحانات الليل.

ينظر العجوز بعيونه السكرى إلى الشبان الراقصين من حوله، هو الأكبر سناً في المكان، ولو أنه كان من لحمٍ ودم، وليس مجرد رسمٍ على الجدار، كان وجوده سيثير الضيق وعدم الارتياح بالتأكيد. فمن يستطيع أن يراقص فتاة أو يشرب كأساً بعد آخر من «فودكا» رخيصة مغشوشة دون أن يخشى سماع تأنيب ولعنات جدٍ غاضب؟!

كان سيترك طاولته، ويجرجر أقدامه خارجاً من كادر الصورة لينزل بين جموع الشبّان. ستبدو قبّعته غريبة الشكل تحت الأضواء المتراقصة. ربما يحاول الصراخ، أو قد يكيل الشتائم هنا أو هناك. لكن أحداً لن يلتفت إلى العجوز الحانق. قد يشعر بعدها بالقليل من الحرج، فينسحب من جديد ليستعيد مكانه على الكرسي الخشبي، حيث يستمتع هناك بالمراقبة وتأمل مجريات الأحداث، دون أن يحاول تغيّرها. أو قد يحصل النقيض تماماً، فيصعد بعض الشبّان الثملين إلى اللوحة، يسقطون متهالكين من التعب على الكراسي الخشبية بجانب العجوز، ويستيقظون دون أن يعلموا كيف وصلوا إلى هنا.

اللوحة مغتربة عما يحدث حولها في البار. والبار مغتربٌ عما يحدث حوله في المدينة. سكارى هذه البلاد لا يشبهون الرسم على الجدار، وما يحدث داخل البار لا يشبه الحياة في الخارج. النظرة الساخرة للعجوز تبدو أزلية. الموسيقا تزداد صخباً، والراقصون يطوفون سكارى داخل حلبة الرقص، أو متظاهرين بالسكر. تحرّكهم خيوط الرغبة والفراغ والخوف. هناك تنافسٌ خفيٌ ومعارك تحدث في السّر، عيونٌ تلتقي أو تتباعد. الجميع متنكرون، حتى أولئك الذين يتظاهرون بالطبيعية وعدم الاكتراث.

للحظات قليلة فقط، تبدو الوجوه دون ملامح ودون عيون. وحده العجوز في اللّوحة على الجدار، مازال محتفظاً بنظرة حادة لا تلين. تتغير الوجوه وتتعاقب الأجيال وهو الثابت في المكان. ينظر إلى الصغار من حوله كما لو أنه يفضح مشاعرهم ومخاوفهم وانكساراتهم. يبتسم ساخراً في سرّه، ويكمل شرب كأسه التي لن تفرغ أبداً.

قاسيون
2017
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار